المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة جازان
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
شعبة الدراسات اللغوية والنحوية

قضايا الحد النحوي عند أبي حيان في كتاب التذييل و التكميل

قدمت هذه الرسالة استكمالًا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في اللغة العربية شعبة الدراسات اللغوية والنحوية

إعداد الباحث
زاهر حسين جابر المالكي
الرقم الجامعي: ٢٠١٩١٤٦١٥

إشراف
د.عبداللَّه عيسى جعفري
أستاذ النحو والصرف المساعد بكلية الآداب والعلوم الإنسانية ـ جامعة جازان

الملخص:

الحمد لله الحكيم الباعث والمحيي المميت، والصلاة والسلام على صفوة الخلق محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

لا بدّ لكلّ علم من علوم الإنسانية من وضع مصطلحات تخصّه ، ينفرد بها عن غيره من العلوم وفق منهج واضح يفسّرها و يشرح ألفاظها ، ويشكّل في نهاية المطاف تعريفات جامعة مانعة ، لها شروطها و أحكامها و ضوابطها تُعرفُ باسم الحدود، و تُعدُّ الحدود مفاتيح العلوم، وبيان الحدود ومعرفتها تسهل على طالب العلم فهم ما يدرسه ، ووضوح الحدود في أي علم تمنح الباحث في ذلك العلم القدرة على فهم مجالات العلم الذي يدرسه وتقسيماته ، ولذلك يُعدُّ الحد النحوي من أبرز المواضيع اللغوية التي من البديهي أن تكون محور محاولات الباحثين و الدارسين لكشف النقاب و إزالة الغموض عن مشكلها ، إلا أنني تفاجأت بندرة الدراسات المنشورة حول هذا الموضوع مما شجعني على المضي قدمًا في دراسة هذا الموضوع و تناوله بهدف إثراء هذا الجانب الجوهري من الدرس اللغوي، واستكمالًا لمتطلب حصولي على درجة الماجستير بعد أن أتممت دراستي النظرية للمقررات على امتداد ٣ فصول دراسية.

Summary:

Praise be to Allah, the wise and the deadly reviver, and prayers and peace be upon the elite of creation, Muhammad .bin Abdullah, and on his family and companions

After:

It is necessary for each science of humanity to develop terms of its own, unique from other sciences according to a clear approach that interprets and explains its words, and ultimately constitutes definitions of a prohibitive university, with its conditions, provisions and controls known as borders, and borders are the keys to science, and the statement of borders and knowledge makes it easier for the student of knowledge to understand what he is studying, and the clarity of the boundaries in any science gives the researcher in that science the ability to.

المقدمة:

الحمدلله الذي إليه المآل و المعاد ، و الصلاة و السلام على خير خلق الله محمد بن عبدالله الصادق الأمين ، أفصح من نطق بالضاد .

أمـــا بـــعـــــد:

فتنطلق فكرة هذا البحث من كشف النقاب عن قضايا الحد النحوي التي ناقشها أبو حيان في كتاب يعد من أهم كتب اللغة العربية في علم النحو وهو (التذييل و التكميل في شرح كتاب التسهيل) الذي كان قبلة الدارسين، ووجهة المهتمين آنذاك بالدرس النحوي، وأيضًا وضع دائرة الضوء على أبي حيّان وحياته العلمية وإسهاماته الجليلة في خدمة الدرس اللغوي وسأحاول تسليط الضوء على الحد النحوي في كتاب" التذييل " الذي لم يكن فيه أبو حيان منكبّاً على مجرد تفسير عبارة هنا، وبيان موضع استشهاد هناك أو التعليق على قراءة في موضع ثالث، بل كان متن "التسهيل" الأرضية التي يرتكز عليها شرحه، ونقطة انطلاقه إلى عوالم الدرس النحوي وأصوله.

وجمعتُ تلك القضايا المتعلقة بالحد النحوي ومآخذه على صاحب التسهيل، وربطها بآراء السابقين والخالفين، معتمداً المنهج الوصفي المبني على التحليل، عارضًا القضايا التي تناولها أبو حيان بالنقاش، متتبعًا مواقف السابقين واللاحقين من تلك القضايا، وآراء العلماء المنثورة في كتب اللغة ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة التي تناولت الحد النحوي.

وقامت خطة البحث على ثلاثة فصول: الأول منهما سيكون مخصصًا للحديث عن القضايا المتعلقة بالمفردات و التوطئات النحوية، والثاني تناول القضايا المتعلقة بالقضايا الإسنادية ، و الثالث تناول القضايا المتعلقة بالعناصر الغير الإسنادية (المكملات) وسبقهما تمهيدٌ عن أبي حيان وسيرته وكتابه التذييل وأثره،و الحد النحوي و تطوره و أهم المؤلفات فيه ، وسينتهي البحث بخاتمة تحتوي على أهم النتائج وكذلك المصادر التي نهل منها البحث معلوماته، ثم الفهارس، مستنيرًا في ذلك كله – بعد عون الله وتوفيقه-

بتوجيهات وإرشادات أستاذي الدكتور /عبد الله الجعفري وفقه الله، المشرف على هذه الدراسة.

ومن أبرز النتائج التي وصلت لها هذه الدراسة بيان موقف أبي حيان من قضايا الحد النحوي في كتابه، وإضافاته إلى الحدود النحوية ونظراته العميقة فيها، بالإضافة إلى الى التعريف بالحد و إيجاز تطوراته.

- عنوان الرسالة

وقد اخترت عنوان الرسالة (قضايا الحد النحوي عند أبي حيان في كتاب التذييل والتكميل)، والقارئ لعنوان الكتاب يظن من الوهلة الأولى أنه كتابٌ مكملٌ لكتاب التسهيل، والحق أنه شرح نفيس له، فالمتمعن في قراءته سيجد أن أبا حيان ومن خلال منهجه في الكتاب جعل منه أساسًا متينًا ومرجعًا موثوقًا لدراسات الأصول النحوية بشكل خاص والدرس النحوي عامة.

- منهج الدراسة

وسارت هذه الدراسة على المنهج الوصفي المعتمد على التحليل ودراسة تلك القضايا المتعلقة بالحدود من خلال آراء النحويين ومقولاتهم منذ بدأت الحدود النحوية إلى العصر الحديث، واصفًا، ومقارنًا، ومرجحًا.

- مشكلة البحث:

يتناول هذا البحث قضايا الحد النحوي التي ناقشها ووقف عندها أبو حيان بوجهة نظر مختلفة في كتابه التذييل والتكميل من صاحب التسهيل، فيفند تلك المواقف ويقارن بينها وبين مواقف العلماء السابقين واللاحقين.

- تساؤلات البحث:

- **ما الحد النحوي؟**
- **ما المراحل التي مرّ بها الحد النحوي في مسيرة تطوّره؟**
- **ما قضايا الحد النحوي التي ناقشها أبو حيان الأندلسي في كتابه التذييل والتكميل؟**
- **ما الإضافات التي سجلها في تلك المناقشات؟**
- **وهل ما تعقب به حدود غيره حالفه التوفيق فيه أم لا؟**
- **وهل أخذ اللاحقون بملحوظاته ومقولاته في الحدود؟**

- وتكمن أهمية دراسة هذا الموضوع في:

١. رغبة الباحث في التنقيب عن موضوع يعد أساس انطلاقة أي درس نحوي.
٢. أنها ستناقش موضوع الحد النحوي الذي يعتبر مفتاحًا لفهم علوم العربية.
٣. تقديم دراسة جديدة في الحد النحوي تثري الدرس اللغوي والمكتبة العربية.
٤. ستسهم الرسالة في زيادة وضوح الحد النحوي في القضايا التي تستعرضها.

- حدود الدراسة:

تتركز الدراسة حول قضايا الحد النحوي التي تناولها أبو حيان في كتابه التذييل، وسيستعين الباحث بالمراجع التي تسهم في خدمة البحث، سواء من السابقين لأبي حيان أو اللاحقين له.

الدراسات السابقة:

لم أجد دراسة تشابه طرح هذه الدراسة، فكثير من الدراسات الغابرة كانت تتحدث عن الحد بشكل مجمل دون الدخول في تفاصيل كل مصطلح، ثم إنه لم يسبق لأي باحث أن ناقش قضايا الحد النحوي في كتاب التذييل والتكميل بشكل خاص أو لدى أبي حيان بشكل عام، إلا أن هناك دراسات لها تعلق جزئي ببعض إشكالات الحد النحوي التي ستتناولها الدراسة.

حيث ذهب الدارسون من قبل إلى الحديث المجمل عن الحد، ومن الدراسات السابقة:

(١) رسالة بعنوان (الحدود النحوية في التراث) لطالبة الماجستير جنان التميمي من جامعة الملك سعود عام (٢٠٠٨م)، وجدت منها نسخة على الشبكة العنكبوتية و تحدثت الرسالة عن الحدود في التراث عبر تمهيد و فصلين، و لكن حدود الرسالة لم تتجاوز حدود الحد النحوي عند القدماء وانحصرت على تحليل كتاب التعريفات للجرجاني ونقده بشكل مسهب، و لم تتحدث عن جهود العلماء اللاحقين، و لم تتعقب تطورات الحد في شكله الحديث، حيث تحدثت في التمهيد عن التعريفات وإشكالياتها في العلوم، و الفصل الأول من الدراسة ناقش تطور الحدود النحوية في التراث، ثم الفصل الثاني والأخير تناول كتاب التعريفات تحليلًا و نقدًا.

فمما يلاحظ أن الدراسة تاريخية ومحصورة في كتاب واحد وهذه الدراسة تناقش كتابًا آخر، ولكن قد تحصل الاستفادة من الرسالة السابقة في المنهج وماورد في متنها من مصادر.

(٢) بحث بعنوان (ظاهرة التعريف في النحو العربي -سعة الحد وقصور التطبيق -) وهو بحث صدر من جامعة ذي قار في(٢٠٠٥م)، اشترك في إعداده كل من أ.م.د. يونس رياض السواد، و أ.م.د. رعد هاشم عبود. وأتى الباحثان

باختلاف العلماء في قضية حد المعرفة فقط، وسردا أراء العلماء، ولكن ليس في ضمنها رأي أبي حيان على أن له رأيًا في حد المعرفة خالف فيه ابن مالك،وأثبتا بزعمهم أن العلماء التزموا بنص سيبويه حول الحد ولم يخرجوا عنه، وذهبا للحديث بإسهاب عن المعارف وأقسامها، ولم يقف البحث على غير هذه القضية، وقد يتقاطع هذا البحث مع الدراسة في مسألة حد النكرة والمعرفة، ولكن الدراسة ستكون أوفر من حيث التناول وستتركز على رأي أبي حيان ومقارنته بمن سبقوه أو أتوا بعده وترجيح الرأي الذي يراه الباحث راجحًا من خلال عملية التقصي للأراء المختلفة وموازنتها.

(٣) بحث بعنوان (نماذج من مآخذ أبي حيّان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ) على ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) في كتاب التذييل والتكميل في شرح التسهيل) للمؤلف علي عبدو رومي، منشور في مجلة لارك لعلوم اللسانيات عام(٢٠١٧م)، ورغم تقارب العنوان بين البحث وهذه الدراسة إلى أن المتن يختلف حيث إن البحث يناقش في غالبه مسائل إعرابية ولم يناقش من قضايا الحد النحوي إلا قضية واحدة وهي المعرفة بينما هذه الدراسة ستناقش قضية الحد دون النظر للمسائل الإعرابية وفي هذا اختلاف بين.

(٤) الاعتراض المنطقي على الحد النحوي، بحث للدكتور سليمان بن علي الضحيان، أستاذ النحو والصرف المساعد بكلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية بجامعة القصيم، نشره في عام (١٤٣٣)،في شهر محرم.

ويتشارك البحث مع هذه الدراسة فقط في ذكر عيوب الحد بشكل عمومي وإيراد مواقف أبي حيان للتمثيل على تلك القضايا الشمولية حول الحد كالاحتراز بالجنس في حد الكلمة، وأيضًا إيراد كلمة (كل) في حد الفعل، بينما هذه الدراسة ستبحر في ذكر مواقف أبي حيان من الحد النحوي بالتفصيل في كل مسألة حسب تصنيفها هل هي من المرفوعات، أو المنصوبات، أو المجرورات، أو غيرها.

(٥) بحث بعنوان (المصطلح النحوي في شرح المفصل لابن يعيش (دراسة في أثر النص) مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب المجلد ١٤ العدد ١ ،(٢٠١٧م)، للباحثين: مجد طلافحة، وخالد الكندي، ويقف هذا البحث على الأثر الذي يحدثه النص في المصطلح سواء على مستوى البنية أم على مستوى الدلالة، بينما دراستنا تتحدث عن الحد النحوي بذاته ولذاته دون النظر فيما يؤثر عليه سياقًا أو دلالة.

(٦) بحث بعنوان (استدراكات أبي حيان النحوية في التذييل والتكميل على ابن مالك في التسهيل وشرحه دراسة وصفية تحليلية) لكل من محمود محمد العامودي، أحمد عاطف محمد كُلاب، ويقدم البحث نبذة مختصرة عن هذين الكتابين. ثم عرضًا للاستدراكات وقيمتها العلمية. وأخيراً حدد نوع الاستدراكات، التي تتمثل في الأنواع الآتية:

(أ) الآراء النحوية.

(ب) الشواهد النحوية.

(ت) الأصول النحوية.

(ث) متفرقات أخرى.

وهذا بحث مقتضب لم يورد أي مسألة من المسائل التي ستناقشها هذه الدراسة، بالرغم من خوضه في نفس الكتاب وحديثه عن المؤلف نفسه.

أهداف البحث:

(١) التعريف بالحد النحوي ومفهومه، وشروطه، وعيوبه، وتطوراته.

(٢) الكشف عن قضايا الحد النحوي التي ناقشها أبو حيان الأندلسي في كتابه التذييل والتكميل.

(٣) إثراء الدرس النحوي ببحث يتناول جانبًا هامًا فيه.

إجراءات البحث وأدواته:

حكمت طبيعة الدراسة على أن يتكون البحث من مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول تحتهما مطالب، ثم الخاتمة والفهارس.

أما المقدمة **فسأتحدث فيها بشيء من العمق عن أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وسأسرد فيها الدراسات السابقة، وأبين الخطة المتبعة في تناول موضوع الدراسة، ومنهجي في البحث.**

ويتبع المقدمة تمهيدٌ، أتناول فيه أمرين هما:

(أ) تعريف موجز بأبي حيان وكتابه التذييل والتكميل.

(ب)الحد النحوي.

أما فصول الدراسة فستكون على النحو التالي:

- الفصل الأول: القضايا **المتعلقة بالمفردات والتوطئات النحوية:**

١. المطلب الأول: حدّ الكلمة

٢. المطلب الثاني: حدّ الكلام

٣. المطلب الثالث: حدّ الاسم.

٤. المطلب الرابع: حدّ الفعل

٥. المطلب الخامس: حدّ الحرف

٦. المطلب السادس: حدّ الاسم المقصور

٧. المطلب السابع: حد المضمر.

٨. المطلب الثامن حد الموصول.

٩. المطلب التاسع: حدّ اسم الإشارة.

١٠. المطلب العاشر: حدّ العلم.

١١. المطلب الحادي عشر: حد جمع المؤنث السالم.

الفصل الثاني: القضايا المتعلقة بالعناصر الإسنادية:

١. المطلب الأول: حد الإسناد.
٢. المطلب الثاني: حد المبتدأ.
٣. المطلب الثالث: حد الفاعل.
٤. المطلب الرابع: حد اسم الفاعل.

الفصل الثالث: القضايا المتعلقة بالعناصر غير الإسنادية (المكملات):

١. المطلب الأول: حد التمييز.
٢. المطلب الثاني: حد الاستثناء.
٣. المطلب الثالث: حد الإضافة.

الخاتمة

وقد دوّنتُ فيها ماتوصلت إليه الدراسةٌ من نتائج وسأحاول ردف ذلك بالتوصيات الناتجة عن تجربة بحث هذه الدراسة.

الفهارس

وتشمل فهرس الآيات القرآنية ، وفهرس الحديث الشريف،وفهرس الشعر ، وفهرس كلام العرب،وأمثالها،وفهرس المصادر،والمراجع،وفهرس الموضوعات.

ـ الخطوات الإجرائية للدراسة:

(١) وضع عنوان مناسب للمسألة المدروسة.

(٢) تحرير موضوع القضية.

(٣) دراسة المسألة عند النحويين قديمًا وحديثًا ـ حسب ما تقتضيه طبيعتُها .

(٤) الإتيان بنص القضية من التذييل ومناقشته.

(٥) تذييل دراسة كل مسألة بما أراه راجحًا من خلال كلام العلماء.

(٦) تخريج الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية الشريفة، والأبيات الشعرية، والنصوص.

الـــتـــمـــهـــيـــد

أ- التعريف بأبي حيان وكتابه التذييل والتكميل.

التعريف بأبي حيان:

هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الغرناطي، أثير الدين، أبو حيان الأندلسي الجياني النفزي، وقد اتفق معظم من أرخوا له على هذا النسب والكنية واللقب[١] .

وكثيراً ما يلقب أبو حيان بالأندلسي نسبة إلى موطنه الكبير الأندلس، وقد يلقب بالمالكي والشافعي، لأنه كان مالكي المذهب في أول أمره، فظاهرياً فشافعياً.[٢]

وقولنا: الجياني نسبة إلى جَيَّان ذكرها ياقوت وضبطها بالفتح والتشديد وفي آخرها نون وقال: إنها مدينة لها كورة واسعة.[٣]

وأما النفزي قال ابن العماد[٤]: نسبة إلى نفزة بكسر النون وسكون الفاء قبيلة من البربر. [٥]

وأما كنيته بأبي حيان فترجع إلى ولده (حيان) ومن هنا غلبت عليه هذه الكنية ولازمته كما لازمت رجالاً آخرين كأبي حيان التوحيدي وغيره[٦].

مولده:

ولد أبو حيان في غرناطة سنة (٦٥٤هـ) وقيل سنة (٦٥٢هـ) والأول هو الأرجح[٧] .

---

[١] ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري: ٢٨٥/٢؛ والدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، ابن حجر العسقلاني: ٣٠٢/٤، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، السيوطي :ص ١٢١.

[٢] معجم البلدان، ياقوت الحموي: ٢٦٦/٢.

[٣] المصدر نفسه .

٤ عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي أبو الفلاح، مات بمكة حاجا ١٠٨٩هـ،مؤرخ و عالم بالأدب، من أهم مؤلفاته شذرات الذهب في أخبار من ذهب و تفسير ابن عماد الحنبلي، انظر خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر،الحبي،٣٤٠/٢، و الأعلام،الزركلي،٢٩٠/٣.

[٥] شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن عماد الحنبلي: ٤٥/٦.

[٦] ينظر: أبو حيان النحوي، د. خديجة الحديثي: ٣١.

[٧] ينظر: غاية النهاية: ٢٨٥/٢؛ وحسن المحاضرة في اخبار مصر والقاهرة، السيوطي: ٢٠٨/١؛ وأبو حيان النحوي، ص ٣٢.

نشأته وثقافته:

تذكر المصادر أن أبا حيان قد تلقى علومه الأولى في مسقط رأسه غرناطة على شيوخ عصره، وأغلب الظن أنه ابتدأ بدراسة القرآن والحديث وعلوم اللغة العربية، ويرجح ابن حجر العسقلاني أنه ألف كتبه بعد رحيله عن الأندلس وهو في الخامسة والعشرين من عمره، وغادر الأندلس سنة (٦٧٨هـ) أو (٦٧٩هـ) واستقر المقام به في القاهرة عاصمة المماليك طلباً للعلم والسعة في الرزق، إلا أنه لم ينس موطنه الأول الأندلس فكان يدافع عنه في تفسيره، ويستشهد ببعض الحوادث التي حدثت في بلاد الأندلس على عهده، ويذكر عادات أهلها وأخلاقهم.[١]

وفي بيئة مصر العلمية والأدبية استقر أبو حيان وتفاعل معها، فكتب وألف كتباً كثيرة في الدراسات القرآنية واللغوية والنحوية، وقد رأى في مصر موطن أحلامه وآماله فألقى بها عصا الترحال، ولقي حضوة عند سلاطين مصر وأمرائها وحكامها فعين مدرساً في مدارس القاهرة وأصبح مدرساً للنحو في جامع الحاكم سنة (٧٠٤هـ) وتولى تدريس التفسير.[٢]

وكان أبو حيان نحوي عصره ولغويه ومفسره ومحدثه ومقرئه ومؤرخه وأديبه ، ومعنى هذا أنه كان على جانب عظيم من الثقافة والاطلاع ، وقد قال القدماء عنه بأنه "ثبت فيما ينقله ، محرر لما يقوله ، عارف باللغة ، ضابط لألفاظها ، وأما النحو والتصريف فهو إمام الدنيا فيهما لم يذكر في أقطار الأرض غيره في اللغة العربية ، وله اليد الطولى في التفسير والحديث والشروح والفروع وتراجم الناس وطبقاتهم وحوادثهم خصوصاً المغاربة وتقييد أسمائهم على ما يتلفظون به من إمالة وترقيق وتفخيم لأنهم يجاورون بلاد الإفرنج ، وأسماؤهم قريبة من لغاتهم وألقابهم".[٣]

---

[١] الوافي بالوفيات ، ١٧٥/٥، وينظر: وأبو حيان النحوي، ص ٣٣-٣٥.

[٢] ينظر: البداية والنهاية، ابن كثير، ٣٣/١٤.

[٣] الوافي بالوفيات ١٧٥/٥، وينظر: الدرر الكامنة: ٣٠٣/٤؛ ونفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، المقري: ٢٩٥/٣.

أخلاقه وتدينه:

ذكر الرعيني[1] ـ فيما نقله عنه التلمساني ـ في صفات أبي حيان الخلقية فقال: "وهو شيخ فاضل ما رأيت مثله، كثير الضحك والانبساط، بعيد عن الانقباض، جيد الكلام، حسن اللقاء، جميل المؤانسة، فصيح الكلام، طلق اللسان".[2] ، وامتاز بحسن دينه وعقيدته، وكان فيه خشوع يبكي إذا سمع القرآن الكريم. وكان في أول أمره مالكياً ثم تمذهب بالظاهرية وهو في الأندلس حيث كان هذا المذهب منتشراً يومذاك، ولكنه عندما جاء إلى مصر وجد مذهب الظاهر مهجوراً فتمذهب للشافعي، حيث كان هذا هو المذهب السائد فيها، وكان الاهتمام به وبتدريسه كبيراً، وكان أبو حيان يفضل آراء الشافعي وتلاميذه في تفسير القرآن وعرض الخلافات بين المذاهب المختلفة.[3]

شيوخه:

أخذ العربية في غرناطة على يد أبي الحسن الأُبّذي (ت: 680هـ)[4] ، كما درس في مالقة على يد أبي عبد الله القرطبي (671هـ).[5] وفي بجاية على يد أبي عبد الله محمد بن صالح (توفي في ٣٧٩ هـ أو ٣٨٣ هـ أو ٣٨٧ هـ).[6]

وفي تونس على يد أبي محمد عبد الله بن هارون (ت: 702هـ).[1]،وفي الإسكندرية درس الحديث في مصر على العلامة ابن دقيق العيد (ت: 702هـ) [2].والنحو على الشيخ بهاء الدين بن النحاس (ت: ٦٩٨هـ)[3] .

١هو أحمد بن علي عباس الرعيني الغرناطي،ت:٦٨٠هـ، من مؤلفاته الذيل و التكملة لكتابي الموصول و الصلة ،ينظرترجمه الذهبي في تاريخ الإسلام ١٥/ ٣٨٣، والصفدي في الوافي ٧/ ٢٤١، وابن الجزري في غاية النهاية ١/ ٨٧.

٢ نفح الطيب: ٣٢١/٣.

٣ ينظر: أبو حيان النحوي، ص ٧٥.

٤ هوأبو الحسن علي بن محمد ،نحويٌ أندلسيٌ كانَ له دورٌ بارزٌ في الحياةِ العلميّةِ في الأندلس في القرنِ السابعِ الهجريّ؛ إذ ساعدَ على إثراءِ التراثِ النحْويّ، له المصنف الشهير شرح الجزولية انظر: بغية الوعاة ٢/ ٣٧٠، خزانة الأدب، ٧٧/٦.

٥ هو الأمام الفقيه المحدّث أبو عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، انظر ترجمته في اللباب لابن الأثير ،٢/ ١٥٦، ووفيات الأعيان لابن خلكان ٤/ ٣٤٧، والنجوم الزاهرة لابن تغري ،٤/ ١٢٦، وشذرات الذهب ،لابن العماد ،٣/ ١٨٧.

٦هو أبو عبد الله محمد بن صالح بن أحمد الكناني: الفقيه المقرئ الخطيب النحوي أخذ عن ابن محرز وابن عميرة وابن قرطال مما تضمنه برنامجهم أخذ عنه أبو العباس الغبريني وغيره، انظر: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لمحمد مخلوف،٢٠٢/١.

تلاميذه:

أخذ عنه أكابر عصره والذين تقدموا في حياته كالشيخ تقي الدين السبكي ، والجمال الإسنوي، وابن قاسم[٤]، وابن عقيل ، وناظر الجيش.

وأقام بالديار المصرية يؤلف ويقرئ، قرأ عليه أحمد بن نحلة الدمشقي، ومحمد بن اللبان، وإبراهيم بن الخشاب، وصالح القيمري، ومحمد الغماري، وأحمد بن يوسف الحلبي، وابنه حيان بن محمد بن يوسف، ومحمد بن يعقوب المقدسي.[٥]

وفاته:

توفي أبو حيان في القاهرة سنة (٧٤٥ هـ) ودفن من الغد بمقبرة الصوفية خارج باب النصر، وصلي عليه بالجامع الأموي بدمشق صلاة الغائب في شهر ربيع الآخر[٦]،وكان لموته أثر بالغ فحزن الناس عليه ولاسيما أصدقاؤه ونظموا في رثائه القصائد.[٧]

١هو: عبد الله بن محمد بن هارون بن محمد بن عبد العزيز بن إسماعيل الطائي القرطبي، نزيل تونس، المحدّث، الأديب الشاعر، انظر: كتاب تراجم المؤلفين التونسيين لمحمد محفوظ ،٩٣/٥.

٢ هو: محمد بن علي بن وهب بن مطيع بن أبي الطاعة القشيري القوصي، أبو الفتح تقي الدين، المعروف بابن دقيق العيد، الشيخ الحافظ الفقيه المحدث البارع، صاحب كتاب عمدة الأحكام، انظر: طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكي، ٢/٦-٣.

٣هو: أبوعبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر بن النحاس، له مصنفات منها " الإفادة "، انظر: الأعلام ،٢٩٧/٥.

٤ الحسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي ت٨٢٦،من كتبه تفسير القرآن، و إعراب القرآن،و شرح الشاطبية وشرح ألفية ابن مالك، ينظر : الأعلام ، ٢١١/٢، معجم المؤلفين ،٢٧١/٣.

٥ ينظر: أبو حيان النحوي، ٧٥.

٦ ينظر: حسن المحاضرة: ٣٠٨/١؛ ونفح الطيب: ٣٩٢/٣؛ وشذرات الذهب: ١٤٧/٦.

٧ ينظر: حسن المحاضرة: ٣٠٨/١؛ ونفح الطيب: ٣٩٢/٣.

مصنفاته:

اولاً: المطبوعة:

١- الإدراك للسان الأتراك. طبع في الأستانة سنة(١٣٠٩هـ) (دائرة المعارف الإسلامية: (٣٣٣/١).

٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب. تحقيق الدكتور مصطفى أحمد النماس.

٣- الارتضاء في الفرق بين الضاد والظاء. تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، طبعة بغداد(١٩٦١م).

٤- البحر المحيط. أكبر كتبه الدينية، طبع عدة طبعات منها: طبعة مطبعة السعادة بمصر عامي(١٣٢٨هـ، ١٣٢٩هـ)، وتقع في ثمانية مجلدات، وطبعة بولاق عام (١٣٢٨هـ)، وطبعة مصورة عن طبعة السعادة نشرتها مكتبة ومطابع النصر الحديثة في الرياض، وطبعة مصورة عنها في مكتبة المثنى ببغداد، وطبعة مصورة عنها في دار الفكر ببيروت (١٩٨٣م).

٥- تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب. تحقيق د. أحمد مطلوب و د. خديجة الحديثي سنة (١٩٧٧م)-ط١-وزارة الأوقاف. بغداد.

٦- التدريب في تمثيل التقريب. تحقيق نهاد فليح حسن سنة (١٩٨٧م) بغداد.

٧- تذكرة النحاة. طبع قسم كبير منه بتحقيق د. عفيف عبد الرحمن – بيروت(١٩٨٦م).

٨- التذييل والتكميل في شرح التسهيل. المطبوع منه تسعة عشر جزءاً (مقدمة محقق كتاب النكت الحسان).

٩- تقريب المقرب. تحقيق د. عفيف عبد الرحمن سنة (١٩٨٢م) – بيروت.

١٠- ديوان شعر. حققه د. أحمد مطلوب و د. خديجة الحديثي-جامعة بغداد-ط١-(١٩٦٩م).

١١- اللمحة البدرية في علم العربية. تحقيق د. صلاح بوجليع سنة (٢٠١٩م).

١٢- المبدع في التصريف. تحقيق د. عبد الحميد السيد طلب (١٩٨٠م)الكويت.

١٣- منهج السالك على ألفية ابن مالك. نشره سدني جليزر في الولايات المتحدة (١٩٤٧م).
١٤- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان. تحقيق د.عبد الحسين الفتلي (١٩٨٥م)- ط١-بيروت.
١٥- النهر الماد من البحر المحيط ، تحقيق د. عمر الأسعد، ط١،بيروت ، ١٩٩٥م.
١٦- هداية النحو. طبع في الهند (١٩٠٠م) معجم المطبوعات العربية والمعربة.

ثانياً: المفقودة:

١ - الأبيات الوافية في علم القافية.
٢ - الأثير في قراءة ابن كثير.
٣ - الأسفار الملخص من شرح كتاب سيبويه للصفار.
٤ - الإعلام بأركان الاسلام.
٥ - الأفعال في لسان الترك.
٦ - الإلماع في إفساد إجازة الطباع.
٧ - الأنوار الجُلّى في اختصار المُحَلَّى، وهو اختصار لكتاب ((المحلى في الخلاف العالي في فروع الشافعية)) لأبي محمد بن حزم.
٨ - بغية الظمآن.
٩ - البيان في شيوخ أبي حيان.
١٠ - التجريد لأحكام سيبويه.
١١ - تحفة الندى في نحاة الأندلس.
١٢ - تقريب النائي في قراءة الكسائي.
١٣ - التخييل الملخص من شرح التسهيل.
١٤ - الحلل الحالية في أسانيد القرآن العالية.
١٥ - خلاصة التبيان في علمي البديع والبيان.
١٦ - الرمزة في قراءة حمزة.

١٧ - الروض الباسم في قراءة عاصم.

١٨ - زهو الملك في نحو الترك.

١٩ - الشذا في مسألة ((كذا)).

٢٠ - الشذرة الذهبية في علوم العربية.

٢١ - غاية المطلوب في قراءة يعقوب.

٢٢ - الفصل في أحكام الفصل.

٢٣ - فهرس مروياته.

٢٤ - فهرس مسموعاته.

٢٥ - قطر الحبي في جواب أسئلة الذهبي.

٢٦ - مجاني الهصر في آداب وتواريخ لأهل العصر.

٢٧ - المخبور في لسان اليخمور، وفي بعض الروايات ((المخبور في لسان البشمور)).

٢٨ - المزن الهامر في قراءة ابن عامر.

٢٩ - مسلك الرشد في تجريد مسائل نهاية ابن رشد.

٣٠ - مشيخة ابن أبي منصور.

٣١ - منطق الخرس في لسان الفرس.

٣٢ - المورد الغمر في قراءة أبي عمرو.

٣٣ - النافع في قراءة نافع.

٣٤ - نثر الزهر ونظم الزهر.

٣٥ - نفحة المسك في سيرة الترك.

٣٦ - نكت الأمالي، ولعله من كتب القراءات.

٣٧ - النضار في المسلاة عن نضار.

٣٨ - نهاية الأغراب في علمي التصريف والإعراب.

٣٩ - نوافث السحر في دمائث الشعر.

٤٠ - نور الغبش في لسان الحبش.

٤١ - النير الجلي في قراءة زيد بن علي.

٤٢ - الوهاج في اختصار المنهاج، اختصر فيه كتاب ((منهاج الطالبين في مختصر المحرر في فروع الشافعية)) للنووي. [١]

التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل:

يعد كتاب التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل من أوفى الشروح وأوسعها قد جمع فيه أبو حيان كل ما تناثر من آراء النحاة المتقدمين على اختلاف مشاربهم ومنازعهم، ووصفه بإنه كتاب قد جمع من هذا العلم ما لا يوجد في كتاب وفرع بما حازه تأليف الاصحاب. [٢]

فشرح أبو حيان التسهيل شرحاً مفصلاً، وهو الذي فتح الباب على مصراعيه لمن جاء بعده، وكان قد التزم ألا يقرأ عليه أحدٌ، إلا في كتاب سيبويه، أو التسهيل، أو مصنفاته، فقد قال القدماء عن هذا الشرح وكتاب (ارتشاف الضرب) إنه لم يؤلف في العربية أعظم منهما، ولا أحصى للخلاف والأحوال. [٣]

وقد وصف ناظر الجيش[٤] شرح شيخه أبي حيان بقوله:

أمتع الله تعالى بفوائده الجمة، وأهدى إلى روحه روح الرضا والرحمة، ففتح مغالقه المعضلة، وفك تراكيبه المشكلة، وعمل على تفصيل مبانيه المجملة، فتم بذلك

---

[١] ينظر: فوات الوفيات، الكتبي: ٥٦١/٢؛ والدرر الكامنة: ٣٠٤/٤-٣٠٥، ونفح الطيب: ٣٠٦/٣-٣٠٨؛ وهدية العارفين، إسماعيل باشا البغدادي : ١٥٢/٢-١٥٣ ؛ وأبو حيان النحوي : ١٠١ وما بعدها .

[٢] ارتشاف الضرب ، لأبي حيان ،٤/٣-١٢

[٣] بغية الوعاة ، ٢٨٢/١،التذييل و التكميل ،٩/١.

[٤] هومحمد بن يوسف بن أحمد بن عبد الدائم الحلبي (٦٩٧هـ - ٧٧٨هـ)، من مؤلفاته تمهيد القواعد و شرح التلخيص،انظر الوسيط في تاريخ النحو لعبدالكريم الأسعد ص٢١٧،نشأة النحو و تاريخ أشهر النحاة للطنطاوي ص ٢٢٣.

التكميل الأرب، وأقبل المشتغلون ينسلون إليه من كل حدب، ثم اقتضت همه العَالِيّة و مقاصده المرضية أن يضيف إلى ما شرح شرح بقية الكتاب؛ ليكون مصنفاً مستقلاً وغماماً على المتعطشين مُستهِلاً؛ فوضع كتاباً كبيراً، سابغ الذيول، جم النقول، غزير الفوائد كثير الأمثلة والشواهد أطال فيه الكلام ونشر الأقسام.[١]

وقد وسم عبد القادر المكي شرح أبي حيان بأنه قد: "فتح مقفلة، وأوضح مشكله، وأحيا منه ما كان مواتاً، وجدد ما عاد قديما، وحشر الناس على قراءته، وحضهم عليه، ورغبهم فيه، وأرشدهم إليه، وشرحه الشرح الذي سارت به الركبان، وعم النفع به سائر الأقطار والبلدان[٢]،وقال المرابط الدلاني عن أبي حيان في شرحه: "بأنه عميد من خاض غمار هاتيك اللجج، لاستخراج فرائده المكنونة، واختيار فوائده المصونة، فإنه المسهل لما وعر من مسالكه، وعصر على سالكه".[٣]

ويعد شرح أبي حيان الركيزة الأساس لأي شرح على التسهيل، إذ كان الشراح يستنيرون به، فيزيدون، أو يقللون، أو يعترضون، أو يوافقون، فلم يخل شرح من ذكر أبي حيان وشرحه، وكان حضوره القوي واضحاً في شروح النحاة كعالم ونحوي من أكابر العلماء والنحاة.[٤]

فالشيخ أبو حيان لم يترك شاردة، ولا واردة إلا وذكرها في شرحه، وليس هذا فحسب، بل حلل التسهيل تحليلاً شاملاً، ناقش فيه آراء ابن مالك، واستدرك عليه في كثير من المسائل، واعترض في بعض المسائل التي تبين من ظاهرها أنها تخالف ما ذهب إليه في كتبه مثل الألفية وشرح التسهيل، وشرح الكافية.[٥]

---

١ انظر : تمهيد القواعد لناظر الجيش،١٠٩/١.
٢ هداية السبيل، عبد القادر المكي (ج١/٢).
٣ ينظر : تمهيد القواعد، ١٠٩/١.
٤ نتائج التحصيل، المرابط الدلاني، (ج١/٩٠).
٥المصدر نفسه.

كما احتوى شرحه على الكثير من المسائل الخلافية بين البصريين، والكوفيين، والبغداديين، والأندلسيين، والمغاربة، ناهيك عن ذكره آراء العلماء التي لا عد لها ولا حصر، ولا سيما أنه يعد موسوعة شاملة حفظت أغلب آراء نحاة الأندلس ومؤلفاتهم اللغوية التي طوى عليها الزمن فأفقدها أثرها عبر التاريخ، فأسهم في ذكره لهذه الآراء في الحفاظ على الثروة النحوية ،والصرفية ، واللغوية التي يمتلكها نحاة الأندلس منذ قرون والتي من شأنها رفع النحو العربي إلى أعلى مستوياته في ازدهار اللغة العربية وتطورها، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على قوة شخصيته، ومكانته العلمية وقدرته على حفظ أراء النحاة وفهمها، واستنباط أحكامها، وما ذهبوا إليه، فلم يكتف بنقل ما ورد عنهم فقط، بل كان يناقش آراءهم وعللهم، ويبين موقفه منها، مستنداً إلى الدليل الواضح، والنظر الثاقب.[١]

ولم يكن "أبو حيّان" في "التذييل" منكبّاً على مجرد تفسير عبارة هنا، وبيان موضوع استشهاد هناك أو التعليق على قراءة في موضع ثالث، بل كان متن "التسهيل" الأرضية التي يرتكز عليها شرحه، ونقطة انطلاقه إلى عوالم الدرس النحوي وأصوله.[٢]

ومن آراء أئمته، وخلافاتهم، وجدلهم تتألف مادة كتاب "التذييل" من أبواب النحو العربي وصرفه وفق تنسيق "ابن مالك" لها باب الكلمة والكلام وإعراب الصحيح الآخر وباب إعراب المعتل الآخر، وباب إعراب المثنى والمجموع....[٣]

ويقوم الإطار العام لمنهج "أبي حيّان" في كتابه هذا على ذكر النص الأصلي لابن مالك، وتجزيء النص وتحليله، وتناول كل جزئية منه بالشرح والتفسير، وإيراد آراء النحاة السابقين ومقارنتها بنص ابن مالك، وبيان الحدود والاستشهاد بشواهد

[١] هداية السبيل، عبد القادر المكي ١/٢، ونتائج التحصيل، المرابط الدلاني، ٩٠/١.
[٢] المصدر نفسه
[٣]المصدر نفسه.

غزيرة من القرآن الكريم والشعر العربي، والتعليق على النص للخلوص إلى تأييد، أو رفض ، أو ترجيح، من غير إهمال لتعليل ما يحتاج إلى تعليل مع توثيق ما يورد من آراء.

إن شرح "أبي حيّان" لعبارة ابن مالك "يلقانا في كل موضع من مواضع الكتاب، والهدف منه التوصل إلى مقاصد المؤلف من كلامه، ومقارنته بآراء النحاة الآخرين، وإرداف ذلك بشيء من التفصيل والتوضيح، من غير إهمال مآخذ على "ابن مالك" هنا والغضّ من هناك، والاستدراك عليه في موضع، والكشف عن استدراكات في آخر. وهكذا يقدم لنا "أبو حيّان الأندلسي" كتاباً يُعتبر درة من درر تراثنا المعرفي والثقافي[1]

[1] هداية السبيل، عبد القادر المكي ١/٢، ونتائج التحصيل، المرابط الدلاني، ٩٠/١.

ب ـ الحد النحوي

الحد في اللغة:

الحد في اللغةً يعني المنع يقال: حَدّني من كذا وكذا أي منعني عنه، وسمي السَّجَّان حداداً لمنعه من الحركة، وقيل الحد يعني الفصل بين الشيئين لئلا يختلط أحدهما بالآخر، أو لئلا يتعدى أحدهما على الآخر، والجمع حدود. [١]

الحد النحوي اصطلاحاً:

ذكر الفاكهي[٢] أن "الحد والمعرّف في عرف النحاة والأصوليين اسمان لمسمى واحد، وهو ما يميز الشيء عما عداه ولا يكون كذلك إلا ما كان جامعاً مانعاً". [٣]

وعرفه ابن سينا[٤] بأنه "قول دال على ماهية الشيء". [٥]

وهو عند نصير الدين الطوسي[٦] "قول يقوم مقام الاسم المطابق في الدلالة على الذات".[٧]

ونشير أنه مهما كان تعريف الحد فهو إنما يؤتى به لبيان ذاتية المعرَف دون مراعاة الجانب العرضي فيه، لذلك قد يكون لدينا للحد النحوي نمطان: حدٌ ورسم ،فالحد يمثل ذاتية المعرَّف، فهو أتم ما يكون من البيان عن المحدود، عبر التعريف بجميع ذاتيات المعرف، مثل الإنسان حيوان ناطق، ففصلت ما يعني إنسان والرسم

---

[١] ينظر جمهرة اللغة مادة (حدد)، وينظرمعجم اللسان، مادة (حَدَّ).

[٢] هو جمال الدين عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي المكي (٨٩٩ هـ ٩٧٢ هـ)، من العلماء المشاركين في علوم كثيرة. وقد كانت براعته الأولى في النحو،له شرح الحدود النحوية وشرح الجمل و مجيب الندا ، ينظرالنور السافر عن أخبار القرن العاشرص٢٧٧،و الأعلام للزركلي ٦٩/٤.

[٣] شرح كتاب الحدود في النحو، ص٢٤.

[٤] هو أَبُو عَلِيٍّ الحُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ اَللَّهِ بْنِ اَلْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ سِينَا (٣٧٠ ـ ٤٢٧هـ)، له مؤلفات كثيرة في علوم مختلفة ومن أبرزها في الفلسفة مؤلف الإشارات و التنبيهات وفي الطب كتاب الأدوية القلبية ، ينظر سير اعلام النبلاء، مادة ابن سينا و طبقات الأطباء، طبعة مولر، قسم٢، ص٢ـ٢٠.

[٥] الإشارات والتنبيهات، ص٩٥.

[٦] هو نُصَيْرْ اَلدِّينِ أَبُو جَعْفَرْ مُحَمَّدْ بْنْ مُحَمَّدْ بْنْ اَلْحَسَنْ اَلطُّوسِي (٥٩٧هـ ـ ٦٧٢هـ)، عالم فلكي وأحيائي وكيميائي ورياضياتي وفيلسوف فارسي، له مؤلفات عدة منها تجريد العقائد و تجريد المنطق والتذكرة النصيرية، ينظر: خاتمة المستدرك للنوري: ٢/ ٤٢٣ و أعيان الشيعة للعاملي ٤١٥/٢.

[٧] شرح الطوسي لإشارات ابن سينا ضمن كتاب الإشارات والتنبيهات، ص٤٩.

مثل السمة يخبر به حيث يعسر التحديد، فالرسم التعريف بأحد أعراض المعرف. مثل: ما الإنسان؟ فأتي الجواب : جسم نام ، فهذا عَرض وجزء من الإنسان ولايشمله كله، ولا بد للحد من الإشعار بالأصل إذا أمكن ذلك فيه والرسم غير محتاج إلى ذلك. وأصل الرسم في اللغة العلامة ومنه رسوم الديار. وفرق المنطقيون بين الرسم والحد فقالوا الحد مأخوذ من طبيعة الشيء والرسم من أعراضه.[١]

الحد والمنطق:

يرى الفلاسفة بأن الحد يدل على ماهية الشيء ويتركب من الجنس والفصل.[٢]

واكتفوا بكونه مميزا كتعريف الغزالي له بقوله: "الحد: هو القول الجامع المانع "[٣]، فيجمع الحد معنى الشيء المقصود به ويمنع دخول ما يخرج عن معناه عليه.

وحده ابن رشد[٤] بأنه: "قول يعرف ماهية الشيء بالأمور الذاتية التي بها قوامه"[٥]، فالحد عنده قول يفسر اسم الحد وصفته على وجه يخصه ويحده فلا يدخل فيه ما ليس منه ولا يخرج منـهما هو فيه.

عناصر الحد وشروطه

يقسم الحد إلى قسمين الحد التام ،والحد الناقص، فالحد التام هو ما كان مشتملاً على جميع المقومات كقولنا للإنسان: إنه حيوان ناطق، أما الناقص فهو ما كان مشتملاً على بعضها إذا كان مساوياً للمحدود كقولنا له: إنه جسم أو جوهر ناطق،والتام لا يكون إلا واحداً بينما الحدود الناقصة كثيرة يفضل بعضها على بعض

---

[١] المنطق، للمظفر، ص١١٨- ١١٩.

[٢] الجنس هو الصفة الأولى للمحدود، وتكون أحد قرائنه اللازمة، والفصل هي الصفة الثانية اللازمة لـه أيضـاً. والفـرق بينهما ما قاله ابن السِّيْد عقب حـدّه الاسم بأنه: كلـمة تدل على معنى في نفسها، مفرد، غير مقترن بزمان محصّل، يمكن أن يفهم بنفسه، انظر: الحلل في إصلاح الخلل، للبطليوسي، ص٦٠، والمعجم الفلسفي لـ د. جمال صلبيبا، ص٣٠٥.

[٣] معيار العلم للغزالي، ص٢٨١.

٤ هو أَبُو اَلْوَلِيدْ مُحَمَّدْ بْنْ أَحْمَدْ بْنْ مُحَمَّدْ بْنْ أَحْمَدْ بْنْ أَحْمَدْ بْنْ رُشْدْ اَلْأَنْدَلُسِيّ (٥٢٠ هـ- ٥٩٥ هـ)،من مؤلفاته بداية المجتهد ومناهج الأدلة وكتاب الحيوان ، ينظر عيون الأنباء في طبقات الأطباء للخزرجي ص ٤٠٧ و سير أعلام النبلاء ٣٠٩/٢١.

[٥] رسائل ابن رشد الفلسفية، ص٦٦

بحسب ازدياد الأجزاء، كما أن اسم الحد يقع على التام والناقص بالاشتراك وذلك لأن التام دال على الماهية بالمطابقة كالاسم، إلا أن الاسم مفرد والحد مؤلف والحد الناقص دال عليها لا بالمطابقة بل بالالتزام. [١]

وذكر الشريف الجرجاني[٢] أن الحد التام ما تركب من الجنس والفصل القريبين، كتعريف الإنسان بالحيوان الناطق ، أما الناقص فهو ما يكون بالفصل القريب وحده أو به وبالجنس البعيد.[٣]

ونستطيع من هذا القول إن أشكال الحد (تامًا وناقصًا كذلك رسمًا تامًا[٤] ،وناقصًا) للوصول إلى ما يعرف بالحد الحقيقي وهو إجابة لسؤلنا عن (ما هو؟) فهو يشرح ماهية الشيء، هو كان غاية الفلاسفة لأنه يركز على توضيح جوهر الشيء. [٥] ويكون الحد موجزاً واضحاً دقيقاً مكتملاً بحيث من اللازم أن لا يمثل الحد وجهة نظر واحدة أو يتحيز لمدرسة ما لأن ذلك قد يؤدي إلى أن يصبح مبهمًا أو ناقصًا.[٦]

فقد عُنِيَ النُّحَاةُ لدى صياغتهم هذه الحدود بشروط أساسية تعدّ بمثابة الأصول لفن صياغته، وهذه الشروط إجمالاً[٧] هي:

(أ) أنْ يكون الحدّ جامعاً مانعاً: قال ابن السِّيْد:"أرادوا بقولهم:(المانع) أنَّهُ يمنع أن يدخل في المحدود شيء ليس منه، أو يخرج منه شيء هو منه".[٨]

(ب) مُلاحظة الجنس والفصل: الجنس هو الصفة الأولى للمحدود، وتكون أحد قرائنه اللازمة، والفصل هي الصفة الثانية اللازمة لـه أيضـاً.

---

[١] انظر : شرح الطوسي لإشارات ابن سينا، ضمن كتاب الإشارات والتنبيهات، ص٩٥-٩٦.

[٢] علي بن محمد بن علي، المعروف بالشريف الجرجاني، مفيلسوف، من كبار العلماء بالعربية له المصنف الشهير التعريفات،انظر تاريخ جرجان : ص ٧٠ – ٧١و سير أعلام النبلاء ٢٩٥/١٦.

[٣] انظر : التعريفات للجرجاني ،ص١٠٦.

[٤] الرسم التام: هو ما يتركب من الجنس القريب والخاصة ، والرسم الناقص: مايكون بالخاصة وحدها أو بها وبالجنس البعيد.

[٥] التعريفات للجرجاني، ص١٠٧.

[٦] مقال: نحو خطة منهجية لوضع معجم ثنائي متخصص، مجلة المعجمية ع.٨/١٩٩٢، ص١٦٥

[٧] ينظر: الحدود النحوية من النشأة إلى الاستقرار. دراسة ومعجم، زاهدة عبد الله العبيدي، رسالة دكتوراه، جامعة الموصل، ١٩٩٦م، ص٢٤-٢٥.

[٨] الحلل في إصلاح الخلل، للبطليوسي، ص٦٠.

وسمّى صاحب (التعريفات) الحدّ المشتمل على الجنس والصفة بأنه:(الحد التام)، وقال في حدّه:"ما يتركب من الجنس والفصل القريبين، كتعريف الإنسان بالحيوان الناطق"[١] .

(ج) مُلاحظة الاطّراد والانعكاس: قال العكبري أن البعض قالوا: "حدّ الحدّ: ما اطّرد وانعكس"[٢]، ثُـمَّ عقّب بقوله:"وهذا حدٌّ صحيحٌ، لأنَّ الحدَّ كاشفٌ عن حقيقة الشيء. فاطِّراده يثبت حقيقته أينما وجدت، وانعكاسه ينفيها حيثما فقدت، وهذا هو التحقيقُ".[٣]

ويُفهم منه أنَّ الاطراد هو وجود الحدّ لوجود المحدود بالاطّراد، وكُلَّما انتفى الحدّ انتفى المحدود بالانعكاس، لذا سُمّي الحدّ حدّاً؛ لأنَّهُ يُمنع المحدود من الخروج عنه ويمنع غيره من الدخول فيه. فإن انتفى الانعكاس لم يصّح الحدّ.

(د) وجوب اختيار الأوضح والأدق من الألفاظ في الحدود للتعبير عن المعنى المراد منها ، فالزجّاجي[٤] لا ينكر الخلاف القائم بين النحاة في تحديد مثل الاسم والفعل والحرف، لكنه يصّر على أن لا يخضع معنى المحدود لتعدد مذاهب النحو، وإذا كان ذلك فلا اعتبار لما اختلف لفظه إذا كان المعنى واحداً لدى الجميع ، حيث قال:"الحدّ لا يجوز أن يختلف اختلاف تضاد وتنافر؛ لأنَّ ذلك يدعو إلى فساد المحدود وخطأ من يحدّه؛ ولكنْ رُبَّـما اختلفت ألفاظه على حسب اختلاف ما يوجد منه؛ ولا يدعو ذلك إلى تضاد المحدود؛ كما يوجد الحدّ تارة من الأجناس والفصول، وتارة من المواد والصور لأن المادة تشاكل الجنس؛ والصورة تشاكل الفصل"[٥].

---

[١] التعريفات للجرجاني، ص٦٧.
[٢] التبيين، للعكبري، ص١٢٤.
[٣] المصدر نفسه، ص١٢٣.
[٤] أَبُو القَاسِمِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ إِسْحَاقَ البَغْدَادِيُّ، النَّحْوِيُّ ، ت ٣٤٠ هـ ، له كتاب الإيضاح و الجمل ، ينظر : طبقات النحويين واللغويين: ١٢٩، نزهة الالباء: ٢١١، الأنساب: ٦ / ٢٥٦.
[٥] الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، ص٤٦.

نشأة الـحد الـنـحـوي وتـطـوره

الحدود النحوية في مرحلة (نشأة النحو):

(١) في مرحلة نشأة النحو لم يظهر ما نستطيع أن نطلق عليه حدود نحوية.

(٢)كانت هذه المرحلة أشبه بالمراحل الأولى لأي علم ، كانت قائمة على الملاحظة،و مرتبطة بالأدوات الحسية، لذلك ظهرت بعض المصطلحات النحوية سطحية ومرتبطة بالأدوات الحسية الطبيعية، كماهي أول التعريفات في العربية (الكسرة، الفتحة، الضمة) ،وتحديد أبي الأسود الدؤلي لموضع كل حركة ليدل على صفة كل مصطلح بشكل واقعي محسوس.

(٣)النحويون في هذه المرحلة أتفقوا على الاستشهاد بالأيات القرآنية و القراءات ، وجعلوها منطلقا لهم في تحديد النطق الصحيح و القياس و التطبيق على ماهو شائع بين الناس .[١]

الحدود النحوية في كتاب سيبويه[٢](١٨٠هـ):

يعتبر كتاب سيبويه أهم أثر نحوي وصل إلينا في هذه المرحلة.، وهو ثمرة من ثمار علم الخليل بن أحمد[٣](١٧٤هـ)، ويُعد مرحلة نمو وإبداع في الدرس النحوي، ولم يعد الاهتمام باللغة آنذاك باعتبارها أداة للعمل القرآني فحسب كما كان في المرحلة التي سبقته ، بل كـان الاهتمام باللغة لذاتها، ، وبدأت تتضح حـدود المصطلحات النحوية مع الخليل وتطورت على يد سيبويه، ويجمع كتاب سيبويه أقوال وآراء من تقدمه من

---

١ انظر: مراحل تطور الدرس النحوي للخثران، ص١٠٢، ورسالة ماجستير لجنان التميمي، بعنوان الحدود النحوية في التراث (كتاب التعريفات للجرجاني أنموذجا)، ص٦٠.

٢ هو عمرو بن عثمان بن قنبر من بلاد فارس، عالم من أهم علماء النحو له مؤلف الكتاب الشهير،انظر وفيات الأعيان ٣٨٥/١، البداية والنهاية ١٠/ ١٧٦، سير أعلام النبلاء ٨/ ٣٥١، الأعلام ٨١/٥.

٣ هو أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري. وهو عربي الأصل من أزْد عُمان. لغوي ومعجمي ومنشئ علم العروض وله معجم العين الشهير، ينظر وفيات الأعيان لأبن خلكان ٢٤٨/٢ و البداية والنهاية: ١٠ / ١٦١ - ١٦٢، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص٧٩.

العلماء بـن العلاء[١](١٥٤هـ)، والخليل (١٧٤هـ) ،والأخفش الأكبر[٢](١٧٧هـ) ويونس[٣](١٨٣هـ)، وأكثر نقل سيبويه كان عن الخليل بن أحمد، وكان أمينًا في نسبة كل رأي لصاحبه، كما وصفه يونس حين قرأ كتابه،وقال :" يجب أن يكون هذا الرجل قد صدق عن الخليل فيما حكاه، كما صدق فيما حكى عني".[٤]

وكان في تصنيف الكتاب يتجه إلى فكرة الباب كما تتمثل له، فيستحضرها ويضع معالمها، ثم يعرضها جملة أو آحادًا، وينظر فيها ويحل التراكيب، ويؤول الألفاظ، ويقدر المحذوف ويستخلص المعنى المراد، وفي خلال ذلك يوازن ويقيس، ويستشهد ويلتمس العـلل، ويـروي القراءات، وأقوال العلماء، إما لمجرد النص والاستيعاب وإما للمناقشة وإعلان الـرأي، وربمـا طاب له الحديث وإغراء البحث، فمضى ممعنًا متدفقًا يستكثر من الأمثلة والنصوص. واللغة عنده وحدة متماسكة، يفسر بعضها بعضا، ويقاس بعضها على بعض.[٥]

وأول بداية للحدود النحوية نستطيع القول عنها أنها واضحة مع الخليل بن أحمد ، عندما وضع حدا للرفع ويفرق بينه وبين حد الضم بقوله: " الرفع: ما وقع في أعجاز الكلم منونًا نحو قولك زيدٌ، والضم ما وقع في أعجاز الكلم غير منون نحو يفعلُ".[٦]

---

١ هو عمرو بن عمار بن العلاء ، بَرَّزَ فِي الحُرُوْفِ، وَفِي النَّحو، وَتَصَدَّرَ لِلإِفَادَةِ مُدَّةً، وَاشتُهِرَ بِالفَصَاحَةِ، وَالصِّدْقِ، وَسَعَةِ العِلْمِ.،ينظر تاريخ البخاري ٩ / ٥٥، طبقات الزبيدي ٢٨ - ١٢٦، مراتب النحويين ١٣، نزهة الالباء ١٥

٢ عَبْدُ الحَمِيْدِ بنُ عَبْدِ المَجِيْدِ و أخذ عنه سيبويه كثيرا ، ينظر في بقات النحويين للزبيدي: ٤٠، إنباه الرواة: ٢ / ١٥٧ - ١٥٨، البلغة في تراجم ائمة النحو واللغة: ١١٩ - ١٢١، النجوم الزاهرة: ٢ / ٨٦، بغية الوعاة: ٢ / ٧٤.

٣ هو أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ يُوْنُسُ بنُ حَبِيْبٍ الضَّبِّيُّ مَوْلاَهُم، البَصْرِيُّ ، إمام النحو ، ينظر البيان والتبيين: ١ / ٧٧، الفهرست: ٤٢، نزهة الالباء: ٣١، معجم الأدباء: ٢٠ / ٦٤، تاريخ ابن الأثير: ٦ / ١٦٥، وفيات الأعيان: ٧ / ٢٤٤ - ٢٤٩

٤ طبقات النحويين واللغويين، للزبيدي، ص٥٢.

٥ انظر: مقال سيبويه.. تفاحة العربية لمحمد القاسم على https://islamonline.net/archive/%D8%B3%D9%8A%D8%A8%D9%88%D9%8A%D9%87%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9/

٦ انظر: مفاتيح العلوم، للخوارزمي، ١ /٣٠

سمات الحدود النحوية في كتاب سيبويه:

(١) ـ الحدود النحوية في الكتاب اتسمت بعدم استقرارها وصعوبة فهمها لأنها كانت قائمة على التمثيل والوصف وذكر النقيض لعدم استقرار الدرس النحوي في هذه المرحلة مما اثّر على وضوح الحد النحوي وتحديده .[١]

(٢) ـ غاب المنهج الفلسفي في هذه المرحلة، والأسس المنطقية ؛حيثُ خلت الحدود النحوية من المنطق الأرسطي ، وركز العلماء في هذه المرحلة على المفهوم للمصطلح النحوي ومعناه دون الحرص على الفلسفة في صياغته

(٣) ـ الحدود النحوية في مرحلة الكتاب تأثرت بما كان يمر به الدرس النحوي في هذه الفترة من تحليل و استنباط ووضع للقواعد و تطبيقها ، فالحد النحوي في هذه الفترة بعيد عن الصياغة الدقيقة.[٢]

(٤) ـ الحدود النحوية في كتاب سيبويه نادرة، وإن وجدت فهي معتمدة على التمثيل، وهذا النمط من التعريفات هو السائد بين النحاة زمن الخليل وسيبويه وتلاميذهما فالأخفش الأكبر(٢١٥هـ) مثلًا يحد الاسم فيقول:"الاسم ما جاز فيه نفعني وضرني"[٣].

الحدود النحوية بعد الكتاب:

بدأت الترجمة تظهر بشكل كبير وتتداخل العلوم و تمتزج المعارف وتكثر المناهل أمام الدارسين ، مما جعل العلوم المختلفة تؤثر على النحو العربي وعلمائه، وظهر الجانب في الفلسفي في تحديد إطار المصطلح النحوي ، وباتت المصطلحات النحوية توضع على أسس منطقية وصياغة علمية معتمدة على التحليل ومما اتّسمت به هذه المرحلة هو :

---

[١] انظر: المصطلح النحوي: نشأته وتطوره أواخر القرن الثالث الهجري لعوض القوزي، ص١٤٧.
[٢] المصدر نفسه، ص١٤٨
[٣] انظر: رسالة ماجستير لجنان التميمي، بعنوان الحدود النحوية في التراث (كتاب التعريفات للجرجاني أنموذجًا)، ص٥٧.

(١) ـ في هذه المرحلة نضج المصطلح النحوي نتيجة الاستقرار الذي مرَّ بها ، وتم العثور على كتـاب (رسالة الحدود) لأبي الحسن الرماني، وهو أول كتاب متخصص في الحدود النحوية .

(٢) ـ بدأ النحويون في انتقاد بعضهم البعض في مصنفاتهم بالحدود النحوية. [١]

كتب الحدود النحوية المطبوعة

لعل أبرز ما أُلف في هذا المجال حدود الفراء ورسالة في الحدود النحوية للرماني وشرح الحدود النحوية للفاكهي

(١)ـ أسماء الحدود

الكتاب لأبي زكريا الفراء المتوفى سنة (٢٠٧هـ)، وهو من الكتب المفقودة إلا أن ابن النديم ذكر أسماء الحدود على الترتيب التالي:

حد الإعراب في أصول العربية، حد النصب المتولد من الفعل، حد المعرفة والنكرة، حد من ورُب حد العدد،حد ملازمة رجل، حد العماد، حد الفعل الواقع،حد أن وأخواتها، حد حتى، حد الإغراء، حد الدعاء،حد ذو النونين الشديدة والخفيفة، حد الاستفهام، حد الجزاء، حد الجواب، حد الذي ومن وما،حد رب وكم، حد القسم،حد الثنوية والمثنى، حد النداء، حد الندبة، حد الترخيم،حد (أن) المفتوحة،حد إذا وإذ وإذن ،حد ما لم يسم فاعله،حد الحكاية، حد التصغير،حد التثنية، حد الهجاء، حد راجع المذكر، حد الفعل الرباعي. حد الفعل الثلاثي. حد المعرب من مكانين، حد الإدغام. حد الهمز، حد الأبنية،حد الجمع، حد المقصور والممدود،حد المذكر والمؤنث، حد فعل وأفعل،حد النهي ، حد الابتداء والقطع، حد ما يجري وما لا يجري.[2]

---

[١] انظر: رسالة ماجستير لحنان التميمي، بعنوان الحدود النحوية في التراث (كتاب التعريفات للجرجاني أنموذجا)، ص٦٠.

[٢] الحد النحوي وتطبيقاته حتى نهاية القرن العشرين الهجري، السواد، رياض، ٢٠٠٩: عمان دار الراية، الطبعة الأولى، ص١٩.

(٢)- رسالة الحدود النحوية

لأبي الحسن بن عيسى الرماني[1]، المتوفى سنة (٣٨٤هـ)، طبعت الرسالة مرتين، ولعل أبرز ما يميز هذه الرسالة:

١- لم يتبع مؤلفها منهجاً معيناً في ترتيب مصطلحاتها، وإنما أوردها بشكل عشوائي.

٢- ذكر السامرائي: أن الحدود النحوية التي سلكها المؤلف في هذه الرسالة لمعاني الأسماء التي يحتاج إليها في النحو مواد لا نجد الكثير منها في علم النحو وهي أقرب إلى مصطلحات المنطق.

٣- المصطلحات الواردة فيها ليست مصطلحات نحوية خالصة، بل نحوية وصرفية ومنطقية.

٤-قلة استعماله للشاهد القرآني والنحوي.

٥- الرسالة مقسمة على قسمين قسم في الحدود وقسم في حدود الموصولات.

٦- استعماله للتعريف المنطقي في بعض المواد الواردة فيه.[٢]

(٣)- كتاب شرح الحدود النحوية:

لعبد الله بن أحمد الفاكهي، المتوفى سنة (٩٧٢ه) وجاء الكتاب بتحقيق الدكتور زكي فهمي الألوسي، وأهم ما يميز هذا الكتاب:

١- يبدأ بمقدمة يذكر فيها دواعي تأليفه للكتاب، والمنهج الذي سلكه في جمع الحدود النحوية.

٢- منهجه الأقرب إلى منهج ابن مالك في ألفيته.

٣- يذكر الحد النحوي، ثم يقدم له شرحاً على الطريقة المعتادة عند المناطقة

---

[1] هو: أبو الحسن علي بن عيسى بن عبد الله الرماني، وهو مُفَسِّر، ومن كبار النحاة، كان مُتَبَحِّراً في علوم الفقه واللغة والكلام والفلك، ألَّف ما يقارب مائة كتابٍ. عاصر أبي علي الفارسي وأبي سعيد السيرافي. له الجامع في القرآن. وقيل في أسلوبه كان يمزج النحو بالمنطق. انظر: الإعلام للزركلي، ٣١٧/٦.

[2] الحد النحوي وتطبيقاته حتى نهاية القرن العشرين الهجري، السواد، رياض، ٢٠٠٩: عمان دار الراية، الطبعة الأولي، ص٢٣.

ويذكر الحركات كتابة على طريقة (فتح الراء) ...

٤ـ يورد الاعتراض على الحدود التي في المتن دون الإشارة إلى صاحب الاعتراض.

٥ـ يذ كر المعنى اللغوي ثم يلحقه بالمعنى الاصطلاحي.

٦ـ يستشهد بالآيات القرآنية وأبيات الشعر.

٧ـ يذكر أقسام الباب النحوي إن كان مقسمًا.

٨ـ يذكر الخلاف النحوي إن وجد بين العلماء في بعض مسائل النحو[1].

ويعتبر هذا الكتاب صورة تبرز جوانب التطور في التحديد النحوي لأن صاحبه يذكر القيود والأجناس والفصول المنطقية ويقوم بنقد الحدود الغير منطقية أو غير مطابقة للواقع اللغوي ويكثر من التمثيل والاستشهاد بالقران وكلام العرب.

(٤) ـ كتاب الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة لأبي يحيى زكريا محمد بن زكريا الأنصاري (ت: ٩٢٦هـ).

وهي رسالة لطيفة مختصرة، للشيخ زكريا الأنصاري، اجتهد فيها مصنفها ـ رحمه الله ـ في جمع عدد كبير من الألفاظ والمصطلحات المتداولة في الاصطلاح الفقهي والأصول، وكذلك بعض الألفاظ العقدية وعلم الكلام، وقد بيَّنَ ـ رحمه الله ـ في مقدمة رسالته هذه باعثه لتأليفها وهو قوله (لما كانت الألفاظ المتداولة في أصول الفقه والدين مفتقرة إلى التحديد، تعين تحديدها؛ لتوقف معرفة المحدود على معرفة الحد) وهو جهدٌ مشكورٌ موفقٌ منه ـ رحمه الله ـ وحرص علمي مبارك، حيث رأى أن من المتعين عليه وهو العالم الأصولي الفقيه أن يبين لطلبة العلم والمشتغلين فيه معاني هذه المصطلحات العلمية، التي يترتب على فهمها فهم كثير من النصوص الشرعية،أو فهم مراد العلماء في مصنفاتهم العلمية، حتى يحسن التصور وينضبط الفهم،وقد بلغت المصطلحات التي وردت في الرسالة (١٦٤) مصطلحًا وحدًا أصوليًا

[1] الحد النحوي وتطبيقاته حتى نهاية القرن العشرين الهجري، ص٢٦.

وفقهيًا على وجه الإيجاز والاختصار، وقد قام المحقق بإرفاق عدة تشجيرات مفيدة لطالب العلم بمضموناتها للتيسير على طالب العلم استذكار تلك الرسالة المفيدة.

ويعد هذا الكتاب سفرًا مستوعبًا للكثير من المعلومات التي يحتاجها طالب العلم الشرعي عمومًا، وطالب أصول الفقه على وجه الخصوص، إلى جانب سهولة تناوله، وبساطة عبارته، مما يسهل حفظه لطلاب العلم.[1]

(٥) ـ معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم لأبي الفضل عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، (ت ٦٨٨هـ).

ويجمع هذا المعجم مصطلحات العلوم، والفنون المختلفة، فهو يتضمن مصطلحات واحد وعشرين علمًا، وقد عني المصنف بتلك المصطلحات و، بل مرات يورد أكثر من تعريف لمصطلح واحد حسبما يقف عليه من أقوال العلماء في كل فن.

(٦) ـ التوقيف على مهمات التعريفات لزين الدين محمد(ت :١٣٠١هـ).

معجم طريف، كانت له شهرة عالية في أروقة الصوفية والفقهاء في العصر العثماني، وقد جمع المصنف مواد كتابه كما صرح في المقدمة من ثلاثة معاجم،هي:(الذريعة إلى معرفة ما أصلت عليه الشريعة) ومستدرك ابن الكمال عليه المعروف بتعريفات ابن الكمال، ومفردات الراغب الأصفهاني. ولكنه لم يقف عند هذه المعاجم الثلاثة، بل زاد عليها مصادر جمة يأتي في مقدمتها (معجم الحرالي) علي بن أحمد بن الحسن التجيبي الحرالي،ولكنه لم يسم المعجم، وكتاب (السراج) للكرماني،و(المفتاح) للسكاكي و(جمع الجوامع) للسبكي،واستوعب أيضًا معظم (تعريفات) الشريف الجرجاني، أما منهجه في الكتاب فقد رتبه على تتابع حروف المعجم من الألف إلى الياء، مراعيًا أوائل الكلمات كما هي من غير أن يردها إلى

[1] انظر لمقالة محمود ثروت أبو الفضل، على
https://www.alukah.net/culture/0/152728/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%86%D9%8A%D9%82%D8%A9-

أصولها، فكلمة (الأشباح) مثلا، تجدها في باب الألف فصل الشين، والإصلاح، في باب الألف فصل الصاد، و(المستودع) في باب الميم فصل السين.

(٧)ـ مفاتيح العلوم (الذي ألفه أبو عبد الله الخوارزمي) (ت ٢٣٢هـ).

هو كتاب من تأليف عالم رياضيات، وفلك، وجغرافيا مسلم محمد بن أحمد الخوارزمي، حيث وضع فيه جوابًا عن الكثير من الأسئلة العالقة عند العرب وخاصة فيما يتعلق بالمصطلح خلال القرنِ التاسع المِيلادي.

الكتاب ذكر في مقدمته مقالتين: إحداهما لعلوم الشريعة، وما يقترن بها من العلوم العربية، والثانية لعلوم العجم وغيرهم من الأمم التي سبقته،ناهيك على أن الكتاب يقف عند مسألة التغير الدلالي بحسب الحقول العلميّة. فاللفظة نفسها، تأخذ معاني مختلفة، والمفاهيم وهي تسافر، تعلق بها شحنات جديدة من الدلالات. وهذا ما سيضرب عليه الخوارزمي ، الكثير من الأمثلة في مقدمة كتابه. وهذا يدل على نضج عال في تلك الحقبة من تاريخ البشرية، فيما يخص المنهج

فالكتاب موسوعة لغوية شاملة للعلوم، سواء الشرعية أو الدخيلة. فهو يجمع كل المعجم الخاص بكل علم، ويقسمه إلى أبواب، هي:

الفقه، والكلام، والنحو، والكتابة، والشعر، والأخبار، والفلسفة، والطب،والرياضيات، والفلك، والحيل، والكيمياء.

ظهر بنصه العربي ولأول مرة، في نشرة المستشرق الألماني فان فلوتن van vloten، سنة (١٨٩٥م)، أي أواخر القرن التاسع عشر. وكان ذلك أمرًا مدهشًا لدى المستشرقين، نظرًا لطريقة بنائه وطريقة تفصيلاته. لقد كان إعلانًا بانفتاح البحث العلمي الجاد على دراسة المصطلحات التي ضمها الكتاب، خلال القرن الرابع الهجري، أي العاشر الميلادي.[١]

[١] انظر لمقالة د. محمد خضر على الشبكة الإسلامية على https://www.hindawi.org/books/25242408/

(٨)ـ كتاب التعريفات للشريف الجرجاني (ت ٦١٨هـ).

هو معجم للألفاظ، يشرح المصطلحات الواردة عند الفقهاء والمتكلمين والنحاة والصوفيين، والمفسرين، وعلماء المنطق، والفرق. جمعه المؤلف من الكتب والمراجع لكل فن، دون ذكر المصادر التي أخذ منها، ورتبه على حروف الألفباء، ليسهل تناوله، ويتيسر للطلاب والباحثين الرجوع إليه.

وقد جاء كتابه ب"٣٦٤"بأربع وستين بعد ثلاثمئة من القطع الكبير، وكتابه هذا من الكتب الجامعة للعلوم العقلية ، المتبحرة في مجالات العلوم المتعددة جليلها ودقيقها ، بل كتابه هذا فيه استصفاء لكتب كثيرة سبقته ، وفيه جهد جامع مستصف لكتب غيره ، والكتاب يضم مصطلحات شتى تتناول علوما جمة ليس للدّرسة غنى عنها ، فقد ذلل الجرجاني المصلحات المتنوعة ليحصل المتلقي على غايته بيسر وسهولة وأضاف على المصطلحات ما يهون من صعوبتها وعقب عليها وأضاف اليها وبوبها ورتبها على حروف الألفبائية وبلغ مجموع مصطلحاته ألفاً وستمئة وسبعة وأربعين مصطلحًا قسمها على تسعة وعشرين حرفاً من الألفبائية ، فعرف في كل حرف مصطلحات متنوعة غير متجانسة لكنها تتضام تحت حرف ألفبائي ، فإذا مثلنا على ما حوته الزاي من تعريفات مرقمة من (٧٤٩ـ ٧٦٣) و (١٥٢ـ ١٥٣) فنجد الزاجر والزحاف والزراية والزعفرانية والزعم والزكاة والزمان والزمرد والزوج والزيت والزيتون والزيف ـ فتلحظ في تعريفاته أمورًا منها ترتيبه تعريفات مختلفة لما بدأ به حرف الزاي ،فالزاجرقبل الزحاف إلى أن ينتهي بمادة الزيف هذا أولًا وثانيًا تلحظ ضبط الكلمة وثالثًا تعريفه لكل مادة ورابعًا تنوع المواد وقدرته على تعريفها.[١]

[١] انظر: مقال للدكتور حسن الربابعة، http://www.odabasham.net/%D9%86%D9%82%D8%AF-

(٩) ـ كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي، (ت: ١١٥٨هـ)، والمصطلحات في هذا الكشاف حصيلة جهود النحويين حتى القرن الحادي عشر الهجري.

فقد نال حظًا وفيراً لدى أهل العلم والاختصاص. طبع الكتاب مرات عدة، هي:

أ- طبع بالهند لأول مرة عام(١٨٦٢ م) على يد جمعية البنغال الآسيوية من سلسلة المكتبة الهندية، كلكتا، وصحّحه المولوي محمد وجيه والمولوي عبد الحق والمولوي غلام قادر. واهتم به المستشرق النمساوي لويس سبرنغر التيرولي (- ١٣١٠ هـ/ ١٨٩٣ م). والمستشرق الإيرلندي وليم ناسوليس. وصدرت هذه الطبعة في مجلدين كبيرين .

ب- الطبعة الثانية كانت بالاستانة عام (١٣١٧ هـ)، وهذه الطبعة ليست كاملة حيث انتهى الكتاب بفصل الياء من باب الصاد، في مجلد واحد كبير، عدد صفحاته ٩٥٥ صفحة كبيرة، يليها خمس صفحات تتضمن استدراكات على الأخطاء الواردة في الطباعة.

ج- الطبعة الثالثة كانت بتحقيق لطفي عبد البديع وعبد المنعم محمد حسنين، وراجعها أمين الخولي، وصدرت عن مطبعة السعادة بمصر عام ١٣٨٢ هـ/ ١٩٦٣ م، تحت إشراف وعناية وزارة الثقافة والإرشاد القومي. وكانت هذه الطبعة في أربعة أجزاء، وهي غير كاملة حيث توقفت عند حرف الصاد، كما هي حال طبعة الاستانة.

د- ثم صوّر في مكتبة صادر ولدى شركة خياط في بيروت. والصورتان تحصّلتا عن طبعة كلكتا.[١]

%D8%A3%D8%AF%D8%A8%D9%8A/36539-%D9%86%D8%A8%D8%B0%D8%A9-%D8%B9%D9%86-%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8%A

[١] كشف الظنون، ٤٠/١.

كتب الحدود النحوية المفقودة

(١) ـ مصنفات مُخْتَصر النَّحْو، الْحُدُود، الْقيَاس، لـهِشَام بن مُعَاوِيَة الضَّرِير أَبُو عبد الله النَّحْوِيّ الْكُوفِي (ت :٢٠٩هـ)[١].

(٢) ـ الموضح فِي النَّحْو لعَليّ بن إِبْرَاهِيم بن سعيد بن يُوسُف الحوفي المعرب (ت:٤٣٠هـ).[٢]

(٣) ـ الدُّرُوس فِي النَّحْو، الْفُصُول فِي النَّحْو،سعيد بن الْمُبَارك بن عَليّ بن عبد الله الإمَام (ت : ٥٦٩هـ).[٣]

(٤) ـ الْعُقُود والقوانين فِي النَّحْو،ليحيى بن معط بن عبد النُّور (ت: ٦٢٨هـ).[٤]

(٥) ـ الِاسْتِدْرَاك على التَّعْرِيف لمُحَمَّد بن عَليّ بن مُحَمَّد البلنسي الغرناطي (ت:٧٦٥هـ).[٥]

---

[١] بغية الوعاة للسيوطي ، ٣٢٨/٢.
[٢] المصدر نفسه ،١٤٠/٢.
[٣] المصدر نفسه ،٧٨٥/١.
[٤] المصدر نفسه،٣٤٤/٢.
[٥] المصدر نفسه،١٩١/١.

الفصل الأول

القضايا المتعلقة بالمفردات والمقدمات النحوية

المطلب الأول

حد الكلمة

علــى أن الكلمــة ذات أهميــة فــي الــدرس النحــوي إلا أننــا لا نجــد عنــد متقدمي النحـويين وضـع حـدٍ لهـا ،فهـاهو إمـامهم سـيبويه، لـم يضـع لهـا حـدًا، أو تعريفًـا، إنمـا اكتفـى ببيـان أجـزاء الكَلِـم، قـائلًا:" هـذا بـاب علـم مـا الكلـم مـن العربية: فالكَلِمُ اسم وفعل وحرف، جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل ...".[1]

ومـن أشـهر تعـاريف الكلمـة مـا وضـعه لهـا الزمخشـري[2] بالتحديـد فقـد قـال:" الكلمـة هـي اللفظـة الدالـة علـى معنـى مفـرد بالوضـع، وهـي جـنس تحته ثلاثة أنواع: الاسم والفعل والحرف".[3]

وشـرح ابـن يعـيش[4] هـذا الكـلام، بـأن اللفظـة جـنس الكلمـة،وذلك أنهـا تشـمل المهمـل و المسـتعمل ، فالمهمـل مـا يمكـن ائتلافـه مـن الحـرف، و لـم يضـعه الواضـع بـإزاء معنـى ، نحـو (صـص و كـق) فهـذا ومـا كـان مثلـه لا يسـمى الواحـدة منهـا كلمـة ، لأنـه لـيس شـيئًا مـن وضـع الواضـع ، و يسـمى لفظـة لأنـه جماعـة حـروف ملفـوظ بهـا، وقولـه الدالـة علـى معنـى فصـله مـن المهمـل الـذي لا يـدل علـى معنـى ، و قولـه مفـرد فصـل ثـان فصـله مـن المركـب نحـو : الرجـل و الغـلام ، و الجـنس عنـد النحـويين والفقهـاء هـو: اللفـظ العـام، و العـام كـل لفـظ عـمَّ شـيئين فصـاعدًا ، فهـو جـنس لمـا تحتـه سـواءً اختلـف نوعـه أو لـم يختلـف، فالكلمـة إذاً جـنس، و الاسـم، و الفعـل ،و الحـرف، أنـواع ، ولـذلك يصـدق اسـم

---

[1] الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، ١٢\١.

[2] الزمخشري هو أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي، ولدَ في قرية زَمخشَر عام ٤٦٧ هـ وتوفي عام ٥٣٨ هـ، وله كتاب: أساس البلاغة في اللغة والمفصل انظر: وفيات الأعيان ٣٤٠/٢، سير أعلام النبلاء: ١٥١/٢٠-١٥٦، الأعلام ١٧٨/٧.

[3] المفصل في علم العربية، الزمخشري، دار الجيل، بيروت، ص٦.

[4] ابن يعيش هو: أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا، موفق الدين الأسدي، من كبار العلماء بالعربية. ولد عام ٥٥٣ هـ في حلب، وتوفي فيها عام ٦٤٣ هـ، له شرح المفصل ، انظر: أنباه الرواة ٤٥\٤-٥٠، بغية الوعاة ٣٥١\٢، الأعلام ٢٠٦\٨.

الكلمة على كل واحد من الاسم و الفعل و الحرف، فنقول الاسم كلمة و الفعل كلمة و الحرف كلمة. [1]

ويعرف ابن هشام[2] " الكلمة بأنها قول مفرد " [3] ، وذهب ابن هشام إلى شرح تعريفه فيقول : أن المراد بالقول اللفظ الدال على معنى كرجل وفرس، والمراد بالمفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه، وذلك نحو: زيد، فإن أجزاءه و هي الزاي، و الياء، و الدال، إذا أفردت لا تدل على شيء مما يدل هو عليه، بخلاف قولك: غلام زيد فإن كلاً من جزئيه و هما الغلام و زيد، دال على جزء معناه. [4]

وفي سياق آخر اختصر ابن هشام الطريق واكتفى بتعريف الكلمة بأنها:" الاسم والفعل والحرف". والدليل على انحصار أنواعها في هذه الثلاثة فإن علماء هذا الفن تتبعوا كلام العرب ولم يجدوا إلا ثلاثة أنواع ولو كان ثمَّ نوعٌ رابع لعثروا على شيء منه.[5]

وما يراه ابن عقيل[6] في الكلمة:" أنها اللفظ الموضوع لمعنى مفرد"[7]، وشرح الموضوع لمعنى بأنه أخرج المهمل كـ "ديز"، وقوله " مفرد" أخرج الكلام، فإنه وضع لمعنى غير مفرد.

---

[1] شرح المفصل لابن يعيش ،٢٢\١.

[2] ابن هشام هو: ابن هشام الأنصاري هو أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري، وهو من أئمة النحو العربي، فاق أقرانه شهرةً وشأن من تقدمه من النحويين وأعيا من أتى بعده. لا يشق لهُ غبار في سعة الاطلاع وحسن العبارة وجمال التعليل، له مؤلف قطر الندى ،ت:٧٦١ هـ، انظر: الدرر الكامنة ٣٠٨/٢، بغية الوعاة ٦٨/٢، الأعلام ١٤٧/٤.

[3] قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، ص١٨.

[4] حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الصبان محمد بن علي،١٤٧/١

[5] شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص١٣.

[6] ابن عقيل هو: عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد القرشي الهامشي، بهاء الدين ابن عقيل: من أئمة النحاة، له شرحه الشهير على ألفية ابن مالك، انظر: بغية الوعاة، ٤٧/٢، الإعلام للزركلي، ٢٣١\٤.

[7] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق حنا الفاخوري، دار الجيل، بيروت، ط١ \ ص١٤

أمـا السـيوطي[١] فقـد قـال: "وقـد اختلفـت عبـاراتهم فـي حـد الكلمـة اصـطلاحًا، وأحسـن حـدودها: قـول مسـتقل أو معنـوي معـه"[٢] ، مشـيرًا بقولـه (معنـوي معـه) إلـى الضـمائر المسـتترة، وقـد أخـرج بقولـه (مسـتقل) أبعـاض الكلمـات الدالـة علـى معنـى كحـروف المضـارعة ويـاء النسـبة و تـاء التأنيث، فليست بكلمات لعدم استقلالها. [٣]

ولـم يكـن تعريـف الكلمـة قاصـرًا علـى النحـاة القـدماء، ، بـل تعـدى ذلـك إلـى النحـاة المحـدثين، فالـدكتور تمـام حسـان[٤] يقـول بـأن التعريفـات العربيـة القديمـة، والمتـأخرة، علـى الـرغم مـن اعتمادهـا علـى طبيعـة اللغـة العربيـة. فهـي إمـا أن تخلـط بـين الكلمـة، واللفـظ، والقـول. كقـولهم: (الكلمـة هـي اللفـظ المفـرد) ،أو (الكلمـة قـول مفـرد)، و هـذا تعريـف صـادق علـى كـل نطـق بـين سـكتتين، و لـو كـان جملـة أو أكثـر لأن إفـراد اللفـظ أو القـول معنـاه أن يكـون بـين سـكتتين، إمـا أن تضـيف إلـى هـذا الخلـط خلطًـا آخـر ، بـأن تبنـي التعريـف علـى العلاقـة بـين الكلمـة و معناهـا، أي الفكـرة التـي تُعبِّـر عنهـا كقـولهم (الكلمـةُ لفـظ وضـع لمعنـى مفـرد)، و هـذا يصْـدُقُ علـى بـاء الجـر التـي وضـعت لمعنـى مفـرد هـو المصاحبةـ مثلًاـ مـع أنهـا ليسـت كلمـة، كمـا يـرى أن التعريفـات القديمـة لا تفـرق بـين الصـوت و الحـرف، و تخلـط بين الوظيفة اللغوية و المعاني المنطقية و الوضعية"[٥].

ويـذكر فـي موضـع آخـر أنـه" إذا مـا استعرضـنا تعريفـات مختلفـة للكلمـة شـرقية أو غربيـة ووجـدنا فـي النهايـة أن فكـرة الكلمـة ـكبعض الأفكـار اللغويةـ لا يمكـن أن تُعَـرَّف تعريفًـا ينطبـق عليهـا فـي كـل اللغـات، وإنمـا

---

[١] عبد الرحمٰن بن أبي بكر بن مُحمَّد الخضيري الأسيوطي، إمام حافظ مؤرخ أديب. له نحو ٦٠٠ مصنف منها بغية الوعاة، ت ٩١١، انظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب ٧٨/١٠، الأعلام ٣٠١/٣.

[٢] همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، (٢٠٠١)،٣١١

[٣] انظر: مسائل الخلاف في أقسام الكلم بين القدماء والمحدثين، رسالة ماجستير لصفية بن زينة، ص١٤.

[٤] هو تمام حسان عمر، عالم نحوي عربي، صاحب كتاب اللغة العربية معناها ومبناها، انظر: موسوعة أعلام الفكر العربي، الجزء الرابع.

[٥] مناهج البحث في اللغة، لتمام حسان، ص٢٢٦، وانظر : انظر: مسائل الخلاف في أقسام الكلم بين القدماء والمحدثين، رسالة ماجستير لصفية بن زينة، ص١٤.

تسْتقل في كل لغة بتعريف خاص بها مُسْتَقى من طبيعة اللغة ووسائلها الخاصة من التركيب."[1]

ولربما أن تمام حسان أصاب فيما أشار إليه، بدليل أن" الكلمة وإن كانت ذات مفهوم واضح في أذهان كل الناس، نراها تظفرُ بجدل كبير من اللغوين المحدثين حين حاولوا تعريفها وبيان حدودها".[2]

ومهما اختلفت وجهات النظر بين المحدثين في تحديد الكلمة أو تعريفها، فإنهم يسلِّمون بوجودها، " وعليه حاولوا البحث عن تعريف عالمي للكلمة ينطبق عليها في جميع اللغات، وقد أخفقوا في العثور على هذا التعريف الجامع المانع".[3]

ويرى إبراهيم أنيس، أن رغم هذه الحيرة، في تحديد الكلمة، بين القدماء، و المحدثين فإن اللغة تتضمن من العناصر واضحة الاستقلال في لفظها و مدلولها، و هي التي يعرفها الناس، بالكلمات ككل الأسماء، و الأفعال، و تلك هي التي تكون الكثرة الغالبة من عناصر أي لغةٍ من اللغات. [4]

و رأى في سياقٍ آخر، أن الكلمة ليست في الحقيقة إلا جزءًا من الكلام تتكون عادة من مقطع واحد، أو عدة مقاطع وثيقة الاتصال ببعضها البعض ، و لا تكاد تنفصم أثناء النطق ، بل تظل متميزة واضحة في السمع، و يساعد بلا شك على تمييز تلك المجاميع المقطعية ، معانيها المستقلة في كل لغة ،و اللغة العربية حين النطق بها تتميز فيها مجاميع من المقاطع ، تتكون كل مجموعة من عدة مقاطع ينضم بعضها إلى بعض، وينسجمُ بعضها مع بعض ، فهي و ثيقة الصلة ، و بذلك

---

[1] مناهج البحث في اللغة ، ص٢٥٩.
[2] دلالة الألفاظ لإبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ص٣٦.
[3] القرائن المعنوية في النحو العربي، عبد الجبار توامة، معهد الآداب واللغة العربية، جامعة الجزائر، ص٢١١.
[4] دلالة الألفاظ، ص٤٤.

ينقسم الكلام العربي إلى تلك المجاميع من المقاطع ، وكل مجموعة اصْطُلِحَ على تسميتها بالكلمة. [1]

كما يخلص في سياق آخر إلى أن القدماء من علماء العربية لم يصادفوا صعوبة في تحديد معالم الكلمة ، فقد قنِع أكثرهم إلى وصفها أنها " اللفظ المفرد " أو القول المفرد ، ولم يخطر في أذهانهم أن إلافراد في الكلام المتصل لا يمكن تصوره إلا بالسكتات أو الوقفات على مجموعات صوتية من هذا الكلام ، وهذا أمر مرجعه إلى الناطق بالكلام فهو إن شاء و قف بعد حرفين أو ثلاثة أو عشرة أو أكثر ، و يتكون نُطْقُه حينها من مجموعات صوتية منها ما ينطبق على الكلمة الواحدة ، و منها ما قد ينطبق على كلمتين أو أكثر و لو أن اللغات تحتم الوقوف عند آخر الكلمة في أثناء الكلام لأمكن حينئذ تحديد الكلمات على أساس صوتي محض ، ويرى إبراهيم أنيس في موضع آخر أن النقص قد بدأ في التعريف المتقدم لبعض هؤلاء النحاة ، فحاول تلافيه بإشراك المعنى مع اللفظ و قال " الكلمة لفظٌ مفرد دل على معنى مفرد ، فيتخذ لتعريف الكلمة أو تحديدها أساسين هما اللفظ و المعنى مع أن هذا التعريف ينطبق على الكثرة الغالبة من كلمات اللغة العربية ، إلا أننا نرى أنفسنا معه في حيرة حين نتساءل : هل تعد أداة التعريف كلمة ؟ وهل تعد الباء الجارة كلمة؟. [2]

ويشير الدكتور أنيس في الأخير إلى" أنه ليس المحدثون من علماء اللغات بأوفر حظًا من القدماء في تعريف الكلمة أو تحديدها، فقد سلكوا في هذا مسالكَ شتى، وذهبوا فيه مذاهبَ متعددة جعلتهم في آخر الأمر ينتهون إلى صعوبة تحديد الكلمة بحيث ينطبق هذا التحديد على كل اللغات". [3]

---

[1] الأصوات اللغوية لإبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٥، ص ١٦١-١٦٢.
[2] دلالة الألفاظ، ص٤٢.
[3] المصدر نفسه.

ويشير الدكتور عبد الجبار توامة:" إلى أن أصلح تعريف للكلمة المفردة يمكن أن ينطبق على جميع أنواع الكلمات في اللغات عامة والعربية خاصة، هو ذلك التعريف الذي أورده الدكتور محمد علي الخولي في معجمه (معجم علم اللغة النظري): "الكلمة أصغر وحدة لغوية ذات معنى، وقد تكون من صوت واحد أو أكثر كما تتكون من مورفيم واحد أو أكثر كما تتكون من مقطع واحد أو أكثر، كما تتكون من جذر بزوائد، وللكلمة شكل صوتي و آخر كتابي، كما لها نوع صرفي و نوع نحوي أو وظيفي، و الكلمة إما أن تكون كلمة محتوى. وإما أن تكون كلمة وظيفية".[1]

والملاحظ هنا أن الأخذ بهذه التعاريف النظرية يستوجبُ النظر إلى خصوصية كل لغة وطبيعتها.

ومن هذا كله نرى أن العناية بتحديد الكلمة قد أثر في كثير من النحاة واللغويين، ومنحوها اهتمامًا عبر الوقوف عند الكلمة التي هي الوحدة اللفظية الدنيا التي حددوها.

ومسألتنا هنا تتعلق بحد ابن مالك للكلمة فقد حدها بقوله: "لفظ مستقل، دالٌ بالوضع تحقيقاً أو تقديراً أو منويٌ معه كذلك وهي: اسمٌ وفعلٌ وحرف"[2].

وهو تعريف بالحد التام، باشتماله على فصلين جديدين لم يذكرا سابقاً وهما قوله "مستقل" و "تحقيقاً أو تقديراً أو منوي معه كذلك" وقد شرحه ابن عقيل مبيناً أجزاءه، من جنس، وفصول فاللفظ عنده: "جنس مخرج

[1] معجم علم اللغة النظري، محمد علي الخولي، مكتبة لبنان، ص٣١٠.
[2] شرح التسهيل، ابن مالك، ٣/١، وانظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص٣.

للخط ونحوه، وهو أولى من "لفظة" لوقوعه على كل ملفوظ به، حرفاً كان أو أكثر". [1]

وأما أبو حيان فقد نقد على ابن مالك قوله "لفظ" جنس يشمل المحدود وغير المحدود، وهكذا شأن الحدود، تبدأ أولًا بالجنس، ثم تأتي بالفصل، لكن المصنف أخذ جنسًا أبعد، وترك جنسًا أقرب، وهو "القول" إذ اللفظ ينطق على المهمل كـ "ديز" مقلوب "زيد"، و"رفعج" مقلوب "جعفر"، وينطق على الموضوع، فلو أخذ الجنس الأقرب كان أحسن، فكان ينبغي أن يقول: الكلمة قول.

وقال المصنف -رحمه الله- في شرح كلام نفسه: "تصديره بـ "اللفظ" مخرج للخط ونحوه مما هو كاللفظ في تأدية المعاني". [2]

وهذا ليس بجيد لأن الجنس في الحد لا يؤتى به للاحتراز، لا يقال في قولهم: "الإنسان حيوان ناطق" إنه احترز بـ "حيوان" مما ليس بحيوان. ولم يتقدم شيء يشمل الخط واللفظ فيحترز بـ "اللفظ" عنه إلا إن اعتقد أن "الكلمة" التي هي المحدود تشمل الخط واللفظ، فهذا في غاية الفساد لأن المحدود ليس من الحد، ولأن "الكلمة" لا تنطلق على الخط لغة، وإنما ذلك "الكلام" ذكروا أنه ينطلق على الخط. [3]

وقد اتبع المصنف في ذلك -رحمه الله- ابن عصفور، فإنه حين حد "الكلام" فقال: "الكلام هو اللفظ" [4] إلى آخر الحد قال: "قولنا" لفظ "احترز به مما يقال له "كلام" لغةً، وليس بلفظ، كالخط والإشارة وما في النفس وما يفهم من حال الشيء". فجعل ابن عصفور ذكر الجنس

---

[1] المساعد على تهسيل الفوائد، ابن عقيل،١/٥.
[2] التذييل والتكميل، ١\١٥.
[3] المصدر نفسه.
[4] المقرب لابن عصفور، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمّد معوّض، دار الكتب العلمية، ط١، ص٦٧.

محترزًا به، ونقله المصنف -رحمه الله- من حد "الكلام" لابن عصفور إلى حده الذي علمه لـ "الكلمة".

وقال ابن مالك في الشرح: "واللفظ أولى بالذكر من اللفظة لأن اللفظ يقع على كل ملفوظ حرفًا كان أو أكثر، وحق اللفظة أن لا تقع إلا على حرف واحد"[1]، لأن نسبتها من اللفظ نسبة الضرب من الضرب،ولأن إطلاق اللفظ على الكلمة إنما هو من باب إطلاق المصدر على المفعول به كقولهم للمخلوق خلق و المنسوج نسج ، وقال بعض أصحابنا: اللفظ جمع لفظة، وأقل الجمع ثلاثة، وإذا كان هذا صحيحًا بطل أن يؤخذ "لفظ" في حد الكلمة لأنه إنما تحد الماهية، فلا يجعل في حدها ما يدل على أقل الجمع، وهو ثلاثة. ونظير ذلك أن يقال في حد "الإنسان": الإنسان حيوانات نواطق. وهذا لا يجوز.[2]

والجواب: أنا لا نسلم أن اللفظ جمع لفظة، ولا أن الضرب جمع ضربة، فيلزم أن يكون أقله ثلاثة، بل الضرب واللفظ ونحوهما مصادر صالحة للقليل والكثير لأنها أسماء أجناس، فيدل ضرب على مطلق الضرب، ولذلك يقول من ضرب مرة واحدة ضربت ضربًا ، فيصدق على المرة الواحدة لفظ ضرب.[3]

وقوله كذلك قال المصنف: "أشير بـ "كذلك" إلى الدلالة والاستقلال المنبه عليهما" أي: معنى هذا المنوي مع اللفظ المستقل الدال بالوضع.[4]

وقوله مستقل احترزَ به من بعض اسم نحو الياء من (زيدي) وتاء (مسلمة)، وبعض فعل كهمزة (أعْلَم) ألف ضارب، فكل منها لفظ دال بالوضع، وليس بكلمة لأنه غير مستقل. هذا شرح المصنف كلامه.[5]

---

[1] شرح التسهيل، ابن مالك، ٣/١.
[2] التذييل والتكميل، ١٦\١- ١٧.
[3] المصدر نفسه ، ١٧/١.
[4] المصدر نفسه، ١٧\١.
[5] المصدر نفسه، ١٨/١.

واحتيج إلى أن يتحرز بـ "مستقل" من بعض اسم وبعض فعل لأنه أخذ جنسًا بعيدًا، وهو اللفظ، فلو أخذ أقرب منه -وهو القول- لم يحتج إلى التحرز بقوله: "مستقل" لأن بعض اسم وبعض فعل لا يقال له "قول".

وقوله: تحقيقًا وتقديرًا مثال التحقيق رجل، فهذا دال على مسماه تحقيقًا، ومثال التقدير أحد جزأي العلم المضاف كأمرئ القيس، فمن حيث المدلول هو كلمة واحدة، ومن حيث التركيب هو كلمتان لأن المضاف والمضاف إليه لا يكونان إلا اسمين أو في تقدير اسمين، وتسمية أحد جُزْأي العلم كلمة هو على طريق المجاز. ولو استَغْنى عن هذا التقسيم في الدلالة بالوضع إلى التحقيق والتقدير لكان حسنًا، و تَقِلُّ به ألفاظ الحد.[1]

وقوله: "أو منوي معه" هذا قسم لقوله: "لفظ" لأن الكلمة على قسمين : ملفوظ بها و منوية مع اللفظ، كالفاعل في أفْعَل، وأفعَلُ، ونفْعَلُ، فلو لم يذكر هذا لكان بعض المحدود -وهو ما لا يلفظ به- قد خرج عن الحد، والمعنى: أو غير لفظ منوي مع اللفظ.[2]

وجاء في هذا الحد ذكر "أو" مرتين، وقالوا إن الحدود لا يكون فيها ترديد، فلا يؤتى فيها بـ "أو".[3]

والترديد من أسباب غموض المصطلح: إذْ يسبب التعدد والتداخل: ويُقصَدُ بالتعدد ما يعترض المصطلحات من تعدد، سواًء كان ذلك التعدد في دلالة اللفظ الواحد على مصطلحات متعددة (الاشتراك)، أو تعدد الألفاظ الدالة على مفهوم واحد؛ مما يُنْشئ تداخلًا في المصطلحات ومدلولاتها.[4]

---

[1] التذييل والتكميل، ١\٢٠.

[2] المصدر نفسه، ١\٢٠.

[3] التذييل والتكميل،٢١/١.

[4] انظر: الموازنة بين أبي تمام والبحتري، الآمدي، أبو القاسم الحسن بن بشر، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار المسيرة، بيروت (مصورة عن نسخة صادرة سنة ١٩٤٤)، ص١١.

و يعود وجود الترديد في الحد النحوي إلى تعدد تعبيرات النحاة عن الحد الواحد وتنوعها بما يمهد لتعدد المصطلحات المأخوذة من هذه التعبيرات.

ومن هذا التعدد تنشأ ظاهرتان في المصطلح:

- ظاهرة الترادف: وهي إطلاق أكثر من لفظ أو تركيب على الموضوع أو الحقيقة الواحدة.
- ظاهرة الاشتراك: وهي أن يكون للفظ الواحد أو الرمز الواحد أكثر من مدلول أو مفهوم، وعليه يكون استقرار المصطلح ووضوحه مرهون بالتخلص من هاتين الظاهرتين.[١]

ونخلص إلى أن ابن مالك يذهب إلى حد الكلمة بـ "لفظ مستقل ، دالٌ بالوضع تحقيقاً أو تقديراً أو منويٌ معه كذلك وهي: اسمٌ وفعلٌ وحرف"[٢]، أما أبو حيان الأندلسي فقد عرف الكلمة بقوله "قول موضوع لمعنى مفرد"[٣].

وبناءً على ما تقدم فإن موقف أبي حيان من حد ابن مالك أرى أنه الصواب لمراعاته وضوح الحد ودقَّتِه مما يسهل على المتعلم والمتتبع لعلم العربية فهم الحد النحوي.

ويمكن أن نخلص كذلك في تحديد الكلمة أو تعريفها إلى نقطة مهمة وهي "أن الأساس الصوتي وحده لا يَصْلُح لتحديد معالم الكلمات، وأنه لا بد من أن يشترك معه معنى الكلمة أو وظيفتها اللغوية ليمكن تحديدها. والحديث عن معاني الكلمات ووظائفها اللغوية يظهر جليا من خلال تعرضنا للمقاييس التي اعتمدها النحاة في التقسيم الثلاثي للكلم".[٤]

---

[١] مصطلحات النحو الكوفي دراستها وتحديد مدلولاتها، د.عبد الله بن حمد الخثران،هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٩٩٠م، ١٤١١هـ، ص ٧-٨.

[٢] شرح التسهيل، ابن مالك، ٣/١، وانظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص٣.

[٣] التذييل والتكميل،٣٦/١.

[٤] دلالة الألفاظ ، إبراهيم أنيس ،ص ٧٣.

المطلب الثاني

حد الكلام

في البداية يجب أن نعرف أن الكلام في اللغة استعمل في أربعة معانٍ لغوية:

أوّلها: الحدث الذي هو التكليم، تقول: أعجبني كلامك زيداً، أي: تكليمك إيّاه...[١]

والثاني: ما في النفس ممّا يعبّر عنه باللفظ المفيد، وذلك كأن يقوم بنفسك معنى (قام زيد) ... فيسمّى ذلك الذي تخيّلته كلاماً.[٢]

والثالث: ما تحصل به الفائدة سواءً كان لفظاً، أو خطّاً، أو إشارةً، أو ما نطق به لسان الحال.[٣]

والرابع: "اللفظ المركّب أفاد أم لم يفد"[٤].

والكلام من المصطلحات التي ظهرت بظهور النحو، فقد ورد في الروايات أنّ الإمام عليّاً ــ رضي الله عنه ــ ألقى إلى أبي الأسود الدؤلي صحيفة جاء فيها: "الكَلِمُ كلّه: اسم وفعل وحرف"[٥]

وصرح سيبويه في مواضع كثيرة من كتابه بما يدل على أن الكلام لا يطلق حقيقة إلا على الجمل المفيدة، فمن ذلك قوله" :واعلم أن (قلتُ) في كلام العرب إنما وقعت على أن يحكى بها ما كان كلامًا لا قولًا "[٦]عنى بالكلام الجمل، وبالقول المفردات، ولا يريد أن القول مخصوص بالمفردات، فإن إطلاقه على الجمل سائغ باتفاق.[٧]

---

[١] كتاب مصطلحات نحوية، علي حسن مطر،٧٥/١

[٢] المصدر نفسه.

[٣] شرح شذور الذهب، ابن هشام، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، ص ٢٧ ـ ٢٩.

[٤] همع الهوامع، السيوطي، ٢٩|١. وشرح ألفيّة ابن مالك، ابن عقيل، ١٤|١.

[٥] الإيضاح في علل النحو للزجاجي،ص٤٣.

[٦] الكتاب، ١ / ٢٢

[٧] شرح التسهيل لابن مالك، ١/ ٥

وقد قسم سيبويه الكلام إلى: "مستقيم حسن نحو: أتيته أمس، وإلى مستقيم كذب نحو :حملت الجبل، وإلى مستقيم قبيح نحو :قد زيدًا رأيت، وإلى محال نحو :أتيتك غدًا، وإلى محال كذب نحو :سأحمل الجبل أمس."[1]

وزاد الأخفش[2] الخطأ فقال :ومنه الخطأ نحو: ضربني زيد، وأنت تريد :ضربت زيدًا [3] .

والظاهر أن سيبويه لا يرى الخطأ كلامًا لخلوه من القصد، ويؤيد رأيه قوله صلى الله عليه وسلم :"كلام ابن آدم كله عليه لا له إلا ما كان أمرًا بمعروف، أو نهيًا عن منكر، أو ذكرًا لله تعالى "[4]

وأوّل تعريف نستطيع أن نسميه اصطلاحيا هو قول الرمّاني: "الكلام ما كان من الحروف دالاً بتأليفه على معنى"[5]. وواضح أنّه غير مانع من دخول الكلمة والتراكيب الناقصة كالمضاف والمضاف إليه، والصفة والموصوف.

وعرّفه ابن جنّي[6] بقوله: "الكلام كلّ لفظ مستقلّ بنفسه، مفيد لمعناه، وهو الذي يسمّيه النحويّون الجمل"[7]، وتابعه عليه ابن يعيش[8].

---

[1] الكتاب، ٢٥/١.

[2] هو : إمام النحو أبو الحسن سعيد بن مسعدة البلخي ثم البصري مولى بني مجاشع أخذ عن الخليل بن أحمد ولزم سيبويه حتى برع وكان من أسنان سيبويه، بل أكبر (الأخفش الأوسط) (ت. ١٧٧ هـ / ٧٩٣ م)، طبقات الزبيدي: ٧٢ – ٧٣ و معجم الأدباء: ١١ / ٢٢٤ - ٢٣٠، إنباه الرواة: ٢ / ٣٦ - ٤٣

[3] شرح التسهيل لابن مالك، ١/ ٦.

[4] انظر في صحيح مسلم، ٥٩١/٥٠، ورياض الصالحين ص١٩.

[5] الحدود في النحو، الرماني، ضمن كتاب (رسائل في النحو واللغة) تحقيق مصطفى جواد ويوسف مسكوني، ص ٤٢.

[6] ابن جني هو أبو الفتح عثمان بن جني، ت ٣٩٢، كرَّسَ ابن جنّي حياتَه لطلبِ العِلم، والاستماع إلى الشيوخِ، والعلماءِ؛ فأتقنَ علومَ النحو، والأدب، والتصريفِ، ووضعَ في ذلك العديدَ من الكُتُبِ، والمُؤلَّفات، كما أنّه تميّزَ بشخصيّةٍ علميّةٍ رائعةٍ، وكان بارزاً مُتفرّداً بإنجازاتِه، وأمانتِه العلميّة، فكان يأتي بما لم يسبقه إليه أحد، له ما يفوق الخمسين كتابًا، أشهرها كتاب الخصائص الذي يتحدث فيه عن بنية اللغة وفقهها، انظر رشاد الأريب ١٥/٥ - ٣٢ ،وابن خلكان ٣١٣/١ ،وآداب اللغة ٣٠٢/٢.

[7] الخصائص، ابن جنّي، تحقيق محمّد علي النجّار ١|١٧.

[8] شرح المفصّل، ابن يعيش ١|٢٠.

ويريد بالمستقلّ "ما كان من الألفاظ قائماً برأسه، غير محتاج في الدلالة على معناه إلى متمّم له"[1]، ويريد بالمفيد التامَّ في مقابل المفردات والمركّبات الناقصة، فالتامّ هو المفيد، أعني الجملة وما كان في معناها من نحو: صهٍ وإيهٍ، والناقص ما كان بضدّ ذلك، نحو: زيدٍ... وكان أخوك" إذا أُريد بـ (كان) الناقصة[2].

وكأنّ ابن جنّي لاحظ أنّ قوله (مفيد) - بالمعنى الذي بيّنه - مغنٍ عن تقييد اللفظ بكونه مستقلاً، فعاد إلى تعريف الكلام بأنّه: أصوات تامّة مفيدة[3].

وعرّفه الشلوبيني بأنّه "لفظ مركّب وجوداً أو نيّةً، مفيد بالوضع والمركّب نيّةً كقولك: قم واقعد"[4]، وتابعه عليه ابن عصفور[5].
ويلاحظ عليه أن تقسيمه التركيب إلى وجودي وتقديري، ليس قيداً احترازيّاً، وإنما هو مجرّد إيضاح لنوعَي المركب، فكان يحسن إدراجه في شرح التعريف .[6]

ووضع ابن مالك تعريفين للكلام:

أوّلهما: "الكلام ما تضمّن من الكلم إسناداً مفيداً مقصوداً لذاته"[7].

وممّا قاله السلسيلي في شرحه: "قوله: (مفيداً) احترز به من المتضمّن إسناداً، لكنّه غير مفيد، نحو قولهم: النار حارّة والسماءُ فوقَ الأرض،

---

[1] الخصائص، ابن جني ،٢١/١.
[2] المصدر نفسه، ١٨/١.
[3] مصطلحات نحوية، ، علي حسن مطر،٧٦/١.
[4] التوطئة، الشلوبيني، تحقيق يوسف أحمد المطوّع، ص ١١٢
[5] المقرّب، ابن عصفور، تحقيق أحمد الجواري وعبد الله الجبوري ١|٤٥.
[6] مصطلحات نحوية، ، علي حسن مطر،٧٦/١.
[7] تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تحقيق محمّد كامل بركات، ص ٣.

قولـه: (مقصـوداً) احتـرز بـه مـن حـديث النـائم، ومحاكـاة بعـض الطيـور للإنسـان، قولـه: (لذاتـه) احتـرز بـه مـن المقصـود لغيـره، كالجملـة الموصـول بها والمضاف إليها"[1].

وواضـح مـن كلامـه أنّـه يشـترط ليصـبح الكـلام مفيـداً، أن يكـون مضـافاً لدلالتـه علـى معنـىً يحسـن السـكوت عليـه، أن يـزوّد السـامع بعلـم جديـد، بـأن لا يكـون مضـمونه معلـوم الثبـوت أو الانتفـاء بالضـرورة، وقـد وافقـه علـى هـذا كـلّ مـن الأشـموني[2] ، والأزهـري[3]، وهـو شـرط لا يمكـن قبولـه؛ لأنّ تضـمُّن الكـلام لعلـم جديـد علـى السـامع لـيس داخـلاً فـي حقيقتـه "وإلا لكـان الشـيء الواحـد، كلامـاً وغيـر كـلام، إذا خوطـب بـه مـن يجهلـه فاسـتفاد مضـمونه، ثـمّ خوطـب بـه ثانيـاً"، أو خوطـب بـه شخصـان أحـدهما يجهـل مضمونه والآخر يعلمه. [4]

وأما التعريف الثاني فهو: " كلامنا لفظ مفيد كاستقم".[5]

وعـرَّف أبـو حيَّـان الكـلامَ أيضـا فـي "الارتشـاف" بقولـه: "قـولٌ دالٌّ علـى نسـبةٍ إسـناديةٍ مقصـودةٍ لـذاتها"، ثـم ذكـر أن قيـد "مقصـودة لـذاتها" لازمٌ لتخـرج جملـة الصـلة، نحـو: جـاءني الـذي خـرج أبـوه، والجملة المضاف إليها أسماء الزمان، نحو: قمت حين قاموا. [6]

وعرَّفـه فـي "غايـة الإحسـان" و"اللمحـة البدريـة" بقولـه: " قـولٌ دالٌّ علـى نسـبةٍ إسـناديةٍ"[7]، فلـم يـذكر هـذا القيـد؛ وذهـب فـي "التـذييل والتكميـل" إلـى أن هذا القيد غير لازم. [8]

---

[1] شفاء العليل في إيضاح التسهيل، السلسيلي، تحقيق عبد الله البركاتي ١|٩٦ ـ ٩٧.
[2] شرح الأشموني على الألفية، ١|٨.
[3] شرح الأزهرية في علم العربيّة، ص ١٣.
[4] همع الهوامع، ١|٣٠، وانظر : مصطلحات نحوية، ، علي حسن مطر،ص٧٦.
[5] تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، ص ٣.
٦ كتاب ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق رجب عثمان، ٨٣١/٢
٧ انظر: غاية الإحسان،ص٣٣، وشرح اللمحة البدرية، ابن هشام، ٢٢٩/١
٨ التذييل والتكميل، ٣٧/١ ..

وردَّ كلام ابن مالك حين ذكر هذا القيد " مقصودًا لذاته"، وقال: "لم أَرَ هذا القيد لأحد من النحويين غيره". وجاء في هذا الحد ذكر "أو" مرتين، وقالوا إن الحدود لا يكون فيها ترديد، فلا يؤتي فيها بـ "أو".[1]

كما أننا نلاحظ أن ابن مالك صدّر حده بلفظة (ما) وهي من المآخذ عليه كما تقدم في حد الكلمة عندما تحدثنا عن ظاهرة الاشتراك وأن استقرار المصطلح ووضوحه مرهون بالتخلص منها.

والذي أراه أن هذا القيد لازمٌ في تعريف الكلام، وهذا الرأي هو آخر ماوصل إليه أبو حيان، فـ"الارتشاف" بعد "التذييل".[2] وأما ما استدل به في "التذييل" **فمدفوعٌ بوجهين:**

أما الأول: فالجواب عنه: أن جملة الصلة كانت كلاماً قبل جعلها صلة، ثم بعد جَعْلها صلة أو إضافتها؛ صار لها حكمٌ آخرٌ، كما أن قولك: (قام زيد) كلامٌ تامٌ، فإذا أدخلت عليه أداة شرط؛ لم يكن كلاماً.[3]

وأما الثاني: فمدفوع أيضاً بأن جملة الصلة تضمَّنت الإسناد المفيد المقصود، وإنما حكم لها بحكم الجزء من الموصول؛ من حيث إنها لا تتقدَّم عليه، ولا يُفصل بينها وبينه بأجنبيٍ وغير ذلك من الأحكام، وهذا لا يخرجها عن أن يكون فيها تركيبٌ إسناديٌّ، وأما ما ذكره في الجملة المضاف إليها، فليس فيه ما ينفي عنها الإسناد، والتأويل بالمفرد لا ينفي الإسناد، وإنما أُوِّلَتْ لتصحَّ الإضافة.[4]

---

١ التذييل والتكميل ، ٣٧/١ .

٢ كتاب ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق رجب عثمان، ٨٣١/٢

٣ انظر : مصطلحات نحوية، ، علي حسن مطر،ص٨٢.

٤ انظر: الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي. ت د. فخر الدين قباوة وآخر. دار الآفاق. بيروت، ص٣، وبحثا بعنوان تعدد أراء أبي حيان في المسألة الواحدة للدكتور الحسيني القهوجي على موقع شبكة الألوكة على الأنترنت، نشر في ١٤٢٩/٠٤/٢١هـ .

المطلب الثالث

حد الاسم

ماتزال قضية الاسم إحدى أهم القضايا اللغوية التي يكثر حولها الاختلاف والنقاش بين العلماء من رجال اللغة وجمهورهم بداية من أصل الاسم ومصدر اشتقاقه وصولًا إلى ماهية حده ولعل هذا البحث سيهتم بالحد فسيكون نصيب قضية حد الاسم أكبر غير أننا سنعرج على مواطن الاختلاف في لغة الاسم ،واشتقاقه لتكون مدخلًا لمعرفة حده.

فقد ذكر الجوهري أن في الاسم أربع لغات: "اِسمٌ" بكسر الهمزة، واسم" بضّم الهمزة، و"سِمٌ" بكسر السين من غير همزة، وقالوا: "سُمٌ" بضمّ السين [1].

وقال ابن يعيش: "وقد ذكر فيه لغة خامسة، قالوا: "سُمّى"، بزِنَةِ "هُدًى"، ولا حجة في ذلك لاحتمال أن يكون على لغة من قال "سُمٌ" .[2]

وقد أيده ابن هشام في هذا الاحتمال، لكنه صحح هذه اللغة بدليل آخر هو ما حكاه صاحب الإفصاح من قول بعضهم: ما سُماك[3].

فيما قال الأشموني: إن في الاسم "عشر لغات منقولة عن العرب: اسم وسم وسما مثلثة، والعاشرة سماة. وقد جمعتها في قولي:

---

[1] صحاح اللغة، مادة (سما).
[2] شرح المفصل، ١/ ٢٤.
[3] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ١ / ٢٥.

لغات الاسم قد حواها الحصر .
في بيت شعر وهو هذا الشعر
اسم وحذف همزه والقصر
مثلثات مع سماة عشر[1].

ويستمر اللغط حول الاسم وصولًا لاشتقاقه، فثمة خلاف مشهور بين نحاة البصرة والكوفة حول تحديد أصل اشتقاق الاسم، فقد ذهب الكوفيون إلى أنه مشتق من (الوسْم) وهو العلامة، وذهب البصريون إلى أنه مشتق من (السمو) وهو العلو[2] .

فأصل الاسم على رأي الكوفيين (وسْم) حذفت فاؤه التي هي الواو، وعوض عنها بالهمزة[3] ، وإنما سمي اسمًا، لأنه سِمَة توضع على الشيء يعرف بها [4].

وأصله على رأي البصريين (سُمو)، ثم حذفت لامه التي هي الواو، وعوض عنها الهمزة في أوله[5]،" وإنما لقب هذا النوع اسمًا، لأنه سما بمسماه فرفعه وكشف معناه "[6] ، أو لأنه " سما على مسماه وعلا على ما تحته من معناه "[7].

ومن ناحية حد الاسم، فعلى امتداد قرون عديدة، ظلّت الاعتراضات عليه حاضرة والتعدد في حده قائم ومرّ حده بمراحل متعددة نستطيع أن نُجملها حسب الترتيب المرحلي التالي:

---

[1] حاشية الصبان على شرح الأشموني، ١ / ٢٣.
[2] الصاحبي في فقه اللغة،لابن فارس،ص٨٨، الأمالي الشجرية ،لأبي السعادات ابن الشجري ، ٢ / ٦٦ ـ ٦٧، شرح المفصل ،لابن يعيش ،١ / ٢٣، الإنصاف في مسائل الخلاف،ص ١ ـ ٦.
[3] الإنصاف لأبي البركات الأنباري،١ /٦،المصباح المنير، للفيومي،مادة (سما).
[4] الإنصاف ،١ / ٦.
[5] المرتجل،لابن الخشاب،ص ٦، الإنصاف ، ١ / ٧ ـ ٨.
[6] شرح المقدمة المحسبة ـ لابن بابشاذ ـ ١ / ٩٦ ـ ٩٧.
[7] الإنصاف ،١ / ٧.

مرحلة (التمثيل):

حيث بدأ بالتعبير عن حد الاسم بالتمثيل عند سيبويه الذي لم يحده بحد ينفصل به عن غيره، ويمتاز به من الفعل والحرف، و اكتفى بالتمثيل له، فقال: " الاسم رجل وفرس وحائط "[1] ،و سار على نهجه المبرد حيث قال في حده للاسم " أما الأسماء فما كان واقعاً على معنى نحو رجل ، وفرس وحائط... "[2]، ويتضح أن الاعتبارات التي بُني عليها هذا الحد على ثلاث أشكال وهي العاقل مثل لها بـ (رجل) و غير العاقل بـ (فرس) والجماد بـ(حائط) و المآخذ على هذا الحد واردة لعدم اشتماله على أنماط الاسم المعروفة لدى اللغويين ، كـ اسم الفاعل و اسم المفعول و اسم الإشارة و الاسم الموصول و ما إلى ذلك .

وواصل العلماء محاولاتهم بعد سيبويه لحد الاسم حدًا جامعًا ومانعًا. فكثرت الحدود الموضوعة فيه حتى نقل الأنباري أنها " تنيف على سبعين حدّا "[3].

فيتبين لنا أن في هذه المرحلة من وضع حد الاسم اكتفى بالتمثيل فقط عن الاسم كحده لدى سيبويه والمبرد وغيرهم، وليس هناك من دلالة واضحة حول لماذا لم يتم تأصيل حد الاسم في هذه المرحلة التأسيسية، إلا أن كان الإشكال عنهم زائل والتعارض لا يتوقعونه والخلاف حوله يرونه غير حاصل.

مرحلة المعيار اللغوي:

إذ انتقل حد الاسم من التمثيل إلى حده بالاحتكام إلى الجانب اللغوي صرفيًا ونحويًا ومحاولة تصويره من خلال الوظيفة الصرفية للاسم التي لا تقترن بزمن.

---

[1] الكتاب، ١/ ١٢.
[2] المقتضب، للمبرد ،١/ ٣
[3] أسرار العربية، الأنباري، ص ٢٧.

حيث إن الفرّاء يرى الاسم بأنه "مالم يدل على زمان"[1] ، مرتكزًا في ذلك على الجانب الصرفي الذي يقوم به الاسم، إذ إن الدلالة على الزمن وظيفة فعلية، والقصور في هذا الحد حاصل كونه يهمل الأسماء الجامدة التي لا تؤخذ من غيرها، وإنما يصلح تحكيم هذا الحد على المصادر والأسماء المشتقة لدلالتها على الحدث دون زمانه.

والاسم أيضًا عند الزجاج[2] هو "صوت مقطع مفهوم دل على معنى غير دال على زمان ولا مكان"[3].
حيث ساير نهج الفراء في الاعتماد على وظيفة الاسم الصرفية لصياغة حدّه، ولكن الصفة التي ذكر بها الاسم ـ صوت مقطع مفهوم _ تنطبق على الحرف والاسم معًا لذلك اعترض على هذا الحد ابن فارس فقال: " وذلك أننا نقول: هل ويل، وهو صوت مقطع مفهوم دال على معنى غير دال على زمان و لا مكان ".[4]

كذلك حده السيرافي بالانطلاق من الوظيفة الصرفية للاسم "ما دل على معنى غير مقترن بزمان محصل "[5]

واعترض عليه ابن يعيش "بمضرب الشول وخفوق النجم، وزعموا أن مضرب الشول، يدل على الضراب وزمنه وذلك وقت معلوم وكذلك خفوق النجم "[6]

---

[1] الحلل في إصلاح الخلل، ص٦٢.
[2] الزَّجَّاجُ أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيْمُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ السَّرِيّ، ت٣١١هـ، نَحْوِيُّ زَمَانِه، له المصنف الشهير معاني القرآن،ينظر طبقات النحويين واللغويين: ١١٢ ١١١، فهرست ابن النديم: ٩١ ٩٠
[3] الصاحبي في فقه اللغة، ابن فارس، ص ٨ -٩.
[4] المصدر نفسه، ص٩٢.
[5] الحلل في إصلاح الخلل، ص ٦٢.
[6] المفصل، ٨٦/١.

كما أن للفارسي حدين للاسم الأول اعتمد على الجانب الصرفي بقوله " الاسم: هو الدال على معنى غير معين"[١] ، وآخر نحوي بقوله: " ما جاز الإخبار عنه من هذه الكلم فهو اسم " [٢].

إذ اعتمد في حد الأخير على الوظيفة النحوية للاسم القائمة على صحة الإخبار عن الاسم، ويؤخذ عليه في هذا بكيف وأين فهما اسمان، ولكن لا يجوز الإخبار عنهما[٣].

وممن ذهب إلى المعيار الصرفي الزمخشري، فذهب إلى أن الاسم مادل على معنى في نفسه دلالة مجردة من الاقتران [٤]، ووافقه في ذلك ابن الحاجب [٥]، وابن كمال باشا [٦].

ويبقى حد الاسم رغم انتقاله إلى الجانب الوظيفي، إلا أنه ظلت عليه المآخذ قائمة حيث إن أكثر ما تنطبق عليه مثل هذه الحدود على المصادر والأسماء الجامدة لكنها تهمل جانب الاشتقاق في الاسم، فضلًا عن التداخل الذي تصنعه هذه الحدود بين الاسم والحرف.

مرحلة ذكر خواص الاسم:

ثم انتقل حد الاسم إلى مرحلة ذكر خواص الاسم، واختلاف النحاة في هذا واضطرابهم في تعريف الاسم أجمله نقلًا ابن فارس قائلاً:

"فالاسم عند الكسائي ما وصف مراعياً بذلك المعنى الوظيفي في التحديد إلا أنه عورض قوله هذا باعتبار أن هناك كلمات اعتبرها النحاة

---

[١] المقتصد في شرح الإيضاح، ١/ ٦٩.
[٢] البغداديات للفارسي ،ص٢١٠.
[٣] المقتصد في شرح الإيضاح، ٧٠/١.
[٤] المفصل في علم العربية ،٩١/١.
[٥] شرح الرضي على الكافية، ٩/١
[٦] أسرار النحو: ٧٦، كذلك انظر الرماني رسالتان في اللغة: ٦٧، والمغني في النحو، ٨٧/١

أسماء، ولكنها لا توصف مثل "كيف"، و"أين" فلابد من إخراج هذه الكلمات من طائفة الأسماء ليصلح قول الكسائي.[1]

وهو عند الفراء " ما احتمل التنوين أو الإضافة أو الألف واللام"[2] ، ولكن ليس ذلك على وجه العموم فأسماء الإشارة، والاستفهام، والشرط لا تقبل (ال) أو التنوين أو الإضافة أو الألف واللام.

كما نُقل عن الأخفش أن: "الكلمة تكون اسماً إذا صلح لها الفعل، والصفة، وقبلت التثنية، والجمع، وامتنعت عن التصريف[3]،معتمداً اعتبارات شكلية ووظيفية في التحديد.

ولكن لا يمكن الاعتبار بها لعدم شمولها فأسماء الشرط والاستفهام لا يدخل عليها الجمع، ولا التثنية من جهة، وامتناع التصريف هو صفة الأسماء الجامدة لا المشتقة وفي الأسماء ما هو مشتق لذلك لا تحتكم لهذا الحد وبسبب ذلك يعد قاصرًا لعدم شموليته.

وقول ابن السراج: "الاسم ما دلّ على معنى مفرد وذلك المعنى يكون شخصًا وغير شخص" ووضع للاسم علامات يعرف بها عن غيره: بقوله والاسم يعرف بدخول الألف واللام ويعرف أيضًا بامتناع دخول قد وسوف عليه. [4]

ويرد هذا الحد بأن اسم الفعل لا يدل على معنى مفرد، بل يدل على الحدث وصاحب الحدث، وذلك يكفي سببًا لعدم الأخذ به.

---

[1] الصاحبي في فقه اللغة، ص ٤٥

[2] الصاحبي في فقه اللغة، ص٩٠.

[3] . المصدر نفسه، ص ٨٣-٨٤. وانظر كذلك قول ابن جنّي: ((فالاسم ما حسن فيه حرف من حروف الجر أو كان عبارة عن شخص)) في اللمع، ص ٤٥-٤٦.

[4] الأصول، ابن السراج، ١/ ٣٦.

وحــدّ الزجــاجي الاســم بأنــه: "مــا يصــلح أن يكــون فــاعلًا أو مفعـولًا أو دخـل عليـه حـرف جـر"[1] ، ولكـن ابـن عصـفور فـي شـرحه للجمـل وصـف هـذا الحـد بأنـه فاسـد لأنـه لـيس جامعًـا ومـن شـروط الحـد كمـا عرفنـا أن يكـون جامعًـا لفـروع المحـدود وأنواعـه حتـى لا يشـذ عنـه شـيء، مانعًا لما هو من غير المحدود أن يتعارض مع المحدود.

ومثَّـل ابـن عصـفور علـى أن حـد الزجـاجي لـيس بجـامع أن أيمُّـن التـي هـي اسـم مفـرد لا تسـتخدم إلا مبتـدأ ولا يـدخل عليهـا حـرف الجـر ولا تسـتخدم فاعلـة ولا مفعولـة وكـذلك نجـد مـن الأسـماء مـا لا يكـون فـاعلًا نحـو: أسـماء الاستفهام.[2]

وقـول ابـن جنّـي: "الاسـم مـا حسـن فيـه حـرف مـن حـروف الجـر أو كـان عبـارة عـن شـخص"[3]، وهـذا الحـد يـرد كـون أن هنـاك أسـماء لا تقبـل دخول حروف الجر عليها.

وقـال صـاحب التسـهيل أن الاسـم: كلمـةً يسـند مـا لمعناهـا إلـى نفسـها أو نظيرها[4].

وهو حد غير مسبوق لـه ورغـم أنـه يشـبه إلـى حـد كبيـر مـا ذهـب إليـه النحـاة في هذه المرحلة بحد الاسم بذكر شيء من خصائصه.

بيـد أنّ هـذ الحـد عنـد ابـن مالـك ومـن معـه وجـد فيـه أبـو حيـان إشـكالا بقولـه إن ابـن مالـك حـد الاسـم بـأمر عـارض لـه حالـة التركيـب، وهـو خاصـة مـن خواصه حالة التركيب، وهو الإسناد المعنوي، وليس هذا شأن الحدود.

---

[1] الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، ص٤٨.
[2] شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٢/١
[3] اللمع، لابن جني، ص ٤٥-٤٦.
[4] التسهيل، ٩/١.

وعاب أبو حيان حد ابن مالك بما فيه من:(غموض اللفظ والإبهام والترديد والمجاز) الذي هو مناف للحد.

فالحد إنما يؤتى به لإيضاح المحدود وبيانه، وصار كل قيد في حده يحتاج إلى شرح طويل، فيحتاج أن يشرح الإسناد والمعنى والنظير،وهذه أمور فيها غموض لا يناسب الحدود والإبهام في قوله:"ما لمعناها"، والترديد في قوله: "أو نظيرها"، والمجاز في قوله: "إلى نفسها"، والكلمة لا يقال لها "نفس" إلا بمجاز.

والترديد تقدم الحديث عنه في حد الكلمة، وأما الإبهام والمجاز في المصطلح النحوي يتسبب في:

(١) عدم دلالة المصطلح على مفهوم محدد وواضح ودقيق: ومن ذلك (اسم الفاعل) عند سيبويه في قوله: "الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول،واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد"[١]، فهو هنا يشير إلى الاسم الذي يرتفع بعد دخول كان وأخواتها عليه باسم الفاعل، وهو مصطلح غير دقيق؛ لأن المصطلح يستعمله سيبويه للدلالة على معانٍ أخرى.[٢]

(٢) دلالة المصطلح على مفهومات متعددة: نحو (شبه المفعول) عند الكوفيين: مصطلح يطلقه الكوفيون على "المفعول المطلق، والمفعول فيه، والمفعول لأجله، والمفعول معه"[٣].

(٣) دلالة مصطلحات متعددة على مفهوم واحد: ويتضح ذلك من المثال التالي: مصطلحات (التمييز والتبيين والتفسير والمميز والمفسر): تعددت للدلالة على مفهوم واحد، يقول السيوطي: "التمييز ويقال له: المميز، والتبيين والمبين والتفسير والمفسر"[٤]

---

[١] الكتاب ،٤٥/١.
[٢] من قضايا المصطلح اللغوي، د. مصطفى الحيادرة، ص٨٥.
[٣] المصطلح النحوي، د. عوض القوزي، ص١٦٢.
[٤] همع الهوامع في شرح جمع الجوامع،٢٤٥/١.

ـ آثار الإبهام والغموض في الحد:

(١) عدم فهم العلم ومشقة تعلُّمِه: ونكتفي هنا بما ذكره ابن خلدون في هذا الشأن؛ فقد عرض في الباب السادس من مقدمته لتاريخ العلوم والفنون المعروفة في عصره، وعالج تاريخ التربية والتعليم في المشرق والمغرب؛ مُنَبِّهاً إلى الطرق التي ينبغي اتباعُها في تلقي العلم، وقد لاحظ أن مما أضر بالتعليم في زمانه اختلاف الاصطلاحات.

يقول ابن خلدون في (فصل في أن كثرة التأليف في العلوم عائقة على التحصيل): "اعلمْ أنه مما أضرّ بالناس في تحصيل العلوم والوقوف على غاياته كثرةُ التأليف واختلاف الاصطلاحات في التعليم وتعدد طرقها، ثم مطالبة المتعلم والتلميذ باستحضار ذلك، ولا يَفي عمرُه بما كُتب في صناعة واحدة إذا تَجرَّدَ لها"[١].

(٢) وقوع المعاصرين في حيرة ومحاولة البحث عن مصطلح جديد بعيدًا عن التراث.[٢]

وأحسن ما حد به الاسم وفقًا لأبي حيان أن يقال: "الاسم كلمة دالةٌ بانفرادها على معنى غير متعرضةٍ ببنيتها للزمان"[٣] .

فقولنا: "كلمة" جنس يشمل الاسم والفعل والحرف. وقولنا: "دالةً بانفرادها على معنى" احتراز من الحرف، فإنه لا يدل على معناه إلا بضمير: غير متعرضة إلى آخره" احتراز من الفعل.[٤].

ولعلّ ما جاء عند بعض النحاة المتأخّرين، بذكر الذاتيات الدلالية في الاسم كما هو الحد الذي استحسنه أبو حيان.

---

١ مقدمة ابن خلدون، تحقيق: علي عبد الواحد وافي،١٢٤٠/١.
٢ المصطلح النحوي وإشكالات العلاقة بين الدال والمدلول، تامر عبد الحميد، ص٢٩٤.
٣ التذييل والتكميل ٤٦/١.
٤ التذييل والتكميل ٤٤/١.

نحو ما نجده عند السيرافي بأنّه: " كلّ شيء دلّ لفظه على معنى غير مقترن بزمان مُحصَّل من مُضي أو غيره "[1]، والزمخشريّ في قوله: "الاسم ما دلّ على معنى في نفسه دلالة مجرّدة من الاقتران"[2]، أو ما جاء على لسان ابن الحاجب في قوله: "الاسم ما دلّ على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة"[3].

وهذا ما ذهب إليه المتأخرون إذ اعتمدوا للاسم الحد الذي يرى أن الاسم " هو ما دل عن معنى في نفسه غير مقترن بزمان " [4] أكثر ما وصلت إليه محاولات العلماء بيانًا لحد الاسم.

فمما تقدّم عرضه، من الواضح أنّ الاسم مكان اعتراض وموضع اختلاف خصب انطلاقا من الاشتقاق وصولا للاصطلاح وحد الاسم مر بمرحلتين من الوضع الاصطلاحي مرحلة التمثيل كون سيبويه ومن سار على نهجه في حد الاسم يرون أنه غير مشكل.

ولكن ما يُضيفه هذا النوع من الحد – حد أبي حيان- هو الدلالة الذاتيّة وهي الدلالة على ماهية الشيء بالإتيان بالجنس والفصل القريبين كقولنا الإنسان حيوان ناطق ولا نقول الإنسان جسم ناطق لأن "جسم" جنس بعيد قد يدخل فيه غير الحيوان وغيره، وهو ما يجب أن تكون عليه الحدود بشمولها للذاتيات، وليس العوارض أي الخواص التي قد تزول كقولنا الإنسان ضاحك أي أنّ الاسم يدلّ على معنى في ذاته ولا يدلّ على زمان.

---

[1] شرح كتاب سيبويه، السيرافي، تحقيق رمضان عبد التواب وآخرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م، ج١/ ٥٣.
[2] المفصل، ص٢٢.
[3] كتاب الكافية في علم النحو، ص ١١.
[4] انظر: أوضح المسالك لابن هشام ٣٦/١، النحو الوافي لعباس حسن ٣١/١.

غيـر أنّ الاعتـراض، فـي هـذه الحـالات يظـلّ قائمـاً، بالإحالـة علـى أسـماء كثيرة، مثل أسماء الاستفهام والظروف وغيرها.

يقـول ابـن الحاجـب "وأشـكلُ مـا يـرد علـى هـذا الحـدِّ الأفعـالُ التـي لا تتصـرف، مثـل نِعْـمَ وبـئس ولـيس وحبَّـذا وعسـى، فإنَّهـا تـدل علـى معنـى فـي نفسـها مـن غيـر زمـانٍ، فيجـب دخولُهـا فـي حـدِّ الاسـم وهـي أفعـال عنـد البصـريين، والجـواب أنَّ هـذه الأشـياء دالَّـةٌ علـى الأزمنـة فـي أصـل الوضـع دلالـةً تقديريـة فـي بعضـها وتحقيقًـا فـي بعضـها، والألفـاظ إذا خرجـت عـن دلالتهـا الأصـلية لغـرضٍ آخـرَ مـن الدلالـة لا يخرجهـا ذلـك عـن حـدِّها..."[1]

[1] الإيضاح في شرح المفصل، ١٨/١.

المطلب الرابع

حد الفعل

يرى سيبويه في الفعل أنه: "أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء و بنيت لما مضى، ولما يكون و لم يقع، و ما هو كائن لم ينقطع، فأما بناء ما مضى فذهب وسمع و مكث، و حمد، و أما بناء مالم يقع فإنه قولك أمرًا: اذهب،اقتل ،اضرب و مخبرًا : يقتل ، يذْهَبُ ،و يضرِبُ ، و يقتِلُ ، و كذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن"[1].

و الفعل عند المبرد هو: " حدث في زمان محدود"[2] ، أما ابن السراج فيرى أن: " الفعل ما دل على معنى و زمان"[3]

وقد ذكر الزجاجي أن الفعل هو : "ما دل على حدث وزمان ماض أو مستقبل"، و الحدث عنده هو المصدر، وكل ما دل على حدث و زمان فهو فعل، و إن دل على حدث وحده فهو مصدر، و إن دل على زمن فقط فظرف زمان[4].

وهو بهذا يؤيد ابن السراج ويلاحظ عند الزجاجي أن الكلمة إن دلت على زمن دون أن تدل على حدث معين فهي عنده ظرف وليست اسمًا.[5]

وابن مالك قال في حد الفعل "الفعل كلمه تسند أبدًا، قابلة لعلامة فرعية المسند إليه".[6]

كما أن أبا حيان عرف الفعل بأنه "كل كلمة تدل على معنى في نفسها مقترنة بزمان"[1]، وأن الدلالة على الحدث والزمن لا تقتصر على الفعل

---

[1] الكتاب، ١/ ٦٨.
[2] المقتضب للمبرد، ٩٠/٤.
[3] انظر: الأصول، ابن السراج، تحقيق عبد الحسين فتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ط٣ ،١٩٨٨، ص٣-٤.
[4] انظر: الإيضاح في علل النحو للزجاجي، ص٥٢-٥٣.
[5] أقسام الكلام ، مصطفى فاضل ، ص٦٩.
[6] تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص ٣

بل قد تتعداه إلى الاسم وتفهم هذه الدلالة على الزمن من سياق الكلام ، مثل اسم الفاعل في قولنا : " أنا ضاربُ أخيك" حيث دل اسم الفاعل (ضارب)في المثال على أن الضرب حدث في الزمن الماضي ، أما في قولنا : " أنا ضاربٌ أخاك " فدل السياق على أن فعل الضرب سيحدث في المستقبل ، لأن في الكلام تهديداً به.

وليس كل فعل يدل على حدث وزمن ، فهناك أفعال لفظية لا تدل على حدث مطلقاً مثل "كان،كاد."

كما أن هناك أفعال لا تدل على زمن مطلقاً ، وإنما تدل على معنى خاص بسب استعمالها في الأسلوب الإنشائي غير الطلبي ، كأفعال التعجب : ما أفعَله وأفعِل به، وأفعال المدح : نِعم و حَبَّذا ، وأفعال الذم : بِئسَ وسَاء. [٢]

واعترض أبو حيان على قول ابن مالك بأن: "الفعل كلمه تسند أبدًا، قابلة لعلامة فرعية المسند إليه".[٣]

إذ يقول أبو حيان: " ثبت في بعض نسخ التسهيل، وفي بعض نسخ شرحه للمصنف: "الفعل كل كلمة"[٤] وهكذا قاله أبو موسى الجزولي في حد الاسم، وفي حد الفعل، وفي حد الحرف[٥]. وسمعت الحافظ أبا الحسن علي بن محمد بن محمد الخشني الأبذي؛ يقول ما معناه: "إدخال "كل" في الحدود لا ينبغي لأن كلا إنما تدخل لاختبار الحد هل يطرد وينعكس، فتقول في حد الإنسان: الإنسان حيوان ناطق، فإذا اختبرناه هل يطرد:

---

[١] البديع في علم العربية ، لابن الأثير ٩/١.
٢ انظر: منتدى الفصيح ، مشاركة بعنوان الفعل ،بتاريخ ٢٠٠٢/١١/٥.
[٣] تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص ٣
[٤] المصدر نفسه.
[٥] المقدمة الجزولية، لأبي موسى الجزولي، ص٤٨.

كـل إنسـان حيـوان نـاطق؟ وهـل يـنعكس: كـل حيـوان نـاطق إنسـان؟ فـيعلم بذلك صحة الحد انتهى.[1]

ويقول أبو حيـان أنَّ ابـن مالـك عـدل فـي حـد الفعـل عمـا حـد بـه النحويـون إلـى هـذا الحـد الـذي ذكـره، كمـا عمـل ذلـك فـي حـد الاسـم، وحـده بـأمر عـارض للفعـل حالـة التركيـب لا بمـا هـو ذاتـي للماهيـة، مـع غمـوض قولـه: "قابلـه لعلامة فرعية المسند إليه".[2]

ويمكن مناقشة هذا المأخذ من جانبين:

(١) وجـود لفظـة " كـل" فـي الحـد، ينـافي مـاذكر سـلفًا فـي شـروط الحـد وعناصـره فـي التمهيـد وهـي الدقـة، حيـث لفظـة "كـل"، تعمـيم وشـمول لا يصـح فـي صـياغة الحـد النحـوي، إذ يشـترط فيـه الدقـة والإيجـاز مـع الوضوح.

(٢) حـده بـأمر عـارض للفعـل حالـة التركيـب لا بمـا هـو ذاتـي للماهيـة، ومـن شـروط الحـد النحـوي التـام هـو ألا يَشـتمل إلا علـى الـذاتيات[3]، وأن يكـون جامعًـا لجميـع ذاتيـات المحـدود؛ حتـى يُتصـوَّر بهـا حقيقـة الشـيء وماهيتُـه، وأن يَـذكر الحـادُّ جميـع الـذاتيَّات، ولـو كانـت أَلْفًـا، بتقـديم الأعـم علـى الأخص.[4]

فالصفات الذاتية يعني بها كلَّ داخل في ماهية الشيء وحقيقته دخولاً لا يُتصوَّر فَهم المعنى دون فَهمِه، والعارض ما ليس من ضرورته أن يُلازم، بل يُتصوَّر مفارقتُه إمَّا سريعًا كحُمرة الخجَل، أو بطيئًا كصُفرة الذهب.[5]

---

[1] التذييل والتكميل ١/٤٦-٤٧

[2] التذييل والتكميل، ص٤٨.

[3] المستصفى، لمحمد بن محمد الغزالي الطوسي، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، ص١٣.

[4] المصدر نفسه.

[5] المصدر نفسه، ص١٢- ١٣.

وأجد أن أحسن ما حد به الفعل أن يقال: "الفعل كلمة معترضةً ببنيتها لزمان معناها". فقولنا: "كلمة"، جنس يشمل الاسم والفعل والحرف. وقولنا: "معترضة إلى آخره،" فصل يخرج الاسم والحرف. [1]

[1] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين، ص٦٧.

المطلب الخامس

حد الحروف

يعد علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ أول من وضع رسمًا للحرف كما تقول الروايات وهو عنده: "ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل"[1]. ثم جاء سيبويه فعرفه تعريفاً يطابق تعريف علي بن أبي طالب " ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعلٍ".[2]

وقد فضل أحمد بن فارس تعريف سيبويه الذي يطابق تعريف علي بن أبي طالب للحرف وجعله أقرب تعريفات النحاة إلى الصحة والصواب، فقال: "وقد أكثر أهل العربية في هذا (في حد الحرف)، وأقرب ما فيه ما قاله سيبويه: إنه الذي يفيد معنى ليس في اسم ولا فعل، نحو قولنا "زيد منطلق" ثم نقول "هل زيد منطلق"؟ فأفذنا بـ "هل" ما لم يكن في "زيد" ولا "منطلق".[3]

ويعرفه الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة بعده بقوله: "ما لا يحسن له الفعل ولا الصفة ولا التثنية ولا الجمع ولم يجز أن يتصرف فهو حرف"[4]. وقال البطليوسي معلقاً على تعريف الأخفش، بأنه خطأ: لأن "الفعل داخل تحت هذا التحديد، ومن الأفعال أيضاً ما لا يتصرف"[5].

ولا يجوز أن نحكم على التعريف بقولنا: خطأ، لأن التعريف لا يكون خطأ، بل يُعْتَرضُ عليه اعتراضاً بأنه غير جامع أو غير مانع.

---

[1] انظر: نزهة الألباء ،ص ٢٧، للأنباري، ص٤٢، والأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي، ٧/١.
[2] الكتاب ١٢/١.
[3] الصاحبي، ص ٩٥
[4] المصدر نفسه.
[5] الحلل في إصلاح الخلل، البطليوسي، ص٦٧.

وعرفه المبرد فيما نقله عنه البطيوسي بقوله: "الحرف ما كان وصلاً لفعل إلى اسم أو عطفاً أو تابعاً لتحدث به معرفة أو كان عاملاً".[١] وتعريف المبرد هذا فاسد في رأي البطليوسي لأن من "الحروف ما يأتي لمعنى الاستفهام، ولمعنى الاستثناء، ولمعنى النفي والقسم والتمني والنهي وغيره".[٢]

فتعريف المبرد يبين وظيفة الحرف وهي وظيفة تركيبية تظهر في التركيب ولا تقتصر وظائف الحرف على الوظائف التي ذكرت سابقاً عند المبرد، بل أضاف ابن معط وظائف أخرى منها أن يكون: "رابطاً بين اسمين، أو فعلين، أو بين جملتين، أو بين الاسم والفعل، أو مخصصاً للاسم، أو الفعل، أو قالباً لمعنى الجملة، أو مؤكداً لها، وعاملاً، أو زائداً".[٣]

ويعرفه ابن كيسان بقوله: "ما حدث به معنى غير معنى الاسم والفعل، وقال لا يقال: حرف جاء لمعنى لأن الاسم و الفعل جاءا لمعنى".[٤]

وعرفه الأخفش الأصغر، علي بن سليمان بقوله "الحرف ما أفاد معنى لم يكن في الكلام نحو قولك: زيد منطلق، ثم تقول أزيد منطلق؟ فيكون في الكلام معنى الاستفهام"[٥]، وهو فاسد لأن "هذا موجود في الأسماء والأفعال"[٦].

---

[١] الحلل في إصلاح الخلل، ص ٧٥.
[٢] المصدر نفسه، ص ٧٦.
[٣] الفصول الخمسون، ابن معط، ص١٥٣.
[٤] انظر: الحلل في إصلاح الخلل، البطليوسي، ٧٦.
[٥] المصدر نفسه.
[٦] المصدر نفسه.

أما محمد بن الوليد بن ولاّد فيستدل على الحرف بأنه "وصلة شيء إلى شيء"[1]، وتعريف ابن ولاَّد السابق غير جامع ولا مانع، لأن "من الحروف ما ليس وصلة، وينتقض عليه بـ "الذي" فإنه وصلة إلى وصف المعارف بالجمل، وبقولك (يا أيها الرجل) فإن (أيًّا) ها هنا وصلة إلى نداء ما فيه الألف واللام، وينتقض عليه بقولك: "مررت برجل ذي مال" فإن "ذي" وصلة إلى وصف الرجل بالمال".[2]

أما أبو عبد الله الطوال[3] فقد عرف الأداة بقوله: "الأداة ما جاءت لمعنى ليس باسم ولا فعل"[4].

وهو تعريف يطابق التعريف الذي جاء عند على بن أبي طالب وسيبويه، ولم يغير فيه سوى أنه وضع بدل الحرف الأداة، والأداة أعم من الحرف. [5]

ويتعجب البطليوسي بعد أن عرض لنا تعريفات الحرف عند بعض النحاة كالأخفش، سعيد بن مسعدة، والمبرد، وغيرهم، كيف يعتقدون بأن ما جاءوا به هي حدود للحرف فقال"وإن التعجب ليطول من قوم يعتقدون هذه الأشياء حدوداً وهم أئمة مشهورون ولو سمعنا ذلك ولم نره عنهم منصوصاً لما صدقناه"[6].

أما ابن السراج فقد عرفه بقوله: "ما لا يجوز أن يخبر عنه كما يخبر عن الاسم"[7]، وقد ضرب أمثلة تبين أن الحرف لا يخبر عنه كما يخبر عن الاسم منها"ألا ترى أنك لا تقول: إلى منطلق، كما تقول: "الرجل منطلق" ولا "عن ذاهب" كما تقول:"زيد ذاهب" ولا يجوز أن

---

[1] الحلل في إصلاح الخلل، ٧٦.
[2] المصدر نفسه، ٧٦-٧٧.
[3] هو محمد بن أحمد بن عبدالله الطوال النحوي ،من أهل الكوفة ، أحد أصحاب الكسائي و يقال ثعلب من تلامذته يقال عنه أنه كان حاذقا بالعربية ،ينظر : الفهرست ٩٣،و نزهة الألباء ١١٧، وبغية الوعاة ٥٠/١.
[4] لم نجد هذا التقسيم (أي تقسيم الكلام إلى: اسم وفعل وأداة) إلا عند أبي عبد الله الطوال في حين أجمع النجاة على تقسيمه إلى: اسم وفعل وحرف. وتقسيم أبي عبد الله تقسيم غير دقيق، لأن الأداة أعم من الحرف، فعندما نقول أدوات الشرط يدخل تحتها الحروف الشرطية والأسماء الشرطية، وأظنه استخدم الأداة هنا بمعني الحرف لأن تعريفه لها يطابق تعريف الحرف.
[5] الحلل في إصلاح الخلل، البطليوسي، ص ٧٦.
[6] المصدر نفسه، ص ٧٧.
[7] الأصول في النحو، ابن السراج، ٤٠/١.

يكون خبراً، لا تقول: "عمرو إلى" ولا "بكر عن" فقد بان أن الحرف من الكلم الثلاثة هو الذي لا يجوز أن تخبر عنه ولا يكون خبراً، والحرف لا يأتلف منه مع الحرف كلام..." [1].

أما أبو جعفر النحاس فقد عرفه بقوله: "مادل على معنى في غيره، وخلا من دليل الاسم والفعل. مثل: هل وبل ومن وإلى ومتى وقد وما أشبه ذلك"[2].

وهو تعريف بالحد الناقص، لأنه ذكر الفصل والعلامة المميزة، واستخدم فيه أيضاً "ما" المبهمة، وقد ذكرنا سابقاً أنه لا يجوز استخدامها في الحد كما تقدم في حد الاسم.

أما الرماني فقد حدَّ الحرف بالحد التام، فهو عنده: "كلمة لا تدل على معنى إلا مع غيرها مما معناها في غيرها" وتعريفه بالحد، لأنه بدأ الحد بالجنس القريب، وهو (الكلمة) ثم جاء بالفصل القريب وهو عنده "لا تدل على معنى إلا مع غيرها مما معناها في غيرها".[3]

وعرف ابن جني الحرف بـ " مالم تحسن فيه علامة من علامات الأسماء ولا علامات الأفعال وإنما جاء لمعنى في غيره، نحو: هل وبل، وقد لا تقول: من هل ولا قد هل، ولا تأمر به".[4]

وتعريف ابن جني تعريف بالعلامة السلبية وهي علامة عدمية فللأسماء علامات تعرف بها وللأفعال أيضاً تعرف بها، أما الحرف فلا علامات له، وعدم العلامة علامة.

أما ابن يعيش فقد قال فيه: "الحرف كلمة دلت على معنى في غيرها"[1] وهو تعريف بالحد التام، "فكلمة" جنس قريب و"دلت على معنى في غيرها" فصل قريب مميز مخرج للاسم والفعل من الحد.

---

[1] الأصول في النحو، ابن السراج، ٤٠/١.
[2] التفاحة، ابو جعفر النحاس، ص١٤.
[3] الحدود، الرماني، ص٦٧.
[4] اللمع في العربية، ص٨.

ويفسد هذا الحد بأين وكيف وغيرها من أسماء الاستفهام، وبمن وما من أسماء الجزاء لما فيها من الغموض و السلب وهو ما ينافي شروط الحد ، وسنسهب في ذلك في ختام المسألة ، وأجاب ابن يعيش عن هذا الإشكال بقوله: "إن هذه الأسماء دلت على معنى في نفسها بحكم الاسمية، فأين دلت على المكان، وكيف دلت على الحال، وكذلك أسماء الجزاء فمن دلت على من يعقل وما دلت على ما لا يعقل، وأما دلالتهما على الاستفهام والجزاء فعلى تقدير حرفيتهما، فهما شيئان دلا على شيئين، فالاسم دل على مسماه والحرف أفاد في غيره معناه، ويؤيد ذلك بناؤها، لتضمنها معنى الحرف، وإنما يلزم أن لو كانت هذه الأسماء باقية على بابها من الاسمية والتمكن، وقد دلت على هاتين الدالتين ليكون كاسراً للحد".[٢]

ويحترز عن هذه الأسماء المذكورة ذات الدلالتين دلالة الاسمية، ودلالة الحرفية بقولنا: "فقط" بين هذه الأسماء والحروف إذ هذه الأسماء قد دلت دلالتين دلالة الأسماء ودلالة الحروف، ومنهم من يضيف إلى هذا الحد، ولم يكن أحد جزأي الجملة كأنه يفصل بذلك بين هذه الأسماء والحروف، فإن هذه الأسماء وإن دلت على معنى في غيرها من الجهة المذكورة، فقد تكون أحد جزأي الجملة.[٣]

أما ابن عصفور فقد عرف الحرف بالحد الناقص فقال: "لفظ يدل على معنى في غيره لا في نفسه"، فاللفظ جنس بعيد للكلمة وقوله: "ويدل على معنى في غيره لافي نفسه" فصل قريب مميز للحرف عن الاسم والفعل.[٤]

---

[١] شرح المفصل لابن يعيش،٢/٨.
[٢] انظر : المصدر نفسه، ٢/٨-٣.
[٣] انظر: المصدر نفسه، ٢/٨
[٤] انظر: المقرب، ابن عصفور، ٤٦/١.

وعرفه ابن مالك بقوله: "كلمة لا تقبل إسناداً وضعياً بنفسها ولا بنظير"[١].

وقد شرح ابن عقيل حد ابن مالك السابق وبين أن قول ابن مالك " إسناداً وضعياً "احترز به من الإسناد اللفظي فإنه يقبله نحو من حرف جر، وهل حرف استفهام".[٢] واحترز بـ (بنفسها ولا بنظير) من "الأسماء الملازمة للنداء نحو يا فُل فإنها لا تقبل إسناداً وضعياً بنفسها، ولكن لها نظير يقبله نحو: رجل، فتقول: في الدار رجل، والحرف لا له يقبله".[٣]

وعرفه أبو حيان الأندلسي بقوله: "كلمة تدل على معنى في غيرها فقط" فالكلمة جنس قريب للحرف يشمل الاسم والفعل أيضاً، أما قوله "تدل على معنى في غيرها" ففصل يخرج به أكثر الأسماء، والفعل، أما "فقط" ففصل ثان يخرج أسماء الاستفهام وأسماء الشرط، فهي أسماء تدل على معنى لكنه يتم بالكلام المتصل بها[٤].

والظاهر أن أبا حيان لم يؤيد صاحب التسهيل، بل جعل عليه مآخذ وهي:

الأول: أن هذا الحد الذي ذكره فيه صيغة النفي، وهو قوله: "لا تقبل" فهو عدمي، والعدمي لا يكون في الحد؛ لأن الحد إنما يكون بما تقومت منه الماهية، فالعدم لا تتقوم منه الماهية؛ لأنها سلبية.

الثاني: أن حد صاحب التسهيل فيه تجوز لأنه قال: "ولا بنظير احتراز من الأسماء اللازمة للنداء، فإنها تقبل الإسناد بنظير" وهذا مجاز، لم تقبل هي إسنادا لا بنفسها ولا بنظير، إنما نظيرها هو الذي قبل الإسناد، فلا ينسب الإسناد إليها، إنما ينسب إلى نظيرها وقد عدل المصنف في حد الحرف عما حده به النحويون إلى هذا الذي اختاره، كما فعل في حد الاسم وحد الفعل.[٥]

---

[١] انظر:الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، ص ٣.
[٢] انظر: المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، ٦/١.
[٣] المصدر نفسه، ٦/١-٧.
[٤] انظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٢٥٥/٣.
[٥] انظر: التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ص ٤٩ - ٥٠

وفي هذه المآخذ فساد للحد إذا ما نظرنا لشروط الحد التي وضعها (أرسطو) في كتابه طوبيقا، ثم أكدها ابن سينا وزاد عليها وأهم هذه الشروط هي:

(١)- أن يكون التعريف مساويًا للمعرَّف، بحيث يؤدي نفس معناه لو وضعنا المعرِّف مكان المعرَّف، لإنه إن كان أعم لا دلالة له على الأخص.

(٢)- ألا يعرَّف بجزء منه أو ذاته، بمعنى إلا يستخدم في التعريف لفظًا مشتقًا من المعرَّف.

(٣)- ألا يعرف بألفاظ سالبة، فلا نستعمل صيغ السلب في التعريف، نحو (لا، ليس..).

(٤)- ألا يذكر في التعريف ألفاظ مجازية، فلا يكون في التعريف تشبيه أو استعارة، نحو الأصيص وعاء كالجرة يحمل في التربة.[١]

[١] انظر: سلسلة علم المنطق، ص ٣٨.

المطلب السادس

حد الاسم المقصور

يعرف الجرجاني الأسماء المقصورة فيقول: "هي أسماء في أواخرها ألف مفردة نحو حبلى وعصا ورحا"[١] وهذا تعريف شكلي راعى فيه الجانب اللفظي أو الصوري للمصطلح إذ يقول: "هي أسماء في أواخرها ألف مفردة" ثم استعان بالتمثيل فقال: "نحو حبلى وعصا ورحا"[٢].

ويعرف سيبويه المقصور مع الممدود في قوله: "هذا باب المقصور والممدود،وهما في بنات الياء والواو التي هي لامات"[٣].

ويقول المبرد: "فأما المقصور فكل واو أو ياء وقعت بعد فتحه وذلك نحو مغزى لأنه (مفعل)"[٤]، ويراعي المبرد في هذا التعريف أصل الألف الواقعة في آخر المقصور دون الاهتمام بشكل المقصور الذي يظهر به بعد تحول الواو أو الياء إلى ألف.

وقال ابن السراج: "المقصور كل حرف من بنات الياء والواو وقعت ياؤه أو واوه بعد حرف مفتوح، فأشياء تعلم أنها منقوصة بأمثلتها من الصحيح"[٥].

ويعرف الرماني المقصور في كتاب الحدود فيقول: "المقصور هو المختص بألف مفردة في آخره"[٦]، ونلاحظ أن هذا التعريف يتطابق مع تعريف الجرجاني للاسم المقصور، كما يتطابق مع تعريف الأنباري إذ يقول: "وأما المقصور فهو المختص بألف مفردة في آخره نحو الهوى والهدى والدنيا والأخرى"[٧] ويقول الزمخشري: "المقصور ما في آخره ألف نحو العصا والرحا"[٨].

---

[١] التعريفات، الجرجاني، ص ٤٠.
[٢] المصدر نفسه.
[٣] الكتاب، ٥٣٦/٣.
[٤] المقتضب، ٧٩/٣.
[٥] الموجز في النحو، ٩٧.
[٦] الحدود، الرماني، ص ٧١.
[٧] أسرار العربية، الأنباري، ص ٥٧.
[٨] المفصل، ٢٧٣/١.

ونلاحظ أن الزمخشري لا يحترز مثل الجرجاني بقول: "مفردة" بعد قوله: "المقصور ما في آخره ألف" حتى لا يلتبس الممدود بالمقصور.

ويماثل تعريف الجرجاني قول ابن الحاجب في تعريف المقصور إذ يقول: " المقصور ما آخره ألف مفردة كالعصا والرحى"[١] ، ونلاحظ تطابق المثال المذكور عند ابن الحاجب والجرجاني.

ويفصل ابن هشام في تعريف الاسم المقصور فيقول: "المقصور وهو الاسم المعرب الذي في آخره ألف لازمة، كـ الفتى والعصا، تقول جاء الفتى ورأيت الفتى ومررت بالفتى فتكون الألف ساكنة على كل حال"[٢]، وابن هشام هنا يذكر الجنس (الاسم) ويذكر الخصائص الشكلية عن طريق التمثيل.

. أما الزجاجي فيقول: "المقصور هو ما كانت في آخره ألف ساكنة، ولا يلحقه رفع ولا نصب ولا خفض"[٣]. وعرفه ابن جني[٤]، وابن الأنباري[٥]، وابن يعيش[٦] بقولهم "المقصور كل اسم وقعت في آخره ألف مفردة".

وعرفه الصيمري بقوله [٧]: "كل اسم في آخره ألف". أما الدينوري [٨]، وابن بابشاد [٩] وابن معط [١٠]، فقد عرفوه بقولهم "كل ما كان في آخره ألف مفردة في اللفظ"، وقال أبو على الفارسي: "المقصور من الأسماء ما كان آخره ألفاً وكانت منقلبة عن ياء، أو واو، أو مزيدة للتأنيث، أو للإلحاق".[١١]

وقال ابن الخشاب المقصور: "ما كان من المعتل في آخره ألف"[١٢].

---

[١] شرح الكافية الشافية، ٦٨/١.
[٢] شرح شذور الذهب، ابن هشام، ٨٤/١.
[٣] الجمل في النحو،ص٢٨٣.
[٤] ابن جني، اللمع في العربية،ص١٦.
[٥] منثور الفوائد، ابن الأنباري،ص ٢٩.
[٦] شرح المفصل، ابن يعيش، ٥٥/١
[٧] التبصرة والتذكرة، الصيمري ، ٦٠٨/٢
[٨] ثمار الصناعة، الدينوري،ص ١٦٨.
[٩] شرح المقدمة المحسبة، ابن باشاد، ٤٤٤/٢
[١٠] الفصول الخمسون،ابن معط، ص١٥٩.
[١١] التكملة، أبو على الفارسي، ٧٥/٢.
[١٢] المرتجل، ابن الخشاب، ص٤٥.

أما ابن الدهان فقد عرفه بقوله:"المقصور ما كان حرف إعرابه ألفاً"[١]،ويعرّفه ابن الناظم والشيخ الأزهري بقولهما: "الاسم المتمكن الذي حرف إعرابه ألف لازمة"[٢].

وعرفه ابن مالك والوردي، وابن هشام، وابن عقيل، والفاكهي فقالوا "الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة".[٣]

وقال ابن مالك في كتاب التسهيل الاسم الذي حرف إعرابه ألف لازمة مقصور، فإن كان ياءً لازمة تلي كسرةً فمنقوص[٤].

وعرفه أبو حيان الأندلسي والمرادي بقولهما "هو الاسم الذي حرف إعرابه ألف"[٥].

ونرى أن أبا حيان في التذييل عدل عن ماذهب إليه ابن مالك في قوله: ياء لازمة وقال ليس ذلك على الإطلاق، بل لغة لبعض العرب قلبها ياءً إذا أضيف الاسم المقصور إلى ياء المتكلم، فتقول: هذه عصي، ورأيت عصي، ومررت بعصي.[٦]

وفي هذا أتجه لرأي صاحب التذييل لأن هذه الحالة التي للمقصور مع ياء المتكلم ليست اللغة المشهورة للعرب، بل هي لغة هذيل وفي لغة هذيل، لا يبقون ألف المقصور على حالها عند الإضافة إلى ياء المتكلم، بل يقلبونها ياءً ثم يدغمونها،توصلاً إلى كسر ما قبل الياء، فيقولون في عصاي وهواي: عَصِيّ وهوَيّ، ولا يفعلون ذلك إذا إن كانت الألف في آخر الاسم للتثنية، كما في نحو "فَتيَاي"، بل يوافقون اللغات الأخرى.[٧]

---

[١] الفصول في العربية، ابن الدهان، ص٥.
[٢] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ص ٢٩٨، وشرح التصريح على التوضيح، الأزهري، ٢٩١/٢.
[٣] التسهيل ٨٩/١، شرح التحفة الوردية، ص١٣، شرح شذور الذهب، ص٦٥، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،٨١/١، الحدود النحوية للفاكهي، ص٤٧.
[٤] انظر التسهيل ٨٩/١.
[٥] انظر: الضرب، ٢٣٥/١و المرادي، توضيح المقاصد والمسالك، ١٤/٥
[٦] التذييل والتكميل ١٢/٢
[٧] المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام،٥١٦٣/١.

فقد اعتاد النحاة واللغويون العرب أن ينظروا في بنية الكلمات كما تلقاها الرواة من أفواه أصحابها، فإذا وجدوا كلمة تختلف في أدائها أو بنيتها عن الاتجاه العام لنظائرها من الكلمات في اللغة الفصحى، جعلوا ذلك خاصًا لا يعممونه.[1]

ومما يؤكد صواب رأي صاحب التذييل قوله تعالى {قال هي عصاي أتوكأ عليها وأهش بها على غنمي ولي فيها مآرب أخرى}[2].

وكذلك أن ابن مالك في ألفيته جعل وجود الياء حسنًا وليس لازمًا حينما قال:"وفي المقصور عن هذيل انقلابها عن ياء أحسن"[3] وهذا يدلُّ أنَّ الألف هي الأصل القديم،والياء تطور لها،وأن ابن مالك تراجع عن القيد الذي وضعه في التسهيل.

[1] من لغات العرب، لغة هذيل، عبد الجواد الطيب، ص ٢٦٤.
[2] سورة طه ، أية ١٨.
[3] ألفية ابن مالك ، ص٣٨ ، وشرح ابن عقيل، ٩٠/٢.

المطلب السابع

حد المضمر

يقول المبرد في حد المضمر بالمثال فيقول: "المضمر نحو الهاء في ضربته ومررت به والكاف في ضربتك ومررت بك والتاء في قمت وقمتِ وقمتِ يا امرأة".[١]

فيما يقول الجرجاني في تعريف المضمر: "ما وضع لمتكلم أو مخاطب أو غائب تقدم ذكره لفظاً، نحو: زيد ضربت غلامه أو معنى بأن ذكر مشتقه كقوله تعالى: {اعدلوا هو أقرب للتقوى}[٢]، أي العدل أقرب، لدلالة اعدلوا عليه، أو حكماً أي ثابتاً في الذهن كما في ضمير الشأن، نحو: هو زيد قائم، وعبارة عن اسم يتضمن الإشارة إلى المتكلم أو المخاطب أو غيرهما بعدما سبق ذكره إما تحقيقاً أو تقديراً"[٣]،وقوله: "ما وضع لمتكلم أو مخاطب أو غائب" تعريف دلالي، وقوله: "تقدم ذكره لفظاً أو معنى" تعريف شكلي، وقوله: نحو: زيد ضربت غلامه" تعريف تمثيلي، وقوله: "اسم يتضمن الإشارة إلى المتكلم أو المخاطب أو غيرهما" تعريف دلالي.[٤]

وحد ابن مالك المضمر بقوله هو الموضوع لتعيين مسماه مشعرًا بتكلمه أو خطابه أو غيبته. فمنه واجب الخفاء، وهو المرفوع بالمضارع ذي الهمزة أو النون،وبفعل أمر المخاطب ومضارعه، واسم فعل/ الأمر مطلقًا. ومنه جائز الخفاء، وهو المرفوع بفعل الغائب والغائبة أو معناه، من اسم فعل، وصفةٍ، وظرف، وشبيه.[٥]

---

[١] المقتضب، ٢٧٩/٤.
[٢] سورة المائدة، إلاية ٨.
[٣] التعريفات، ص ٢٧٩.
[٤] الحدود النحوية في التراث، رسالة ماجستير لجنان التميمي ،ص١٨٣.
[٥] التسهيل، ١٢٠\١١.

ويعكر هذا التقسيم حسب ما يرى أبو حيان على ما حدوا به الضمير؛ أنهم حدوه بأنه الموضوع لتعيين مسماه، وما كان واجب الخفاء، وجائز الخفاء، ومستكنًا، لا يصح فيه أن يقال إنه الموضوع لتعيين مسماه؛ لأن الوضع يستدعي وجود لفظ، ولا لفظ، بل هذا الذي ادّعوه من الضمير هو عدمي، وما كان عدميًا فلا وضع له.[1]

والعدم هو الفقد ضد الوجود، ووجود اللفظ العدمي، أو الشرط العدمي، شائع لدى النحاة، كابن يعيش والرضي، والسيوطي، والشيخ خالد الزهر ّي، والصبان، وغيرهم، وذلك في معرض حديثهم عن عدة أشياء منها العامل في رفع المبتدأ؛ وهو التجريد أو التعر ّي من العوامل اللفظيّة[2].

ومن أهم دوافع وجود الشرط العدمي في الحد، وجود بعض الشواهد النحويّة الشاذة أو النادرة مثل: الشواهد النادرة التي خالفت ما اشترطه بعض النحاة في خبر (إنَّ)؛ لجواز دخول (لام) الإبتداءعليه، وهو أ ن يكون مثبتًا، فاشترط آخرون في الخبر ألا يكون منفيًا[3]،ويرى الشاطبي والسيوطي أن الصيغة العدميّة قد تصدّت لحدوث الخلاف النحوي، بالإضافة إلى كونها أعم في التعبير.[4]

وهذا التقسيم الذي قسمه ابن مالك حسب ما يرى أبو حيان من واجب الخفاء وجائز الخفاء يعني به أنه إذا كان واجب الخفاء لا يمكن أن يرفع الفعل ظاهرًا ولا مضمرًا بارزًا مكانه، وإذا كان جائز الخفاء يمكن أن يرفع الفعل ظاهرًا أو مضمرًا بارزًا مكانه. وهذا اصطلاح غريب لا نعرفه إلا منه، وإنما يقول أصحابنا: الضمير المرفوع ينقسم إلى مستكن وبارز، ويقولون أيضًا ينقسم إلى متصل ومنفصل، ويجعلون المستكن من المتصل.[5]

---

[1] انظر : التذييل و التكميل ،١٢٩/٢-١٣٠.

[2] انظر: المفصل لابن يعيش ، ١٣٣/٢،شرح الرضي على الكافية، ٢٢٧/١، همع الهوامع :٢٧/١، التصريح بمضمون التوضيح في النحو للزهري: ٥/٢، حاشية الصبان :١١١/١.

[3] أنظر: المقاصد الشافية للشاطبي: ٥٨٧/٥، همع الهوامع: ٩٦/١.

[4] المصدر نفسه.

[5] التذييل و التكميل ، ١٢٨/٢.

وفي رأيي أن هذا الأمر في حد ذاته، لا يعد مثلبة على ابن مالك، فكان الأجدر بأبي حيان أن يناقشه ويبين خطأه في هذا التقسيم -إن وجد خطأ- من وجهة نظره.

وقال أبو حيان أن ابن مالك نقَص قسمًا لم يذكره، والضمير فيه واجب الخفاء، وهو اسم الفعل الذي هو مضارع للمتكلم نحو: أوه بمعنى أتوجع، وأن بمعنى أتضجر، ونحوهما، فكان ينبغي أن يقول: وهو المرفوع بالمضارع ذي النون أو الهمزة أو اسم فعله، ويأتي بباقيها.[1]

وهنا بتعقب أقوال العلماء اللذين جعلوا الضمير أعرف المعارف لم يفصّلوا فيه بذكر أنواعه، بل عرَّفوه إجمالاً ولم يسهبوا في تفصيله من حيث الحضور والغيبة، ولعل ابن مالك أراد التمثيل لا الحصر.

[1] التذييل والتكميل، ١٢٨\٢.

المطلب الثامن

حد الموصول

ينقسم الموصول إلى قسمين: الموصول الاسمي والموصول الحرفي، وقد عرف ابن الناظم القسمين، وقال في الأول: "فالاسمي ما افتقر إلى الوصول بجملة معهودة مشتملة على ضمير لائق بالمعنى"[١].

و(ما) في هذا التعريف حلت مكان الجنس القريب، والأصل أن يذكر بدلاً منها (الاسم المعرفة). أما القيد (افتقر إلى الوصول) فيقصد به احتياج هذا الاسم إلى تتميم الفائدة، ويكون ذلك بـ (جملة)، وتكون هذه الجملة خبرية محتملة الصدق والكذب فتخرج من هذا القيد الجملة الإنشائية، ولكنه لم يوضح مقصده بـ (جملة) أهي جملة صريحة أم مقدرة أم كلاهما[٢].

أما القيد (معهودة) فلا يقصد به الجملة الاسمية أو الفعلية، بل يقصد به معهودة للمخاطب، فيتعرف الموصول بها، وهذا قيد يخرج به النكرة الموصوفة، فالنكرة الموصوفة لا يشترط معرفة المخاطب بها[٣].

ويقصد بـ (مشتملة على ضمير لائق بالمعنى) إخراج بقية المعارف، ومن ضمنها (الموصول الحرفي) فهذا الأخير لا تحتوي جملته على ضمير يعود عليه، وبذلك يكون الشارح قد فرق بين (الاسمي) و(الحرفي)، ويخرج بالقيد نفسه (حيث وإذا وضمير الشأن)، فهذه الأخيرة لا تفتقر إلى ضمير لائق بالمعنى يعود عليها[٤].

أما ابن هشام فقال في الموصول (الاسمي): "والموصول الاسمي: نصٌ، ومشترك"[٥]،وبذلك ذكر قسمي المفهوم،ولم يقدم المثال، والتعريف بهذا الشكل لا

---

[١] شرح ابن الناظم، ص٥٤.
[٢] إيضاح المعالم من شرح ابن الناظم، ابن بدران،٢ /.٨١
[٣] المصدر نفسه،ص٨١.
[٤] المصدر نفسه، ٨١
[٥] أوضح المسالك، ٩٨/١.

يوضح المصطلح، وربما كان يحسن بالشارح هنا أن يعرف (النص والمشترك) فلو أنه عرفهما بأسلوب آخر لاتضحت ماهيتهما، وبذلك تتضح ماهية الموصول الاسمي فالنص هو ما يكون نصًا على شيء لا يتجاوزه كالذي للمفرد و اللذان للمثنى، و المشترك مثل من و ما .

وقال الأشموني في الاسمي: "موصول الأسماء: ما افتقر أبداً إلى عائد، أو خلفه جملة صريحة، أو مؤولة"[١].

وزاد الأشموني على ابن الناظم القيد (خلفه) ويقصد به الاسم الظاهر[٢]، واختلف النحاة في كون العائد في جملة الصلة غير الضمير وقال صاحب شرح الفريد: "وقول بعض الشارحين: إن العائد في الموصول لابد أن يكون ضميراً غير معول"[٣]،وأضاف: "وقال: ابن الحاجب: والعائد ضمير له مؤول"[٤]، أي: أعم من أن يكون الضمير أو خلفه.

وزاد الأشموني أيضاً (جملة صريحة أو مؤولة)، ففيما قدمه هذا توضيح أكثر، فتبين من كلامه أن الموصول تتبعه الجملة الاسمية أو الفعلية أو الجملة المؤولة أي: المقدرة في الجار والمجرور والظروف والصفة الصريحة[٥].

واعترض الصبان على قيد الأشموني (أو مؤولة)، فقال: "فالصواب أن يقول وجملة ملفوظ بها أو مقدرة"[٦] ،وابن الناظم والأشموني لم يدخلا الجنس القريب في التعريف، ولو أنهما أدخلاه لكان التعريف أفضل.[٧]

أما الموصول الحرفي فقال فيه ابن الناظم: "هو كل حرف أوّل هو مع صلته بمصدر، نحو: (أن) في قولك: أريد أن تفعل، و(ما) في نحو قوله تعالي:{ضاقت

---

[١] شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ١٢٦/١.
[٢] حاشية الصبان، ١٤٦/١
[٣] شرح الفريد، عصام الدين الإسفراييني، ص٤٠٦.
[٤] المصدر نفسه، ص٤٠٦.
[٥] شرح الأشموني،١٧٧/١.
[٦] حاشية الصبان، ١٤٦/١.
[٧] المصدر نفسه.

عليهم الأرض بما رحبت}[1] و (كي) نحو: جئتك لكي نحسن إلى ...، و(لو) في قوله تعالي: {يود أحدهم لو يعمر ألف سنة}[2].[3]

وعرف الأشموني الموصول الحرفي، وقال فيه: "كل حرف أوّل مع صلته بمصدر، وذلك ستة: أنْ وأنّ وما وكي ولو والذي"[4] والجزء الأول من هذا التعريف لا يختلف فيه عن تعريف ابن الناظم بشيء، أما الجزء الثاني فقد حصر به أفراد التعريف ولم يمثل عليها، ولكنه أدخل (الذي) في مفهوم الموصول الحرفي، وهذا مخالف لاتفاق النحاة. وبنى الأشموني حكمه هذا مستشهداً بقوله تعالي: (وخضتم كالذي خاضوا)[5] ورد عليه الصبان، وقال: "ومقتضي كلامه حرفية الذي المصدرية، وهو أيضاً كلام التوضيح وهو الظاهر، ونقل في التصريح عن الرضي أنه قال لا خلاف في اسمية (الذي) المصدرية... (قوله ستة) الراجح خمسة بإسقاط الذي"[6]، وهما يتبعان ابن مالك.

وعرّف ابن مالك الاسم الموصول هو من الأسماء ما افتقر أبدًا إلى عائدٍ أو خلفه، وجملة صريحة أو مؤولة غير طلبية ولا إنشائية. ومن الحروف ما أول مع ما يليه بمصدر، ولم يحتج إلى عائد.[7]

وأخذ أبو حيان على ابن مالك قوله "ما افتقر" جنس، وجاء فيه بلفظ "ما" الدالة على الإبهام، وينبغي ألا يؤتى في الحد بلفظ مبهم كما سبق معنا في مسألة حد الكلام في وجوب وضوح الحد و خلوه مما قد يجعله غير واضح، وشمل الجنس كل مفتقر.

---

[1] سورة التوبة، الاية ١١٨
[2] سورة البقرة، الاية ٩٦.
[3] شرح ابن الناظم، ٨١.
[4] شرح الأشموني، ١٧٦/١
[5] سورة التوبة، الاية ٦٩.
[6] حاشية الصبان، ١٧٥/١.
[7] شرح التسهيل، ٥\٢.

وقوله ولا إنشائية هذا مخالف لما قسم الكلام إليه من أنه خبرٌ وطلب، وهنا جعل الجمل ثلاثًا: خبرًا وطلبًا وإنشاءً، وتقسيمها إلى خبر وإنشاء هو التقسيم الصحيح.[1]

أما تعريفات العلماء ابن الناظم والأشموني، للموصول الحرفي فقد بدأت بالمفردة (كل)، هذه المفردة لا تصدق على أفراد التعريف، ولا تصدق على ماهية المفهوم، فماهية المفهوم مفردة، وكل تستخدم للجمع.

والجنس (حرف) الذي تبع المفردة (كل) نقل المصطلح من دائرة الاسمية إلى دائرة الحرفية، والموصول الحرفي بمعنى اسم، والجنس نفسه أدخل الحروف في أفراد التعريف، فاحتاج العلماء إلى قيد يخرجون به الحروف غير ذات العلاقة، ويبقي على الحروف ذات العلاقة منها.[2]

ولو أدخل الشراح الجنس القريب (المعرفة) لحصروا المصطلح في دائرة الأسماء، وأخرجوا النكرات منه، ولإخراج المعارف الأخرى بما فيها الموصول (الاسمي) كان يحسن إدخال القيد (المؤول مع صلته بمصدر)، فتخرج المعارف والموصول (الاسمي)، لأنها غير مؤولة بمصدر، ثم بعد ذلك يدخلون المثال في التعريف إن لزمهم.[3]

والمشهور هو ما ذهب إليه أبو حيان لأنه مؤيد لما انتهجه القدماء وأجمع عليه كثير من الحذاق في النحو والبيان وهو ما استقر عليه قرار الباحث في تأييد صاحب التسهيل.[4]

---

[1] التذييل والتكميل، ٥\١٣

[2] انظر: المصدر نفسه.

[3] انظر: المصدر نفسه، و مصطلحات نحوية، الموسوعة الشاملة، علي حسن مطر،٣٣٧.

[4] انظر: الارتشاف،٨٣١/٢.

المطلب التاسع

حد اسم الإشارة

يقول الجرجاني في تعريف اسم الإشارة: "ماوضع لمشارٍإليه ولم يلزم التعريف دوريًا أو بما هو أخفى منه أو بما هو مثله، لأنه عرف اسم الإشارة الاصطلاحية بالمشارٍإليه اللغوي المعلوم"[1] ويقصد بقوله: "ما وضع لمشار اليه "مايدل عليه اسم الإشارة ولم يلزم التعريف لأن اسم الإشارة يعرف بالمشار اليه، ولم ترد أسماء الإشارة عند سيبويه بهذا المصطلح ويطلق عليها الأسماء المبهمة فيقول: " وأما الأسماء المبهمة فنحو هذا وهذه وهذان وهاتان وهؤلاء وذلك وتلك وذانك وتانك وأولئك وما أشبه ذلك وإنما صارت معرفة لأنها صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمته"[2] وترد أيضاً عند المبرد بالأسماء المبهمة ويعرفها دلالياً فيقول: " ومن الأسماء المبهمة وهي التي تقع للإشارة ولا تخص شيئًا دون شيء وهي هذا وهذاك وأولئك وهؤلاء ونحوه"[3] ويذكر الزمخشري تعدادها مباشرة ولا يورد لها أي تعريف فيقول في الفصل الثاني: أسماء الإشارة: تعدادها، ذا للمذكر ولمثناه ذان في الرفع وذين في النصب والجر..."[4]

كما يذكر ابن هشام في قطر الندى أقسام اسم الإشارة دون أن يذكر تعريفاً لها فيقول: " اسم الإشارة وينقسم بحسب المشار اليه إلى ثلاث اقسام ما يشار به للمفرد وما يشار به للمثني وما يشار به للجماعة وكل من هذه الثلاثة ينقسم إلى مذكر ومؤنث"[5]

ويقول ابن هشام في تعريف اسم الإشارة: "هو ما دل على مسمي وإشارة إلى ذلك المسمى، تقول مشيرًا إلى زيد مثلاً هذا فتدل لفظة ذا على ذات زيد وعلى

---

[1] التعريفات، ص ٤٠.
[2] الكتاب، ٥/٢.
[3] المقتضب، ١٨٦/٣.
[4] المفصل، الزمخشري، ١٨٠/١.
[5] شرح قطر الندى، ٩٩/١.

الإشارة لتلك الذات[1]،ونلاحظ أن تعريف ابن هشام لاسم الإشارة يشبه تعريف الجرجاني لها إذ راعى فيه الجانب الدلالي فقط في قوله: "ما وضع لمشار إليه"، وقول الجرجاني: "ما دل على مسمى وإشارة إلى ذلك المسمى"، ولكن ابن هشام يكتفي بالتمثيل في توضيح التعريف فيقول:" تقول مشيراً إلى زيد مثلاً هذا فتدل لفظة ذا على ذات زيد ، وعلى الإشارة لتلك الذات" ؛ في حين يفصل الجرجاني الحديث عن خصائص دلالة المصطلح دون تمثيل فيقول: "ولم يلزم التعريف دورياً أو بما هو أخفى منه أو بما هو مثله، لأنه عرف اسم الإشارة الاصطلاحية بالمشار إليه اللغوي المعلوم" ، وكما نلاحظ المثال في تعريف ابن هشام أدق وأشمل في توضيح مفهوم المصطلح.[2]

قال ابن الناظم في تعريف اسم الإشارة: "مادل على حاضر، أو منزل منزلة الحاضر، وليس متكلماً ولا مخاطباً"[3]، والأصل أن يستبدل (الاسم المعرف) بـ (ما)، لأن الاسم المعرفة الجنس القريب له، وقيد التعريف بـ (دل على حاضر)، فأخرج المعارف كلها من التعريف باستثناء ضمير المخاطب وضمير المتكلم، وأخرج ضمير المتكلم بالقيد (وليس متكلماً) ،والقيد (ولا مخاطباً) أخرج به ضمير المخاطب.

وقصد ابن الناظم بقوله: (دل على حاضر) الحضور الحسي الذي يستلزم أن يكون المشار إليه محسوساً بالبصر، فيستطيع المشير استخدام الأعضاء، وقصد بـ (أو منزل منزلة الحاضر) الحضور الذهني[4].

والمشار إليه على الأصل محسوس بالبصر، وخروجه عن ذلك ضرب من المجاز في استعماله، والمجاز لا مكان له في التعريف، وأشار إلى ذلك الصبان حيث

---

[1] أوضح المسالك ، ١٣٩/١.
[2] الحدود النحوية في التراث ، جنان التميمي ص١٤١.
[3] شرح ابن الناظم، ٧٧.
[4] إيضاح المعالم من شرح ابن الناظم،للشيخ عبدالقادر بدران،١٠٧/٢.

قال: "وما يقتضيه كلام ابن الناظم أن استعماله في المنزل منزلة المحسوس الحاضر حقيقة خلاف المعروف[١].

وقال الأشموني في اسم الإشارة:" ما وضع لمشار إليه"[٢]، وهذا التعريف بنصه تطابق مع تعريف ابن الحاجب ، إذ عرَّف اسم الإشارة قائلا هو:" ما وضع لمشار إليه "[٣]. وبذلك لم يذكر الأشموني مراده من الإشارة أهي الحسية فقط فيخرج ضمير الغائب ونحوه، أم حسية وذهنية فيدخل الضمير وغيره، أضف إلى ذلك أن المفردة (مشار) في (مشار إليه) و(الإشارة) في (اسم الإشارة) من أصل واحد، وبذلك تتوقف معرفة أحدهما على معرفة الآخر، وبذلك يلزم الدور، ولكن ابن الحاجب رفض أن يكون مثل ذلك يلزم الدور عندما قال: "المحدود ما يقال له في اصطلاح النحاة: اسم الإشارة، وقولنا في الحد: المشار إليه أراد به الإشارة اللغوية لا الاصطلاحية، ومفهوم الإشارة اللغوية غير محتاج إلى الاكتساب، ولا تتوقف معرفته على معرفة المحدود حتى يلزم الدور"[٤].

ودافع الرضي عن تعريف ابن الحاجب فقال: "إن الأشكال غير وارد أصلاً، لأن الإشارة جزء المحدود، ولا يلزم من توقف المحدود على الحد وعلى كل جزء منه، توقف جزء المحدود أيضاً عليهما، إذ ربما كانت معرفة ذلك الجزء ضرورية أو مكتسبة بغير ذلك الحد"[٥].

ودافع الصبان عن التعريف نفسه من جهة المنع وقال: "(وقوله المشار اليه) أي إشارة حسية ولم يصرح بذلك لأن الإشارة حقيقة في الحسية دون الذهنية والمطلق يحمل على حقيقته، فلا يرد ضمير الغائب وآل ونحوهما، لأن الإشارة بذلك

---

[١] حاشية الصبان، ١٣٨/١.

[٢] شرح الأشموني، ١٦٧/١.

[٣] الكافية في علم النحو، ٤٧١/٢.

[٤] الكافية في علم النحو، ٤٧٣/٢.

[٥] المصدر نفسه، ٤٧٣/٢.

ذهنية، ولا دور في التعريف لأن اخذ جزء المعرف في التعريف لا يوجبه، فجواز أن تكون معرفة ذلك الجزء ضرورية أو مكتسبة بشيء آخر"[١].

ورد الصبان دفاع ابن الحاجب بأن الإشارة في المعرف اصطلاحية وفى التعريف لغوية، وقال في ذلك: "وأما الجواب بأن الإشارة في التعريف لغوية وفى المعرف اصطلاحية ففيه أن المراد بالمعرف اسم تصحبه الإشارة الحسية، فالإشارة فيه لغوية كالتعريف"[٢].

وقال ابن مالك، هو في القرب مفردًا مذكرًا "ذا" ثم "ذَاك" ثم "ذلك" و "آلك" وللمؤنثة "تِي" و "تَا" و "تِه" و "ذِي" و "ذه"، وتكسر الهاءان باختلاسٍ وإشباعٍ، و"ذات"، ثم "تِيك" و "تَيك" و"ذيك" ثم "تِلك" و "تَلك" و "تيلك" و "تالك".[٣]، وفي التذييل زاد أبوحيان عبارة (ماوضع لمسمى و إشارة إليه).

وقال أبو حيان في رده على هذا الحد "ما وضع لمسمى" ، مع أنها لم ترد ـ ماوضع لمسمى و إشارة إليه ـ في التسهيل ،و لا في شرح التسهيل، لكن هذه حالة شاذّة، فلم يمر بنا من قبل أي مسألة أتى أبوحيان فيها بشيء على لسان ابن مالك ، والغريب أن أنَّ أبا حيان حاكم أبن مالك على مالم يقله و قال أن " ماوضع لمسمى " جنس يشمل كل ما وضع لمسمى، وهذا أقعد الأجناس إذ يدخل فيه النكرة والمعرفة، و"ما" مبهمة، فينبغي أن تُجنب الحدود والرسوم،و "إشارة" خرج بذلك ما سوى اسم الإشارة. وهذا الذي أورده ليس على سبيل الحدود ولا الرسوم؛ إذ لم يأت فيه بجنس وفصلٍ.[٤]

و ابن مالك في التسهيل ، ترك التعريف بحد اسم الإشارة، وذهب إلى حصر أفراده بالعد [٥]، و الحدود تأتي جامعة مانعة واضحة حتى لا يتعدد مفهوم المصطلح ،فيصعبُ فهمه و إدراكه ، و يلاحظ في الحدود الجنس و الفصل ،فقد تقدم معنا في

---

[١] حاشية الصبان، ١٣٨/١.
[٢] حاشية الصبان، ١٣٨/١.
[٣] شرح التسهيل، ابن مالك، ٢٣٩\١.
[٤] انظر: التذييل والتكميل، ١٨١\٣ .
[٥] شرح الأشموني

التمهيد أن من شروط صياغة الحد مُلاحظة الجنس والفصل: الجنس هو الصفة الأولى للمحدود، وتكون أحد قرائنه اللازمة، والفصل هي الصفة الثانية اللازمة لـه أيضـًا،ويرى الفلاسفة بأن الحد يدل على ماهية الشيء ويتركب من الجنس والفصل،ومن الضروري كما ناقشنا في حد الكلام على سبيل المثال خلو الحد من الإبهام ووجوب أن يكون الحد واضحًا مفهومًا ليس فيه مجالًا للّبسِ و الإشكال، مثلما في هذا الحد من وجود (ما) وأيضا عدم تحديد المحدود بوضوح، فالحد هنا بهذه الصيغة كما أوردها عقب عليها أبو حيان تشمل النكرة و المعرفة باتساع الفاظهما ومفرداتهما وهو مايستصعب على الدارس.[1]

"وأحسن ما قيل في حد اسم الإشارة: اسم الإشارة هو الموضوع لمعين في حال الإشارة، فـ "الموضوع لمعين" جنس يشمل المعارف، و "في حال الإشارة" فصل يُخرج سائر المعارف، ويخص اسم الإشارة".[2]

[1] انظر : هذه الدراسة ، ص٢٥.
[2] انظر: التذييل والتكميل، ١٨١\٣.

المطلب العاشر

حد العلم

العلم قسمان: شخصي وجنسي، وعرف ابن الناظم الشخصي وقال فيه: " وهو الدال على معين مطلقاً، أي: بلا قيد بل مجرد وضع اللفظ له على وجه منع الشركة فيه" [1]. وبهذا التعريف حذف ابن الناظم جنس العلم القريب، ولا يكون (الاسم) الجنس القريب للعلم، لأن الاسم معرفة ونكرة، وبما أن العلم من المعارف، يكون (المعرفة) الجنس القريب للعلم، وكان يحسن أن يذكره، ليضيق دائرة المصطلح وهي المعارف، ويخرج النكرات.

وأخرج بالقيد (الدال على معين) النكرات فهي غير دالة على معين، وأخرج بالقيد (مطلقاً) المعارف التي تحتاج إلى قرينة لفظية أو معنوية لتكون معينة، وبذلك ينماز العلم الشخصي من بقية المعارف، ولِيخرج العلم الجنسي من هذا التعريف أدخل القيد (على وجه منع الشركة فيه)، فالعلم الجنسي لا يمنع الشركة فيه.

وقد أدخل ابن الناظم التفسير في تعريفه عندما قال: "أي: بلا قيد بل بمجرد وضع اللفظ له"[2]، وهذا تفسير لما تقدمه وكان بإمكانه إدراجه في شرح التعريف.

وما يريده ابن الناظم من (المعين) مسمى الواحد، ومن (مطلقًا) خلو المسمى من القرائن اللفظية أو المعنوية.

وقال في تعريف العلم الجنسي: "فهو كل اسم جنس جرى مجرى العلم الشخصي في الاستعمال كأسامة، وذؤالة"[3]. وفى هذا التعريف ابتدأ الشارح بـ (كل)، وهذا لايفيد المصطلح، بل يزيد من غموضه. وكان يحسن أن يسقطها من التعريف، ويكون (اسم الجنس) الجنس القريب، فتدخل بذلك أسماء الجنس المختلفة في هذا التعريف، والقيد (جرى مجرى العلم الشخصي في الاستعمال) يخرج به أسماء

---

[1] شرح ابن الناظم،ص ٧٢
[2] المصدر نفسه، ٧٢
[3] المصدر نفسه، ٧٢

الجنس التي تدخل عليها الأحكام اللفظية، ولا تشبه العلم الشخصي من جهة هذه الأحكام، وتمم ابن الناظم التعريف بالمثال كأسامة وذؤالة، فزاد من وضوح التعريف.

قال ابن هشام في العلم الشخصي: "وهو اسم يعين مسماه تعييناً مطلقاً"[١] وبدأ ابن هشام التعريفات بالجنس (اسم) فدخلت الأسماء كلها في هذا التعريف، ولو أتبعه بالقيد (المعرفة) لما دخل في التعريف إلا الأسماء المعرفة.

وأراد من القيد (يعين مسماه) إنه يدل على مسمى معين لا أن يحصل له التعيين، فهو معين في نفسه، وبالتعيين هذا أخرج النكرات من التعريف[٢]، ثم أخرج من المعارف ما كان تعيينه بقرينة لفظية أوحسية أو معنوية في الأداة اللفظية أو الحضورية وذلك عندما ذكر القيد تعييناً مطلقاً.

والتعريف عند ابن هشام لا يختلف عن التعريف السابق إلا في القيد (على وجه منع الشركة فيه) الذي ذكره ابن الناظم ليحترز من العلم الجنسي، ولم يرد عند ابن هشام، وبذلك لم يكن تعريف ابن هشام مانعًا.

وقال ابن هشام في العلم الجنسي: "اسم يعين مسماه بغير قيد تعيين ذي الأداة الجنسية أو الحضورية"[٣].

و التفريق بين الجنسي والشخصي على طريقة ابن الناظم أفضل، حيث جعل الجنس القريب لـ العلم الجنسي قيداً أخرج به كل ما ليس اسم جنس، وبعد ذلك أدخل القيود التي ميزت العلم الجنسي من اسم الجنس، وفي تعريفه لـ العلم الشخصي أدخل القيد على وجه منع الشركة فيه فمنع الشراكة من حقيقة مفهوم الشخصي على عكس الجنسي الذي يسمح بالشراكة فيه. ولم يستخدم ابن هشام المثال ليستعين به، على عكس ابن الناظم الذي استخدمه.

---

[١] انظر: أوضح المسالك، ٨٨/١.
[٢] انظر : شرح التصريح على التوضيح ، ١٢٣/١.
[٣] انظر : أوضح المسالك ،١٣٧/١.

أما ابن عقيل فقد قال: "العلم هو الاسم الذي يعين مسماه مطلقاً" [1] وبهذا التعريف استخدم ابن عقيل الجنس (اسم) على نحو استخدام ابن الناظم، واتبعه في القيود التي ذكرها، فأخرج النكرات بالقيد (يعين مسماه) وأخرج المعارف التي تتعين بالأداة (ال) والحضور بالقيد (مطلقاً).

ويقدم ابن عقيل إشارة تدل على أنه يقصد بهذا التعريف العلم بقسميه، أو أنه يريد العلم الشخصي فقط. وهذا التعريف يقترب من تعريف العلم الشخصي عند ابن الناظم وابن هشام. ولكن ابن الناظم في الشخصي وضع قيداً أخرج به الجنس، وابن هشام في الجنسي وضع قيداً أخرج به الشخصي؛أما ابن عقيل فلم يفعل ما فعله ابن الناظم وابن هشام، ويبدو أنه بهذا التعريف يقصد العلم بشقيه الشخصي والجنسي، فقد قال بعد هذا التعريف: "العلم على قسمين علم شخص وعلم جنس" [2].

ورغم أن الأشموني قدم تعريف العلم كما فعل ابن عقيل حيث قال: "اسم يعين المسمى به مطلقاً" [3]، إلا أنه قدم هذا التعريف بشكل عام يشمل قسميه لما قاله بعد هذا التعريف: "العلم على نوعين: جنسي، وشخصي" [4]، ثم ذكر الفرق بينهما.

وهو عند ابن مالك المخصوص مطلقاً غلبة أو تعليقاً بمسمّى غير مقدر الشياع، أو الشائع الجاري مجراه [5].

والمخصوص جنس يشمل سائر المعارف. وقال المصنف في الشرح: " المخصوص مخرج لاسم الجنس، فأنه شائعٌ غير مخصوص" [6].

وقد قدمنا أن الجنس في الحد لا يؤتى به للاحتراز، إنما يؤتى به ليشمل المحدود وغيره، ثم بعد ذلك يؤتى بالفصل الذي يميز المحدود من غيره.

---

[1] شرح ابن عقيل، ١١٣/١.
[2] انظر :شرح ابن عقيل، ١١٩/١.
[3] شرح التسهيل لأبن مالك، ١٧٠/١.
[4] شرح الأشموني، ١٥٢/١.
[5] التذييل والتكميل، ٣٠٥\٢.
[6] التذييل والتكميل، ٣٠٥\٢.

وعقب أبو حيان على قول ابن مالك تعليقاً أو غلبة بقوله : هذا تقسيم وبيان لصنفي الأعلام ولو حذف ما احتيج إليه في الحد. والمراد بالتعليق تخصيص الشيء بالاسم قصداً.[1]

وذلك صحيح لأنه سبق قوله المخصوص فلا حاجة لتكرار المعنى نفسه لأن التكرار لا يستحسن في الحد فيجب أن يكون التعريف مساويا للمعرّف كما تقدم معنا في حد الحرف، و التكرار قد يدخل الإبهام على الحد وسبق وتحدثنا عن الإبهام في حد الاسم ومفاسده على الحد.

[1] المصدر نفسه.

المطلب الحادي عشر

حد جمع المؤنث السالم

عن جمع المؤنث السالم قال ابن يعيش في المفصل : "المؤنّث، فجمعُه السالمُ بالألف والتاء، نحو: "الهِنْدات" و"المسلمات"، وكذلك ما أُلحق بالمؤنّث ممّا لا يعقل من نحو: "جِبال راسِياتٍ"، و"جِمالٍ قائماتٍ" فهذا الضربُ من الجمع إذا زدتَ في آخِره الألفَ والتاء، كالجمع المذكّر السالم في سلامةِ واحده".[1]

و عند الفاكهي هو : "ما جمع بألف وتاء حال كونهما مزيدتين على مفرده، ليدلان على الجمع والتأنيث معا. كالمسلمات العاقلات فخرج: نحو قضاة وأبيات, إذ الألف في الأول والتاء في الثاني أصليان".[2]

أما ابن مالك فقد قال: يجمع بالألف والتاء قياساً ذو تاء التأنيث مطلقاً وعلم المؤنث مطلقاً وصفة المذكر الذي لا يعقل ومصغره، واسم الجنس المؤنث بالألف إن لم يكن فعلى فعلان أو فعلاء أفعل غير منقولين إلى الاسمية حقيقة أو حكماً، وما سوى ذلك مقصور على السماع.[3]

ذكر في هذا الفصل ما يجمع بالألف والتاء قياساً، فبدأ أولاً بما فيه تاء التأنيث، وتاء التأنيث تشمل التاء المبدلة هاء في الوقف، وتاء بنت وأخت سمي بهما

---

[1] المفصل لابن يعيش ،٢١٨/٣.
[2] شرح كتاب الحدود ، ص١١٥.
[3] التسهيل ،١١٢/١.

مذكر أو مؤنث أو لم يسم، فتقول في الجمع: بنات وأخوات. وكذلك: كيت وذيت إذا سميت بهما مذكراً أو مؤنثاً، تقول: كيات وذيات.[1]

وقد أخذ عليه أبو حيان إطلاقه بقوله: "مطلقاً" ومما فيه تاء التأنيث أسماء لا يجوز جمعها بالألف والتاء، ومن تلك الأسماء شفة وشاة وأمة ومرآة وامرأة وفلة مؤنث فل المختص بالنداء، فهذه مؤنثات بالتاء، ولا تجمع بالألف والتاء.[2]

فكان ينبغي على ابن مالك أن يحترز منها، ولا يقول"مطلقاً" فقد أطلق في مكان التقييد، مع أن ابن مالك مشهور بوضع القيود في حدوده يقول الشاطبي : " فهو يعطي القيود و الأحكام بالأمثلة، وهو كثير في كلامه "[3]، وذلك لحرصه على وضوح حده وأيضا اقتصاره على الأشهر.

[1] التذييل والتكميل ٩٣/٢.
[2] المصدر نفسه.
[3] المقاصدالشافية،٣٧/١.

الفصل الثاني: القضايا المتعلقة بالعناصر الإسنادية

المطلب الأول

حد الإسناد

الإسناد عند سيبويه "باب المسند والمسند إليه: وهما ما لا يَغْنَى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يَجد المتكلّمُ منه بُداً، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنىُّ عليه، وهو قولك عبدُ الله أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك يذهب عبد الله، فلا بدَّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بدٌ من إلاخرِ في الابتداء"[١].

ويرى المبرد أن "الْمسند والمسند إِلَيْهِ هما مَا لَا يَسْتَغْنِي كل وَاحِد من صَاحبه، فَمن ذَلِك قَامَ زيد والابتداء وَخَبره وَمَا دخل عَلَيْهِ نَحْو كَانَ وَإِن وأفعال الشَّك وَالْعلم والمجازة فالابتداء نَحْو قَوْلك زيد فَإِذا ذكرته فَإنما تذكره للسامع ليتوقع مَا تخبره بِهِ عَنهُ فَإِذا قلت منطلق أَو مَا أشبهه صَحَّ معنى الْكَلَام وَكَانَت الْفَائِدَة للسامع فِي الْخَبَر لأنّهُ قد كَانَ يعرف زيدا كَمَا تعرفه وَلَوْلَا ذَلِك لم تقل لَهُ زيد ولكنت قَائِلًا لَهُ رجل يُقَال لَهُ زيد فَلَمَّا كَانَ يعرف زيدًا ويجهل مَا تخبره بِهِ عَنهُ أفدته بالْخَبَر فصح الْكَلَام لِأَن اللَّفْظَة الْوَاحِدَة من الاسم وَالْفِعْل لَا تفِيد شَيْئًا وَإِذا قرنتها بِمَا يصلح حدث معنى وَاسْتغْنى الْكَلَام"[٢].

وعند صاحب التسهيل الإسناد عبارة عن تعليق خبر بمخبر عنه، أو طلب بمطلوب منه، فإن كان باعتبار المعنى اختص بالأسماء، وقيل فيه: وضعي وحقيقي، كقولك: زيد فاضل، وإن كان باعتبار مجرد اللفظ صلح لاسم نحو: زيد معرب. ولفعل نحو: قام مبني على الفتح. ولحرف نحو: في حرف جر[٣].

وقد اعترض صاحب التذييل على هذا الحد وقال: هذا حد ناقص لأنه غير جامع؛ ألا ترى أنه نقصه بعض الإنشاءات، كقولك: بعتك هذا بدرهم، وقول

---

[١] الكتاب، ٢٣/١.
[٢] المقتضب، ١٢٦/٤.
[٣] شرح التسهيل، ٩/١.

المشتري: اشتريته بدرهم. وكذلك قول القائل لعبده: أنت حر، وقولك: أُقسم أو أَقسمت لأخرين زيدًا. فهذه كلها ليست تعليق خبر بمخبر عنه ولا طلب بمطلوب منه، وقد تضمنت الإسناد، فليس الإسناد محصورًا فيما ذكره، وإنما حد الإسناد بما حده ليخرج بذلك الإسناد اللفظي، فإنه لا يخص بالاسم، بل يوجد في الفعل، نحو "ضرب: فعل ماضي"، وفي الحرف نحو "في: حرف جر" وفي الجملة نحو: زيد قائم: مبتدأ وخبر"[1].

ولم يُنازع ابن مالك في حد الإسناد بعينه، وإنما نوزع في مذهبه في اختصاص الإسناد المعنوي بالاسم دون الفعل والحرف، وشمول الإسناد اللفظي للأنواع الثلاثة، وذهب الشاطبي إلى أن ابن مالك في هذا المذهب خرج عن جمهور النحاة ، لكنه في الألفية وافقهم ، إذ يقول : " فالإسناد في كلام الناظم هو الحقيقي بلا شك ، لأنه جعله من خصائص الاسم ،فهو بذلك موافق للناس،ومخالف لمذهبه في التسهيل و شرحه بدليل إطلاقه ، إذ لو كان بمذهبه في الألفية موافقًا له في التسهيل ،لجعل الإسناد إلى المعنى كما جعله في التسهيل .[2]

وظاهر كلام الشاطبي أن ابن مالك في الألفية وافق ما استحسنه علماء النحو في أن الإسناد بنوعيه المعنوي واللفظي بأنهما يختصان بالاسم، على عكس ما صرح به في التسهيل وهو أن الإسناد المعنوي يختص بالاسم، والإسناد اللفظي عام يشمل الاسم والفعل والحرف، وهنا أوافق صاحب التذييل في اعتراضه كونه هو ما استقر عليه عموم العلماء وسار عليه ابن مالك نفسه في ألفيته المشهورة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن ظاهر اعتراض أبي حيان هنا ليس على جوهر تصنيف ابن مالك، بل على عدم شمولية حده الإسناد الإنشائي.[3]

---

[1] التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ٤٤/١.
[2] المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ٥٠/١.
[3] ينظر :الحدود الوظيفية في شروح التسهيل لابن مالك ، وظيفة الإسناد نموذجا ، دراسة إعداد أ.د لمى الإبراهيمي و الباحث فاضل هادي ، ص ٦٣.

المطلب الثاني

حد المبتدأ

يعدُّ المبتدأ والخبرركني الجملة الاسمية، ويسميان المسند إليه والمسند وبينهما علاقة وثيقة هي علاقة الإسناد فهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر.

وصاحب الكتاب يقول: " إنَّ الاسم أولُ أحواله الابتداء، وإنما يَدخل الناصبُ والرافع سوى الابتداء والجارُّ على المبتدأ. ألا ترى أن ما كان مبتدأ قد تَدخل عليه هذه الأشياء ـ العوامل اللفظية ككان و أخواتها و أنّ و أخواتها ـ حتى يكون غير مبتدأ، ولا تصل إلى الابتداء مادام مع ما ذكرت لك إلا أن تَدعَه. وذلك أنّك إذا قلت عبدُ الله منطلقٌ إن شئت أدخلت رأيتُ عليه فقلت رأيتُ عبدَ الله منطلقًا، أو قلت كان عبدُ الله منطلقًا، أو مررتُ بعبد الله منطلقًا، فالمبتدأ أول جزء كما كان الواحدُ أول العدد، والنكرةُ قبل المعرفة"[1].

ولدى المبرد "فأمَّا الْمُبْتَدَأ فلَا يكون إلا معرفَة ،أَو مَا قَارب الْمعرفَة من النكرات، ألا ترى أَنَّك لَو قلت رجل قَائِم، أَو رجل ظريف ، لم تفد السَّامع شَيْئًا، لِأَن هَذَا لَا يستنكر أَن يكون مثله كثيرًا، وَلَو قلت خير مِنْك جَاءَنِي ، أَو صَاحب لزيد عِنْدِي جَازَ ، وَإِن كَانَا نكرتين، وَصَارَ فيهمَا فَائِدَة لتقريبك إيَّاهُمَا من المعارف، وَتقول منطلق زيد فَيجوز إِذا أردْت بمنطلق التَّأْخِير لِأَن زيدًا هُوَ الْمُبْتَدَأ ،وَتقول على هَذَا غُلَام لَك عبد الله وظريفان أَخَوَاك وَحسان قَوْمك، وَاعْلَم أَن خبر الْمُبْتَدَأ لَا يكون إلا شَيْئًا هُوَ الابتداء فِي الْمَعْنى نَحْو زيد أَخُوك وَزيد قَائِم"[2].

وعند صاحب التسهيل المبتدأ هو "ما عدم حقيقة أو حكمًا عاملًا لفظيًا من مخبر عنه، أو وصف سابق رافع ما انفصل وأغنى، والابتداء كون ذلك كذلك، وهو

---

[1] الكتاب، ٢٤/١.
[2] المقتضب، ١٢٧/٤.

يرفع المبتدأ، والمبتدأ الخبر، خلافًا لمن رفعهما به أو بتجردهما للإسناد، أو رفع بالابتداء المبتدأ وبهما الخبر، أو قال ترافعًا،ولا خبر للوصف المذكور لشدة شبهه بالفعل، ولذلك لا يصغر، ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع إلا على لغة "يتعاقبون فيكم ملائكة". ولا يجري ذلك المجرى باستحسان إلا بعد استفهام أو نفي، خلافًا للأخفش، وأجرِي في ذلك "غير قائم" مجرى "ما قائم"[1].

وهذا الحد اعترض عليه صاحب التذييل قائلًا: فيه إبهام بلفظ "ما"، وترديد في قوله "أو حكمًا"، وفي قوله "أو وصف" حيث أتى بـ "أو" مكررة، وأبو حيان حد المبتدأ بـ المبتدأ هو الاسم المنتظم منه مع اسم مرفوع به جملة[2].

ويجد الباحث نفسه مؤيدا لهذه المآخذ لما تقدم من حديث عن الترديد والإبهام حيث سبق أن تناولناهما شرحًا في حد الكلمة، والاسم، وما ينتج عنهما من غموض في الحد النحوي يؤدي لعدم فهم المصطلح ويسهم في كثرة الحيرة حوله واللغط وتداخل في المصطلحات ودلالة المصطلح على غير مفهوم، و أهمية أن يأتي الحد واضحًا مفهومًا لا مجال فيه للالتباس.

---

[1] التسهيل ، ٤٤، والتذييل والتكميل، ٢٥٠/٣.
[2] المصدر نفسه ،٥٦/٣-٥٧.

المطلب الثالث

حد الفاعل

سيبويه حد الفاعل بأنه: الذي يَتعَّداهُ فعلُه إلى مفعول و المفعول الذي لم يتعدَّ إليه فعل فاعل و لم يتعدَّه فعله إلى مفعول.[١]

وأما عند المبردَ فهُوَ رَفْعه وَذَلِكَ قَوْلك قَامَ عبدُ الله وَجلسَ زيدٌ وإنما كَانَ الْفَاعِل رفعًا لأنّه هُوَ وَالْفِعْل جملةٌ يحسن عَلَيْهَا السُّكُوت،وَتتحقق بهَا الفائدةُ للمخاطب فالفاعل وَالْفِعْل بِمَنْزِلَة الابتداء وَالْخَبَر إذا قلت قَامَ زيد فَهُوَ بِمَنْزِلَة قَوْلك الْقَائِم زيدُ وَالْمَفْعُول بِهِ نصب إذا ذكرت مَن فعَل بِهِ وَذَلِكَ لأنّه تعدّى إِلَيْهِ فعل الْفَاعِل وإنما كَانَ الْفَاعِل رفعًا وَالْمَفْعُول بِهِ نصبًا ليُعْرَف الْفَاعِل من الْمَفْعُول بِهِ"[٢].

والفاعل عند صاحب التسهيل هو:"المسند إليه فعل أو مضمن معناه، تام، مقدم، فارغ، غير مصوغ للمفعول، وهو مرفوع بالمسند حقيقة إن خلا من "من" و "الباء" الزائدتين، وحكمًا إن جر بأحدهما، أو بإضافة المسند، وليس رافعه الإسناد، خلافًا لخلف، وإن قُدم ولم يلِ ما يطلب الفعل فهو مبتدأ، وإن وليه ففاعل فعل مضمر يفسره الظاهر"[٣]، فالمسند إليه "فعل"، والمسند إليه أعم من أن يكون ظاهرًا أو مضمرًا، مصرحًا باسميته أو مقدرًا، فمثال المقدر (أن وما ولو) عند من يثبت ذلك، فتقول: يعجبني أنك تقوم،وأن تقوم، وما قمت،وما كان ضرك لو مننت ... والتقدير: قيامك، ومنُّك... والفاعل يكون اسمًا وغير اسم"[٤].

وذهب ابن هشام وثعلب وجماعة من الكوفيين إلى أنه يجوز أن يسند الفعل للفاعل، فأجازوا: يعجبني يقوم زيد، وظهر لي أقام زيد أم عمرو ، واستدلوا بقوله تعالى: {ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الايَاتِ}"[٥]".[١]

---

[١] انظر : الكتاب، ٣٧/١.
[٢] المقتضب، ٨/١.
[٣] التسهيل ، ١٠٥/٢.
[٤] التذييل و التكميل ، ١٧٦/٦.
[٥] سورة يوسف، آية٣٥.

وقوله ـ صاحب التسهيل ـ مقدم هذا حكم من أحكام الفاعل، **فذكره من وجهة نظر أبوحيان** في الحد لا يناسب، إنما يحد بالأشياء الذاتية، ولكونه حكمًا وقع فيه الخلاف: فذهب البصريون إلى أنه يجب تقديم العامل على الفاعل، وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك، وهذا خلاف يطول بنا الحديث حوله.[٢]

ولعلي أختار ماذهب إليه أبوحيان في نقد حد ابن مالك كون الحد يأتي بالعموميات فقط ولايذكر الخواص أو أحكام قد تتغير بتغير العوامل، فالحد يجب أن يكون جامعًا مانعًا، ويراعى فيه مُلاحظة الاطّراد والانعكاس، ويقصد بالاطراد وجود الحدّ لوجود المحدود بالاطّراد، وكُلَّما انتفى الحدّ انتفى المحدود بالانعكاس، لذا سُمّي الحدّ حدّاً؛ لأنَّهُ يَمنع المحدود من الخروج عنه ويمنع غيره من الدخول فيه. فإن انتفى الانعكاس لم يصّح الحدّ.

[١] مغني اللبيب، ٤٢٨/٢.
[٢] التذييل و التكميل، ١٧٣/٦.

المطلب الرابع

حد اسم الفاعل

تعددت تعريفات اسم الفاعل عند النحويين تبعاً لجانبين هما:

أولًا: الاشتقاق: أي ما يجري على يفعل من فعله وما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث.

ثانيًا: الوصف: أي الصفة الصريحة المؤدية معنى الفاعل دون تفضيل ولا قبول إضافة إلى مرفوع المعنى، وهو الصفة الدالة على فاعل جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه أو معنى الماضي.

وعند سيبويه هو الفاعل " الذي " جَرَى مَجرى الفِعل المضارعِ في المفعول في المعنى، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يَفعَلُ كان نكرةً منوّنًا وذلك قولك: هذا ضارب زيداً غداً. فمعناه وعملُه مثلُ هذا يَضْرِبُ زيداً " غداً "... وأعلم أنَّ العرب يَستخفّون فيحذفون التنوينَ والنون، ولا يتغير من المعنى، ولا يَجعلُه معرفةً. فمن ذلك قوله عزّ وجلّ: {ولا آمنين البيت الحرام}"[1]".[2]

واسْم الْفَاعِل لدى المبرد هو: "الَّذِي مَعَ الْفِعْل الْمُضَارع، وَذَلِكَ نَحْو قَوْلك: هَذَا ضَارب زيدًا ، فَهَذَا الاسم إِن أردْت بِهِ معنى مَا مضى ، فَهُوَ بِمَنْزِلَة قَوْلك غُلَام زيد تَقول: هَذَا ضَارب زيد أمس ، وهما ضَارِبا زيد، وهم ضاربو عبد الله ، وَهن ضاربات أَخِيك كل ذَلِك إِذا أردْت بِهِ معنى الْمَاضِي لم يجز فِيهِ إلا هَذَا لأنّهُ اسْم بِمَنْزِلَة قَوْلك غُلَام زيد وأخو عبد الله ، ألا ترى أَنَّك لَو قلت هَذَا غُلَام زيدًا كَانَ مُحالًا فكَذَلِك اسْم الْفَاعِل إِذا كَانَ مَاضِيا لَا تنونه لأنّهُ اسْم ، وَلَيْسَت فِيهِ مضارعة الْفِعْل، وَلَا

---

[1] سورة المائدة، آية٢.
[2] الكتاب، ١/١٦٥-١٦٦.

يجوز أَن تدخل عَلَيْهِ الألف وَاللَّام ، وتضيفه كَمَا لم يجز ذَلِك فِي الْغُلَام، فَهُوَ كالأسماء الَّتِي لَا معنى للْفِعْل فِيهَا ، وَتقول هَؤُلَاءِ حواج بَيت الله أمس"[1].

وعند صاحب التسهيل هو الصَّفةُ الدالَّة على فاعِلٍ جاريةً في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه أو معنى الماضي. ويُوازن في الثلاثي المجرَّد فاعِلاً، وفي غيرِه المضارعَ مكسورَ ما قبلَ الآخر مبدوءًا بميمٍ مضمومة. ورُبَّما كُسِرَتْ في مُفْعِلٍ أو ضُمَّتْ عينُه، ورُبَّما ضُمَّتْ عينُ مُنْفَعِلٍ مرفوعًا. ورُبَّما استُغنِيَ عن فاعِلٍ بِمُفْعِلٍ، وعن مُفْعَلٍ بِمَفعُولٍ فيما له ثلاثيٌّ وفيما لا ثُلاثيَّ له، وعن مُفْعِلٍ بفاعِلٍ ونحوه، أو بِمُفْعَلٍ، وعن فاعِلٍ بمُفْعَلٍ أو مِفْعَلٍ. ورُبَّما خَلَفَ فاعِلُ مَفعُولاً، ومَفعُلٌ فاعِلاً.[2]

وقوله وهو الصفة هذا جنس يشمل جميع الصفات من اسم فاعل واسم مفعول وصفة مشبَّهة وغير مشبَّهة وأمثلة المبالغة[3].

وقد أخذ عليه صاحب التذييل هذا القول لأن الجنس لا يُذكر لإخراج شيء، إنما يُذكر لإخراجِ الشيءِ الفصلُ، والجنسُ إنما يؤتى به جامعًا لأشياء، ثم تخرج بالفصل حتى يتميز المحدود. ثم قد ذَكر هو ما استُعمل وصفًا وهو جامد، كَلَوْذَعِيّ وجُرْشُع وشَمَرْدَل وصَمَحْمَح وغير ذلك في باب النعت، وهي جوامد؛ إذ ليست مشتقَّة من شيء، ولكن العرب استعملتها صفات، وأُجريت مجرى ما ليس بجامد من المشتقَّات[4]،واسم الفاعل يعمل عمل الفعل هو الذي يجري على فعله ويطرد القياس فيه ولعل ماحده به ابن هشام بأنه مادل على الحدث، وفاعله حد، واضح، وجامع.[5]

---

[1] المقتضب، ١٤٨/٤.
[2] شرح التسهيل ،٧١/٣.
[3] التذييل والتكميل، ٢٩٧/١٠.
[4] المصدر نفسه ،٢٩٨/١٠.
[5] ضياء السالك، ١٣/٣، والأصول، ١٢٢/١.

الفصل الثالث: القضايا المتعلقة بالعناصر غير الإسنادية(المكملات).

المطلب الأول

حد التمييز

بتعقب جهود العلماء في حد التمييز نجد أن سيبويه وضع اللبنة الأولى لحد التمييز ولكن عبر مفاهيم غير صريحة نحو : " ما انتصب انتصاب الاسم بعد المقادير "، و " ما انتصب على أنه ليس من الاسم الأوّل و لا هو هو ".[1]

ويعد المبرد هو أول من أطلق عليه(التمييز) فله الفضل في الاستقرار الاصطلاحي لهذا الباب، إذ يقول : "أعْلَم أَن التَّمْيِيز يعْمل فِيهِ الْفِعْل وَمَا يُشبههُ في تَقْدِيره؛ وَمَعْنَاهُ في الانتصاب وَاحِد وَإِن اخْتلف عوامله فَمَعْنَاه: أَن يأتي مَبْنِيًا عَن نَوعه، وَذَلِكَ قَوْلك: عندي عشرُون درهمًا، وَثَلَاثُونَ ثوبًا لما قلت: عندي عشرُون، وَثَلَاثُونَ - ذكرت عددًا مُبْهمًا يَقع على كل مَعْدُود، فَلَمَّا قلت درهمًا عرفت الشيء الذى إِلَيْهِ قصدت بِأَن ذكرت وَاحِدًا مِنْهُ يدل على سائره، وَلم يجز أَن تذكر جمعًا؛لِأَن الذى قبله قد تبين أَنه جمع، وَأَنه مِقْدَار مِنْهُ مَعْلُوم وَلم يجز أَن يكون الْوَاحِد الدَّال على النَّوْع معرفَة؛ لأنّهُ إِذا كَانَ مَعْرُوفًا كَانَ مَخْصُوصًا، وَإِذا كَانَ منكورًا كَانَ شَائِعًا في نَوعه فَأَما النصب فَإنما كَانَ فِيهِ؛ لِأَن النُّون منعت الإضافة، كَمَا تمنعها إِذا قلت: هَؤُلَاءِ ضاربون زيدًا"[2].

وعرّفه ابن معط قائلاً: "التمييز هو تفسير مبهم بجنس نكرة منصوبة مقدّرة بـ: من، وينصبُ عن تمام الكلام وعن تمام الاسم".[3]

---

[1] الكتاب،١٨/١،١٧٤.
[2] المقتضب، ٣٢/٣.
[3] شرح ألفية ابن معطي،٢١٦/٢.

ولدى ابن مالك هو ما فيه معنى (من) الجنسية من نكرة منصوبة فضلة غير متابع. ويميز أما جمله -وسيبين - إما مفردا عددا فتح، أو مفهم مقدار، أو مثليه أوغيريه أو تعجب بالنص على جنس المراد بعد تمام بإضافة، أو تنوين، أو نون تثنية، أو جمع أو شبه"[1].

ونقد عليه صاحب التذييل هذا الحد من عدة وجوه:

أحدهما ذكر (ما) في الحد وهو لفظ مبهم، والحدود تصان عن الألفاظ المبهمة.

والثاني قوله فيه معنى الجنسية فإن التمييز الذي هو منقول من الفاعل، ومن المفعول على من أجازه، من المبتدأ، ونحو قولهم: داري خلف دارك فرسخًا - ليس فيه معنى من الجنسية.[2]

والثالث قوله من نكرة وهذا قيد مختلف في اشتراطه، فلا يدخل في ماهية الحد، واعترض ابن هشام في اللمحة على هذا المأخذ وقال إن أبا حيان تلقف حده من ابن عصفور ثم أسقط منه قوله "نكرة منصوب" فأفسده، وبل اتهمه بإدخال أحكام الباب في الحد واصفًا ذلك بالركيك.[3]

ويقول أبو حيان ذهب البصريون إلى اشتراط تنكير التمييز، وذهب الكوفيون وابن الطراوة إلى أنه يجوز أن يكون معرفة، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر، وهو أميه بن أبي الصلت:

له داع بمكه مشمعل وآخر، فوق كعبتها ينادي

---

[1] التذييل، ٢٠٥/٩.
[2] المصدر نفسه.
[3] أوضح المسالك ، ٢٩٥/٢.

إلى ردح من الشيزي ملاء لباب البر يلبك بالشهاد[1]

قالو: ولغة للعرب مشهورة: ما فعلت الخمسة عشرة الدّرهمَ، والعشرون الدرهم، وقالت العرب: سفه زيد نفسه، وألم رأسه، وغبن رأيه، و {وبطرت معيشتها}[2]، فهذه، كلها منصوب علي التمييز ، وهو معرَّف بالإضافة أو بأل، وتأول البصريون هذا كله ، تأولوا (لباب البر) علي أنه أسقط حرف الجر، فانتصب ، وتقديره: ملاءه بلباب البَر ، أو: من لباب البر"[3].

ويرى الباحث أنَّه لا حاجة لكثرة القيود التي أوردها ابن مالك، فهذا يُفقد الحد وضوحه وإيجازه، ولكن قوله (ما فيه معنى من) أفضل ممن سبقه كـ ابن معط وعبر عنها بـ (المقدرة بمن)؛ ذلك أنّ المراد كون التمييز مفيداً معنى (من) البيانيّة، وهو بيان ما قبله، وليس المراد أنّ (من) مقدّرة في نظم الكلام؛ إذ قد لا يصلح لتقديرها ففي نحو: عندي عشرون ديناراً، وطاب زيدٌ نفساً، لا يصحّ التقدير بـ: عشرون من دينارٍ، أو طاب من نفسٍ.

---

[1] كان عبد الله بن جدعان من مطعمي قريش كهاشم بن عبد مناف وقد قال فيه أمية بن أبي الصلت (ت: ٥ هـ) هذه الأبيات مدحًا له بعد اشتهاره بالكرم والسخاء والعطاء والجود والبيتان من بحر الوافر، لترجمة الشاعر: انظر: طبقات الشعراء، ص١٠٢.
والشاهد فيه: اقتران التمييز بـ (ال) في البر.

[2] سورة القصص، آية ٥٨.

[3] التذييل والتكميل، ٢٠٦/٩-٢٠٨

المطلب الثاني

حد الاستثناء

سيبويه وجمهور البصريين ذهبوا إلى أن حرف الاستثناء (إلا)، وما جاء من الأسماء فيه معنى إلا فغيرٌ، وسوى. وما جاء من الأفعال فيه معنى إلا فلا يكون، وليس، وعدا، وخلا. وما فيه ذلك المعنى من حروف الإضافة وليس باسم فحاشا وخلا في بعض اللغات"[١].

والشائعُ أن الاستثناء هو إخراج المُستَثنى بواسطة (إلا) ، وما تضمن معناها من الحكم العام (حكم المُستثنى منه)، مع مخالفة المخرج ما قبله في النفي،أو الإثبات"[٢].

والاستثناء عند المبرد على وَجْهَيْن: أَحدهمَا أَن يكون الْكَلَام مَحْمُولًا على مَا كَانَ عَلَيْهِ قبل دُخُول الاستثناء، وَذَلِكَ قَوْلك: مَا جَاءَنِي إلا زيد، وَمَا ضربت إلا زيد ،وَمَا مَرَرْت إلا بزيد فَإنما يجْرِي هَذَا على قَوْلك: جَاءَنِي زيد ، وَرَأَيْت زيدا ، ومررت بزيد ،وَتَكون الأسماء مَحْمُولَة على أفعالها ، وَإنما احتجت إلى النَّفْي والاستثناء لأنّك إِذا قلت : جَاءَنِي زيد فقد يجوز أَن يكون مَعَه غَيره فَإِذا قلت مَا جَاءَنِي إلا زيد نفيت الْمَجِيء كُله إلا مَجِيئه ، وَالْوَجْه الآخر أَن يكون الْفِعْل أَو غَيره من العوامل مَشْغُولًا ثمَّ تَأتي بالمستثنى بعد فَإِذا كَانَ كَذَلِك فالنصب وَاقع على كل مُسْتَثْنى وَذَلِكَ قَوْلك جَاءَنِي الْقَوْم إلا زيد[٣].

و ابن مالك يرى أن الاستثناء هو المخرج تحقيقًا أو تقديرًا من مذكورٍ أو متروكٍ بـ (إلّا) ،أو ما بمعناها بشرط الفائدة؛ فإن كان بعض المُستَثنَى منه حقيقة

---

[١] الكتاب، ٣٠٩/٢.

[٢] ينظر: الاستثناء بين الاتصال والانقطاع في الربع الأول من القرآن الكريم وأثره في المعنى، حنان بالحبيب رجاء قسوم، إشراف: أ.د. إسماعيل سيبوكر، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر ٢٠١٩/ ٢٠٢٠، ص٥-٦، ١٦-١٧.

[٣] انظر: المقتضب، ٣٨٩/٤.

فمتَّصل، وإلا فمنقطع مُقدر الوقوع بعد لكن عند البصريين، وبعد سوى عند الكوفيين"[1].

"وقوله تحقيقًا مثاله: قام إخوتك إلا زيدًا.

وقوله أو تقديرًا هو الاستثناء المنقطع، نحو قوله تعالى {مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إلا اتِّبَاعَ الظَّنِّ}، فإن الظن - وإن لم يدخل في العلم تحقيقًا - فهو في تقدير الداخل فيه؛ إذ هو مستحضر بذكره لقيامه مقامه في كثير من المواضع، فهو حين استُثنيَ مُخرَجٌ مما قبله تقديرًا"[2].

وصاحب التذييل انتقد قول ابن مالك "وهو المخرج"، وقول النحاة "الاستثناء إخراج كذا" ليس بجيد أصلًا ولا بمحرر؛ فإن المستثنى قط ما دخل تحت الاسم الأول ولا تحت حكمه فيوصف بالإخراج؛ إذ لو دخل فيهم أو في حكمهم ما صح إخراجه البتة وإصلاح ذلك أن يقال: المستثنى هو المنسوب إليه بعد الأداة مخالفة المنسوب إليه قبلها.[3]

وقد وقع أبوحيان فيما انتقد فيه ابن مالك في حد الإضافة على ما سيأتي بعدوله عن نهج العلماء في حد الاستثناء وهذا يجعلنا نتنبه إلى أن صاحب التذييل قد يأتي بما كان يراه مخالفًا عند غيره .[4]

وما يميل له الباحث أن هذا الاستدراك الذي خالف به أبو حيان جمع النحويين لم يحالفه الصواب فيه، والدليل أنه كذلك ذكر نفس الأدوات التي ذكرها العلماء من قبله إلا أنه انتقد شيخه الغراني في الارتشاف عندما جعل (دون) من أدوات

---

[1] التذييل والتكميل، ١٥١/٨.
[2] التذييل والتكميل، ١٥١/٨.
[3] المصدر نفسه، ١٥٨/٨.
[4] النحو والصرف الاستثناء في صحيح البخاري دراسة تطبيقية، ماريا النور خلف الله، إشراف: محمد الإمام إبراهيم الإمام، رسالة ماجستير، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، ٢٠٠٨م، ص د.

الاستثناء،واستشهد بحدود سيبويه والمبرد لتأكيد صحة مأخذه وهو هنا – في التسهيل- وصف حدودهم بغير الجيدة.[1]

المطلب الثالث:

حد الإضافة

حدُّ الإضافة عند سيبويه إذا أضفت رجلاً إلى رجل فجعلته من آل ذلك الرجل، ألحقت ياءي الإضافة.[2]

وأما ابن مالك في التسهيل فيقول :"المضاف هو الاسم المجعول كجزء لما يليه خافضًا له بمعنى "في" إن حسن تقديرها وحدها، وبمعنى "من" إن حسن تقديرها مع صحة الإخبار عن الأول بالثاني، وبمعنى "اللام" تحقيقًا أو تقديرًا فيما سوى ذلك. ويزال ما في المضاف من تنوين أو نون تشبهه. وقد يزال منه تاء التأنيث إن أُمِن اللبس"[3].

وبحسب صاحب التذييل أن ابن مالك أول من ذكر نوع الإضافة التي بمعنى "في"[4]، وهو ينتقده في ذلك رغم أن المسألة السابقة انتهج ذات النهج في التفرد برأي يخالف ما أجمع عليه العلماء.

وابن هشام ذكر ذلك في كتابه الشذور بعد ذكر أنواع الإضافات المعنوية قال: النوع الأول المقدَّرة بفي: فالمقدرة بفي ضابِطُهَا: أن يكون المضاف إليه ظرفاً للمضاف، نحو قول الله تعالى: {بَلْ مَكْرُ الَّيْلِ وَالنَّهَارِ}[5]،ونحو قولك: «عُثْمَانُ شَهِيدُ الدَّار»

---

[1] انظر: ارتشاف الضرب، ٤/ ١٨٦٠.
[2] الكتاب، ٣٣٥/٣.
[3] شرح التسهيل، ٢٢١/٣
[4] التذييل والتكميل، ١٥/١٢
[5] سورة سَبَأ، الآية ٣٣

و«الْحُسَيْنُ شَهِيدُ كَرْبَلاَء» و «مَالِكٌ عَالِمُ المدينَةِ» وأكثر النحويين لم يثبت مجيء الإضافة بمعنى في.[1]

والنحويون كسيبويه يؤولون الإضافة بمعنى (في) على أنها بمعنى (اللام) مجازاً، هو أن الإضافة بهذا المعنى قليلة، لذلك ردت إلى معنى (اللام) تقليلاً للأقسام، وهنا لا نستطيع الجزم بأن ماذهب إليه ابن مالك خطأ و أيضًا الذين لم يسيروا على منهجه لأنه من لم يذكرها صراحة أوّلها مجازًا.[2]

[1] شذور الذهب، ص٣٤٤.
[2] ينظر: حاشية الصبان ٢٣٨/٢، وحاشية الخضري ٢ / ٣.

الخاتمة

النتائج:

خلصت من خلال بحثي في هذا الموضوع إلى نتائج يمكن أن تكون على النحو التالي:

(١) يكثر لدى صاحب التسهيل الإتيان بالجنس للاحتراز نحو حده ((حد الكلمة، حد الاسم العلم، حد الاسم المقصور، حد المضمر) وهذا مما يعيب الحد كما تم توضيحه سابقًا.

(٢) يكثر لدى صاحب التسهيل الإتيان بلفظ مبهم في الحد وردت في (حد الكلام، حد الاسم الموصول، حد اسم الإشارة، حد التمييز، حد المبتدأ) ومن شروط الحد كما تقدم في التمهيد هو الوضوح.

(٣) ورود الترديد لدى ابن مالك في حدي الكلمة والمبتدأ بتكرار اللفظ.

(٤) تعدد آراء أبوحيان في المسألة الواحدة كما لاحظنا حده في الكلام إذ أنتقد ابن مالك في ذكره قيد وأتى به في حده للكلام في الارتشاف.

(٥) حرص أبو حيان على خلو الحد من الإبهام فقد نقد كل الحدود التي ذكر فيها ابن مالك لفظ غامض .

(٦) أبو حيان غالبا يميل لمسايرة ما أجمع عليه العلماء و نقده لابن مالك في الحدود التي تفرد بها كما في حد الكلام و الفعل.

التوصيات:

١- أوصي الباحثين بدراسة مآخذ صاحب التسهيل على العلماء الذين سبقوه مما سيثري الدرس النحوي في جانب يعتبر من أهم جوانبه وهو الحد النحوي

٢- أوصي الباحثين بتتبع آراء أبي حيان الأندلسي في كتاب الارتشاف ومقارنتها بما ذكره في التسهيل.

وإنني أحمد الله كثيرًا، على وصولي إلى هذه اللحظة، بعد عناء البحث والتقصي، بين نصوص الكتب وصفحات الدرس النحوي.

و الحمد لله رب العالمين من قبل ومن بعد.

الفهارس

فهرس الآيات		
السورة	رقم الآية	الصفحة
سورة البقرة	٩٦	٨٦
سورة المائدة	٢	١٠٦
	٨	٩١
سورة التوبة	١٨٢،٦٩	٨٦
سورة يوسف	٣٥	١٠٤
سورة طه	٨	٨٠
سورة القصص	٥٨	١١١
سورة سبأ	٣٣	١١٥

فهرس الحديث

طرف الحديث	الصفحة
كلام ابن آدم كله عليه لا له إلا ما كان أمرًا بمعروف	٥١

فهرس الأبيات

د	
إلى ردح من الشيزي ملاء لباب البر يلبك بالشهاد	١١١
ي	
له داع بمكه مشمعل وآخر، فوق كعبتها ينادي	١١١

فهرس الأعلام

الأبذي..... ١٥, ٦٧

إبراهيم أنيس ٤٣, ٤٤

إبراهيم بن الخشاب ١٦

أحمد بن فارس..... ٧٠

أحمد بن نحلة الدمشقي..... ١٦

أحمد بن يوسف الحلبي ١٦

الأخفش الأكبر..... ٢٩, ٣٠

الأخفش الأوسط ..... ٥١،٧٠

أبو الأسود الدؤلي..... ٢٨

الأشموني..... ٥٣, ٥٦, ٨٥، ٨٦, ٨٧, ١٣٢

الأنباري..... ٥٣، ٥٧ ،٧٧، ٧٨

ابن بابشاد ٧٨

البطليوسي..... ٧٠, ٧١, ٧٢

تمام حسان ٤٢, ٤٣

ابن جنّي..... ٥١, ٥٢, ٦٠, ٦١, ١٢٩, ١٣٠

الجرجاني..... ٢٦, ٣٤, ٣٦, ٧٧, ٧٨, ٨١, ٨٨, ٨٩

الجزولي..... ٦٧, ١٣٦

الجوهري ١, ٥٥

الجمال الإسنوي ١٦

أبو حيان الأندلسي[1] .٣, ٤, ٥, ٦, ٧, ٨, ٩, ١٣, ١٤, ١٥, ١٦, ١٨, ٢٠, ٢١, ٢٢, ٢٣, ٤٦, ٤٩, ٥٣, ٥٤, ٦١, ٦٢, ٦٣, ٦٤, ٦٦, ٦٧, ٦٨, ٧٥, ٧٩, ٨٢, ٨٣, ٨٦, ٨٧, ٩١, ٩٦, ٩٨, ١٠١, ١٠٣, ١١٠, ١١١, ١١٣, ١١٧, ١٢٥, ١٢٧, ١٢٨, ١٢٩, ١٣٧

الحاجب..... ٥٩, ٦٤, ٦٥, ٧٨, ٨٥, ٩٠, ١٣٢

الخليل..... ٢٨, ٢٩, ٣٠, ٥١

ابن خلدون..... ٦٣

الدهان..... ٧٩

الدينوري ٧٨

ابن دقيق..... ١٦

ابن رشد ١٩, ٢٥

الرضي ٥٩, ٨٢, ٨٦, ٩٠, ١٣٢

الرعيني..... ١٥

الرماني ٣١, ٣٢, ٥١, ٥٩, ٧٣, ٧٧

الزجاج..... ٥٨

الزجاجي ..... ٢٧،٦١ , ٦٦, ٧٨, ١٣١

الزمخشري ٤٠, ٥٩, ٦٤,٧٧, ٧٨, ٨٨

السبكي..... ١٦, ١٣٤

السراج..... ٣٤, ٦٠, ٦٦, ٧٢, ٧٣, ٧٧

السيرافي..... ٣٢, ٥٨, ٦٤

السيوطي..... ١٣, ٣٤, ٤٢, ٥٠, ٦٢, ١٢٦, ١٢٧, ١٢٩, ١٣٦

سيبويه ...٧, ١٨, ٢٠, ٢٨, ٢٩, ٣٠, ٤٠, ٥٠, ٥١, ٥٧, ٦٢, ٦٤, ٦٦, ٧٠, ٧٧, ٨٨, ١٠٠, ١٠٤, ١٠٦, ١٠٩, ١١٤, ١٣٥

[1] وقد يرد باسم صاحب التذييل

ابن سينا..... ٢٤, ٢٦, ٧٦
الشاطبي..... ٨٢, ٩٨, ١٠١
الشافعي..... ١٥, ١٢٥, ١٣٤
الشلوبيني..... ٥٢
الصبان..... ٤١, ٥٦, ٨٢, ٨٥, ٨٦, ٨٩, ٩٠, ٩١, ١١٥
الصيمري..... ٧٨, ١٢٨
صالح القيمري..... ١٦
الطباع..... ١٨
علي بن أبي طالب ٧٠
العكبري..... ٢٧, ١٢٨, ١٣٥
أبي عمرو بن العلاء ٢٩
العماد..... ١٣, ١٥, ٣١, ١٣٠
عبد الجبار توامة ٤٣, ٤٥
عبد القادر المكي ٢١, ٢٢, ٢٣
عبد الله الطوال ٧٢
عبد الله محمد بن صالح..... ١٥
بن عصفور ٤٦, ٥٢, ٦١, ٧٤, ١١٠, ١٣١, ١٣٣
ابن عقيل..... ١٦, ٤١, ٤٥, ٤٦, ٥٠, ٧٥, ٧٩, ٨٠, ٩٥, ١٣٢
الغزالي..... ٢٥, ٦٨
الفارسي..... ٣٢, ٧٨, ١٣١
الفاكهي..... ٢٤, ٣٢
الفراء ٣١, ٦٠, ١٣٥
ابن فارس ٥٨, ٥٩
بن قاسم ١٦

الكسائي ١٨, ٦٠
كيسان..... ٧١

المبرد. ٥٧, ٦٦, ٧١, ٧٧, ٨١, ٨٨, ١٠٠, ١٠٢, ١٠٤, ١٠٦, ١٠٩, ١١٢, ١١٤, ١٣٤, ١٣٥
المرابط الدلاني..... ٢١, ٢٢, ٢٣
المرادي..... ٧٩, ١٢٩
ابن مالك[1] ٧, ٨, ١٨, ٢١, ٢٢, ٢٣, ٣٢, ٤١, ٤٥, ٤٦, ٤٧, ٤٩, ٥٠, ٥٢, ٥٣, ٥٤, ٥٥, ٦١, ٦٢, ٦٧, ٦٨, ٧٥, ٧٩, ٨٠, ٨١, ٨٢, ٨٣, ٨٥, ٨٦, ٩١, ٩٥, ٩٦, ٩٨, ١٠١, ١٠٥, ١١٠, ١١١, ١١٢, ١١٣, ١١٥, ١١٧, ١٢٦, ١٣١
ابن معط[2] ٣٨, ٧١, ٧٨, ١١٠
محمد الغماري ١٦
محمد بن اللبان ١٦
محمد بن الوليد بن ولاّد ٧٢
محمد بن يوسف..... ١٦
محمد عبد الله بن هارون ١٦
ابن مكتوم..... ١٦
ابن الناظم..... ٧٩, ٨٤, ٨٥, ٨٦, ٨٧, ٨٩, ٩٣, ٩٤, ٩٥
النحاس ١٦, ٧٣, ١٢٦
ابن هشام ٤١, ٥٠, ٥٣, ٥٥, ٧٨, ٧٩, ٨٤, ٨٨, ٨٩, ٩٤, ٩٥, ١٠٤, ١٠٧, ١١٠, ١١٥, ١٢٩
ابن يعيش ٤٠, ٥١, ٥٥, ٥٩, ٧٤, ٧٨
ناظر الجيش ١٦, ٢٠

[1] أيضا قد تجده باسم صاحب التسهيل
[2] ورد في ص٣٨ باسم زين الدين محمد

المصادر والمراجع

١. –القرآن الكريم.

٢. ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب، لأبي حيّان الأندلسي (٧٤٥ هـ)، تح: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م .

٣. الاستثناء بين الاتصال والانقطاع في الربع الأول من القرآن الكريم وأثره في المعنى، حنان بالحبيب رجاء قسوم، إشراف: أ.د. إسماعيل سيبوكر، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر ٢٠١٩/ ٢٠٢٠

٤. أسرار العربيّة، للإمام أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت ٥٧٧ هـ)، عُني بتحقيقه: محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق ، د.ط ، د.ت .

٥. الإشارات و التنبيهات لأبي علي بن سينا ، تحقيق د سليمان دنيا ، دار المعارف ، القاهرة ،ط٣، ١٩٨٣م.

٦. الأشباه والنظائر في النحو، للشيخ العلامة جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

٧. الأصول، ابن السراج، تحقيق عبد الحسين فتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ط٣ .

٨. الأعلام ، للزركلي ،دار العلم للملايين ، ط ٥، ٢٠٠٢م.

٩. الأمالي الشجرية ، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١ ، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣ م .

١٠. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، للإمام أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت ٥٧٧ هـ).

١١. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، ومعه كتاب عُدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، د.ط، د.ت.

١٢. الإيضاح في علل النحو ، للزجاجي، تحقيق د. مازن المبارك ،دار النفائس ، ط٥ ، ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦ م.

١٣. البديع في علم العربية، مجد الدين بن الأثير (٦٠٦ هـ)، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد عليّ الدين، مطابع جامعة أم القرى، مكة المكرّمة ، ط ١ ، ١٤٢٠ هـ

١٤. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١ هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط ٢، ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩ م .

١٥. البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، تصنيف مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزاباي (ت ٨١٧ هـ)، تحقيق محمد المصري، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط ١ ، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م .

١٦. البيان و التبيين ، لأبي عثمان عمرو بن بحر الكناني المكنى بالجاحظ، تحقيق حسن السندوبي،مؤسسة هنداوي،المملكة المتحدة، ٢٠٢٢م.

١٧. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين الذهبي ، تحقيق عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣ م.

١٨. التبصرة والتذكرة، لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري (من نحاة القرن الرابع)، تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى عليّ الدين، دار الفكر، دمشق، ط ١ ، ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م .

١٩. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيّان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، تحقيق: الدكتور حسن هنداوي، دار القلم – دمشق و دار كنوز إشبيلية، ١٤١٩ هـ – ١٤٢٦ هـ / ١٩٩٨ م – ٢٠٠٥ م .

٢٠. التوطئة، لأبي عليّ الشلوبين، دراسة وتحقيق الدكتور يوسف أحمد المطوّع، ط ٢، ١٤٠١ هـ ٠ ١٩٨١ م.

٢١. الجنى الداني في حروف المعاني، صنعة الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م.

٢٢. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ،لمحمد مصطفى الخضري (١٢٧٨هـ)،تحقيق تركي فرحان المصطفى ،دار الكتب العلمية ، بيروت.

٢٣. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الصبان محمد بن علي (ت :١٢٠٦هـ)،تحقيق عبدالرؤف سعد، دار الكتب العلمية ، لبنان ، بيروت ،١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٢٤. الحد النحوي وتطبيقاته حتى نهاية القرن العشرين الهجري، السواد، رياض، ٢٠٠٩: عمان دار الراية، ط١.

٢٥. الحدود النحوية في التراث، رسالة ماجستير،لجنان التميمي من جامعة الملك سعود عام (٢٠٠٨م).

٢٦. : الحدود النحوية من النشأة إلى الاستقرار. دراسة ومعجم، زاهدة عبد الله العبيدي، رسالة دكتوراه، جامعة الموصل، ١٩٩٦م.

٢٧. الحدود الوظيفية في شروح التسهيل لابن مالك ، وظيفة الإسناد نموذجا ، دراسة نشرت في مجلة مركز دراسات الكوفة إعداد أ.د لمى الإبراهيمي و الباحث فاضل هادي، المجلد ٢٠٢١،ص ١٠٣-١٤٢، ٢٠٢١م.

٢٨. حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط ١، ١٣٨٧ هـ – ١٩٦٧ م .

٢٩. الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ، لابن السيد البطليوسي،تحقيق د. عبدالكريم سعيد ، دار الطلائع ، بيروت .

٣٠. أبو حيان النحوي، د. خديجة الحديثي، منشورات مكتبة النهضة، مطبعة دار التضامن، بغداد، ط ١، ١٣٨٥ هـ – ١٩٦٦ م.

٣١. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تأليف عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣ هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٤ ، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧م.

٣٢. الخصائص، صنعة أبي الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق: محمد علي النجّار، المكتبة العلمية، د.ط، ١٣٧٦ هـ – ١٩٥٧ م.

٣٣. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لشهاب الدين أحمد بن علي الشهير بابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)، صححه: د. سالم الكرنكوي، دار الجيل، بيروت ، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م .

٣٤. دلالة الألفاظ، لإبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٣ ، ١٩٧٦م.

٣٥. سلسلة المنطق ، للشيخ العلامة محمد رضا المظفر ، دار المعارف ، لبنان ، بيروت

٣٦. سير أعلام النبلاء ، للذهبي ، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة ط٣ ،١٤٠٥هـ.

٣٧. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي (ت ٠٨٩ هـ)، دار المسيرة، بيروت، ط ٢، ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩ م .

٣٨. شرح المقدمة الأزهرية في علم العربية ، للشيخ خالد بن عبدالله الأزهري(ت : ٩٠٥هـ)،تحقيق أ.د سليمان العيوني،دار ابن سلام للبحث العلمي ، مصر ،١٤٣٣هـ . ٢٠٢٢م.

٣٩. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، حققه وشرح شواهده: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط ٢، ١٣٥٨ هـ – ١٩٣٩ م.

٤٠. شرح التسهيل، لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي (ت ٦٧٢ هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد و د. محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط ١ ، ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠ م .

٤١. شرح التصريح بمضمون التوضيح في النحو، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت ٩٠٥ هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط ١ ، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م .

٤٢. شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، لابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩ هـ)، تحقيق: الدكتور صاحب جعفر أبو جناح ، د.ط ، د.ت .

٤٣. شرح الرضيّ لكافية ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: د. يحيى بشير مصري، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط ١، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦ م.

٤٤. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري ، دار الطلائع، القاهرة، د.ط، د.ت.

٤٥. شرح ابن عقيل، لبهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت ٧٦٩ هـ)، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط ٢٠ ، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م .

٤٦. شرح الكافية الشافية، تأليف العلاّمة جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، حققه وقدّم له الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، د.ط، د.ت.

٤٧. شرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي، تحقيق د المتولي رمضان ، مكتبة وهبة القاهرة ، ط٢، ١٤١٤.

٤٨. شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية ، لابن هشام الأنصاري ،دراسة و تحقيق د: هادي نهر، دار اليازوري ، عمّان،١٤٢٨هـ . ٢٠٠٧م.

٤٩. شرح المفصل، لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت ٦٤٣ هـ)، عُنيت بطبعه ونشره دائرة المطبعة المنيريّة، مصر، د.ط، د.ت.

٥٠. شرح المقدمة المحسبة ، لابن بابشاد ، تحقيق : خالد عبدالكريم ،الكويت ، ط١، ١٩٧٦.

٥١. شفاء العليل في إيضاح التسهيل، لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي (ت ٧٧٠ هـ)، دراسة وتحقيق: د. الشريف عبد الله علي الحسين البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكّة المكرّمة ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م .

٥٢. الصاحبي في فقه اللغة ، ابن فارس، تحقيق السيد أحمد صقر ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة.

٥٣. طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السُّبكي (ت ٧٧١ هـ)، تح: محمود محمد الطناحي و عبد الفتاح محمد الحلو، دار إحياء الكتب العربية.

٥٤. طبقات النحويين واللغويين، محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف،ط٢

٥٥. غاية النهاية في طبقات القرّاء، للإمام شمس الدين أبي الخير محمد بن علي بن الجزري الدمشقي الشافعي (ت ٨٣٣ هـ)، طبعة اعتمدت على الطبعة الأولى للكتاب التي عُني بنشرها برجشتراسر سنة ١٩٣٢ م، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط ١ ، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م .

٥٦. الفهرست ، لابن النديم ، ضبطه و علق عليه : يوسف طويل، دار الكتب العلمية ، لبنان ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ.

٥٧. فوات الوفيات والذيل عليها، لمحمد بن شاكر الكتبي (ت ٧٦٤ هـ)، تح: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت ، ١٩٧٣ م .

٥٨. القرائن المعنوية في النحو العربي، عبد الجبار توامة، أطروحة دكتوراه،معهد الآداب واللغة العربية، جامعة الجزائر، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

٥٩. الكافية في علم النحو و الشافية في علمي التصريف و الخط ،ابن الحاجب (ت :٦٤٦هـ)،تحقيق د صالح الشاعر ،مكتبة الآداب، القاهرة ،١٤٣١هـ ٢٠١٠م.

٦٠. الكتاب (كتاب سيبويه)، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠ هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ٣ ، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م .

٦١. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله، الشهير بـ (حاجي خليفة) وبـ (كاتب جلبي)، دار النشر الإسلامية ومكتبة الجعفري التبريزي بطهران،بغداد.

٦٢. اللباب في تهذيب الأنساب، لعز الدين ابن الأثير(ت ٦٣٠ هـ)، تحقيق عبداللطيف حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١ ، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م.

٦٣. اللمحة البدرية ، لأبي حيان الأندلسي (ت ٦٥٤ هـ)،تحقيق د. صلاح بن عبدالله بوجليع ، ط١، ٢٠١٩ م.

٦٤. مراحل تطور الدرس النحوي ، تأليف عبد الله بن حمد الخثران، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، الإسكندرية، ط١ ، ١٤١٣ هـ . ١٩٩٣م.

٦٥. المرتجل (في شرح الجمل)، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب، تحقيق ودراسة علي حيدر ،دمشق ، ١٣٩٢هـ.

٦٦. مسائل الخلاف في أقسام الكلم بين القدماء والمحدثين، رسالة ماجستير لصفية بن زينة، جامعة الجزائر،١٤٠٢هـ ـ ٢٠٠٣م.

٦٧. المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق وتعليق الدكتور محمد كامل بركات، مطبوعات جامعة أم القرى، ط ٢، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.

٦٨. المستصفى، لمحمد بن محمد الغزالي الطوسي، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، الكتب العلمية ، مصر ، ط١ ،١٤١٣هـ.

٦٩. مصطلحات النحو الكوفي دراستها وتحديد مدلولاتها، د.عبد الله بن حمد الخثران،هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٩٩٠م، ١٤١١هـ.

٧٠. مصطلحات نحوية ، علي حسن مطر،مجلة تراثنا ، ج٥٦.

٧١. المصطلح النحوي : نشأته و تطوره حتى اواخر القرن الثالث الهجري ،تأليف: د. عوض أحمد القوزي ، السعودية ، الرياض ،ط١، ١٤٠١ هـ – ١٩٨١م.

٧٢. معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب ، لياقوت الحموي، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط١، ١٩٩٣م.

٧٣. معجم علم اللغة النظري، محمد علي الخولي، مكتبة لبنان، بيروت ،١٩٩١م.

٧٤. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري (ت هـ)، تحقيق: د. عبد اللطيف محمد الخطيب، مطابع السياسة، الكويت ، ط ١ ، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م .

٧٥. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ،للإمام الشاطبي (ت ٧٩٠هـ)،تحقيق د: عبدالرحمن العثيمين ، جامعة أم القرى ، ١٤٢٨هـ .٢٠٠٧م.

٧٦. المقتصد في شرح الإيضاح ،لعبدالقاهر الجرجاني ، تحقيق محمد كاظم المرجان ،وزارة الثقافة ، العراق ، ط١، ١٩٨٢م.

٧٧. المقتضب، صنعة أبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥ هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة ، ط ٣ ، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٤ م .

٧٨. المقدّمة الجزوليّة في النحو، تصنيف أبي موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي (ت ٦٠٧ هـ)، تحقيق وشرح الدكتور شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى، د.ط، ١٩٨٨ م.

٧٩. مقدمة ابن خلدون، تحقيق: علي عبد الواحد وافي،دار نهضة مصر ، ٢٠١٤م.

٨٠. المقرب ، لابن عصفور ، تحقيق أحمد الجواري و عبدالله الجبوري ،مطبعة الغاني ، بغداد ، ط١ ،١٣٩١هـ.

٨١. المقرِب لابن عصفور، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمّد معوّض، دار الكتب العلمية، ط١.

٨٢. مناهج البحث في اللغة ، د. تمام حسن ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ،١٤١١هـ-١٩٩٠م.

٨٣. من قضايا المصطلح اللغوي، د. مصطفى الحيادرة،عالم الكتب الحديثة ، ٢٠٠٣م.

٨٤. الموازنة بين أبي تمام والبحتري، الآمدي، أبو القاسم الحسن بن بشر، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار المسيرة، بيروت (مصورة عن نسخة صادرة سنة ١٩٤٤).

٨٥. نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل ،محمد بن محمد بن أبي بكر المرابط الدلائي ؛ تحقيق مصطفى الصادق العربي، مطابع الثورة للطباعة والنشر، [بين ١٩٠٠ و١٩٩٩] . [بين ١٣١٨ و١٤٢٠].

٨٦. النحو والصرف الاستثناء في صحيح البخاري دراسة تطبيقية، ماريا النور خلف الله، إشراف: محمد الإمام إبراهيم الإمام، رسالة ماجستير، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، ٢٠٠٨م.

٨٧. نزهة الألباء في طبقات الأدباء ،لأبي البركات الانباري ، تحقيق إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار ، الأردن ، ط٥، ١٤٠٦هـ.

٨٨. نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تأليف الشيخ أحمد بن محمد المقرّي التلمساني، تحقيق الدكتور إحسان عبّاس، دار صادر، بيروت، د.ط، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٠ م

٨٩. الوسيط في تاريخ النحو العربي ، الأسعد العبدالكريم محمد، الرياض، دار الشواف للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٢م.

٩٠. هداية السبيل الى بيان مسائل التسهيل لعبدالقادر بن أبي القاسم بن أبي العباس المكي ،تحقيق ودراسة الى نهاية باب النائب عن الفاعل لعثمان محمود حسين،١٩٨٩.

٩١. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تأليف الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ)، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية،

بيروت – لبنان، ط ١، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م .

فهرس المحتويات

الملخص ١

المقدمة.....٣

التعريف بأبي حيان.....١٣

التذييل و التكميل :.....٢٠

الحد النحوي وتعريفه :.....٢٤

شروط الحد النحوي وعناصره:.....٢٥

نشأة الحد النحوي وتطوره : ٢٨

كتب الحد النحوي:.....٣١

الفصل الأول: القضايا المتعلقة بالمفردات و المقدمات النحوية :.....٣٩

المطلب الأول: حد الكلمة :.....٤٠

االمطلب الثاني: حد الكلام :.....٥٠

المطلب الثالث: حد الاسم :.....٥٤

المطلب الرابع: حد الفعل :.....٦٦

المطلب الخامس: حد الحروف :.....٧٠

االمطلب السادس : حد الاسم المقصور:..... ٧٧

المطلب السابع : حد المضمر :..... ٨١

المطلب الثامن : حد الموصول:..... ٨٤

المطلب التاسع :حد اسم إلاشارة :..... ٨٨

المطلب العاشر : حد العلم ٩٣

المطلب الحادي عشر : حد جمع المؤنث السالم :..... ٩٧

الفصل الثاني: القضاية المتعلقة بالعناصر الإسنادية..... ٩٩

المطلب الأول : حد الإسناد.....١٠٠

المطلب الثاني: حد المبتدأ.....١٠٢

المطلب الثالث : حد الفاعل.....١٠٤

المطلب الرابع : حد اسم الفاعل.....١٠٦

الفصل الثالث : القضايا المتعلقة بالعناصر غير الإسنادية ١٠٨

المطلب الأول: حد التمييز.....١٠٩

المطلب الثاني: حد اسم الاستثناء ١١٢

المطلب الثالث : حد الإضافة.....١١٤

الخاتمة.....١١٦

الفهارس.....١١٩

Kingdom of Saudi Arabia
Ministry of Education
Jazan University
College of Arts and Humanities
Department of Linguistic
and Grammatical Studies

Issues of Syntactic Structure according to Abu Hayyan in the Book of Appendix and Supplementation

This thesis is submitted in fulfillment of the requirements for the degree of Master of Arts and Humanities, Major of Arabic Language.

Prepared by
ALMALKI, ZAHER HUSSAIN J
University ID: 201914615

Supervised by
Dr. Abdullah Issa Jaafari
Assistant Professor of Grammar and Morphology
at the College of Arts and Humanities - Jazan University

Academic Year: 1445 AH (2023 AD)